



2019

التقرير العالمي لرصد التعليم

التقرير عن المسائل الجنسانية

بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين

UNGEI
United Nations Girls'
Education Initiative



التقرير
العالمي
لرصد
التعليم



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التقرير العالمي لرصد التعليم

2019

التقرير عن المسائل الجنسانية

بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين

فريق التقرير العالمي لرصد التعليم

مدير الفريق: Manos Antoninis

أفراد الفريق:

Daniel April, Bilal Barakat, Madeleine Barry, Nicole Bella, Erin Chemery, Anna Cristina D'Addio, Matthias Eck, Francesca Endrizzi, Glen Hertelendy, Priyadarshani Joshi, Katarzyna Kubacka, Milagros Lechleiter, Kate Linkins, Kassiani Lythrangomitis, Alasdair McWilliam, Anissa Mehtar, Claudine Mukizwa, Yuki Murakami, Carlos Alfonso Obregón Melgar, Judith Randrianatoavina, Kate Redman, Maria Rojnov, Anna Ewa Ruszkiewicz, Laura Stipanovic Ortega, Morgan Strecker, Rosa Vidarte and Lema Zekrya.

التقرير العالمي لرصد التعليم منشور سنوي مستقل تقوم بتمويله مجموعة من الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة، وتيسره اليونسكو وتدعمه.

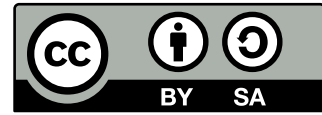


هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - الترخيص بالمثل (3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/>). ويوافق المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en>).

ولا يشمل هذا الترخيص إلا نص هذا المنشور. ويجب طلب إذن مسبق من اليونسكو قبل استخدام أية مادة من المواد الأخرى التي لا ينص هذا المنشور نصاً صريحاً على أنها ملك لليونسكو، وذلك عن طريق الاتصال بالمنظمة بالبريد الإلكتروني على العنوان publication.copyright@unesco.org أو بالمراسلة على العنوان التالي:
UNESCO Publishing, 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP France

العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: *Global Education Monitoring Report – Gender Report: Building bridges for gender equality*

ويمكن ذكر هذا المنشور كمرجع كما يلي: التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019 المعنون "التقرير عن المسائل الجنسانية 2019 - بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين"، والصادر عن اليونسكو في باريس.



<p>سلسلة التقرير العالمي لرصد التعليم</p> <p>2019 الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران</p> <p>2018/2017: المساواة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا</p> <p>2016: التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع</p> <p>رصد المسائل الجنسانية في إطار سلسلة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع</p> <p>2015: التعليم للجميع 2000 - 2015: الإنجازات والتحديات</p> <p>2014/2013: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع</p> <p>2012: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل</p> <p>2011: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم</p> <p>صورة الغلاف: Biju Boro/UNICEF</p> <p>التعليق على الصورة: ثانوية هُتمورا هاريماتا للفتيات، الهند.</p>	<p>يُرجى من الراغبين في الحصول على المزيد من المعلومات الاتصال بنا على العنوان التالي:</p> <p><i>Global Education Monitoring Report team</i> UNESCO, 7, place de Fontenoy 75352 Paris 07 SP, France Email: gemreport@unesco.org Tel.: +33 1 45 68 07 41 www.unesco.org/gemreport https://gemreportunesco.wordpress.com</p> <p>وسيجري تصوير أي خطأ أو سهو في النسخة المطبوعة من هذا المنشور في نسخته الإلكترونية المتاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.unesco.org/gemreport</p> <p>© اليونسكو، 2019 الطبعة الأولى صدرت في عام 2019 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France</p> <p>التضيد الطباعي: اليونسكو مطبوع بحبر نباتي على ورق معاد تصنيعه بشهادة برنامج اعتماد نظم إصدار الشهادات الحرجية (PEFC).</p> <p>التصميم البياني: FHI 360 تنسيق المحتويات: UNESCO</p> <p>ISBN: 978-92-3-600083-1</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

يمكن تنزيل نسخة من هذا المنشور ومن كل المواد المرتبطة به عن طريق الرابط التالي:
<http://bit.ly/2019gemreport>

توطئة

يمثل الانتفاع بالتعليم الجيد والمستدام تحدياً من أهم التحديات التي يتعين على العالم التصدي لها في الوقت الراهن وفي المستقبل. ويجب علينا أن نصل إلى تمكين كل فرد من أفراد المجتمع من اكتساب المهارات اللازمة للإسهام في تنمية مجتمعه، وذلك من خلال السعي إلى ضمان التحاق جميع الأطفال بالمدرسة وإتاحة التعلم مدى الحياة للجميع.

وقد حدد المجتمع الدولي التعليم بوصفه هدفاً مركزياً من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بحلول عام 2030، ومن ثم وضعت اليونسكو مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله في صدارة أولوياتها. وتنطوي هذه المسألة على جانبين أساسيين لتعليم الفتيات والنساء، أولاً بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وثانياً باعتباره أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام.

وظلت معالجة هذه المسألة تستند فترة طويلة إلى رؤية أحادية البعد، أي السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس، الذي كان يعد المعيار لقياس النجاح أو الفشل في الجهود الرامية إلى إدماج الفتيات والشابات في نظم التعليم. وقد تحقق تطور ملحوظ خلال العشرين سنة الماضية من وجهة النظر هذه.

بيد أن الواقع أعقد من ذلك، فأوجه التفاوت بين البلدان ما زالت مستمرة بطبيعة الحال، ومع أن الانتفاع بالتعليم يسجل نسباً أعلى في بعض أنحاء العالم في يومنا هذا، فإن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال أمراً واقعاً في مجال التعليم. ولا تزال الفتيات والشابات يتعرضن للتمييز، ولا سيما فيما يتعلق بالفرص المتاحة لهن بعد التخرج من المدرسة.

لذا يشدد هذا التقرير العالمي على ضرورة توسيع آفاق التفكير والعمل من أجل تحقيق نتائج أكثر من مجرد التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم. ونظراً إلى أن الانتفاع بالتعليم يظل بلا شك مسألة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وإلى أنه يجب علينا مواصلة العمل على تعزيز الانتفاع بالتعليم وبخاصة في الحالات التي لم يتحقق ذلك فيها بعد، فعلى أيضاً التدقيق في أمور أخرى تتجاوز مجرد التكافؤ بين الجنسين على مستوى الأرقام.

ويتطلب تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله أن نضمن استبقاء الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدرسة، واستفادتهن من فرص مماثلة للفرص المتاحة للفتيان في مسيرتهن التعليمية وبعد إنهاء المدرسة. وتشمل هذه المساعي جعل المدارس مكاناً حيث يجري تفكيك الأفكار والصور النمطية الجنسانية ومكافحتها. وهذا ما نطمح إلى تحقيقه البرامج التي تدعمها اليونسكو، أي ليس ضمان إكمال الفتيات تعليمهن في المدرسة فحسب، بل أيضاً التحاقهن بمجالات الدراسة حيث لا يزالن أقلية ضئيلة، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

ويدعو هذا التقرير القراء إلى الاطلاع على جميع العوامل التي تؤدي إلى استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المدارس. ويوفر أدوات لتمكين الحكومات من تحليل الأوضاع في بلدانها ووضع استراتيجيات للتغيير. ويقدم هذا التقرير أيضاً أول مرة دراسة لخطط التعليم الوطنية، مع التركيز على البلدان التي تسجل أكبر قدر من التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم.

وتبقى اليونسكو على استعداد تام لدعم الحكومات في وضع سياسات وخطط للتعليم تدعم هذا الإدماج الحقيقي، والعمل مع جميع الشركاء في مجال التنمية الذين يبرز هذا التقرير إسهامهم الكبير في هذا المجال، وذلك من أجل تحقيق المساواة الحقيقية في مجتمعاتنا، التي تمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية والسلام.

أودري أزولاي

المديرة العامة لليونسكو

Audrey Azoulay

الرسائل الرئيسية

يؤثر العنف الجنساني في المدرسة سلباً في الحضور إلى المدرسة والتعلم. وأفاد تلميذ من كل أربعة تلاميذ في معظم البلدان المرتفعة الدخل وتلميذ من كل ثلاثة تلاميذ في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بأنهم تعرضوا للتسلط في الاثني عشر شهراً الماضية. ويتفاقم العنف في مناطق النزوح.

تسهم التربية الجنسية الشاملة في زيادة فرص التعليم، وتتصدى للمعايير الجنسانية السائدة، وتساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى سلوك جنسي أكثر مسؤولية والحد من حالات الحمل في سن مبكرة.

يفتقر عدد هائل من المدارس إلى مرافق الصرف الصحي الضرورية لاهتمام التلميذات بنظافتهن في أثناء فترة الحيض. وكان لدى نصف المدارس فقط في عام 2016 أحواض لغسل اليدين بالماء والصابون.

التعليم مهنة نسائية بامتياز يتولى فيها الرجال مواقع المسؤولية. وتشغل المعلمات زهاء 94% من وظائف المعلمين في المرحلة ما قبل الابتدائية، وزهاء نصف هذه الوظائف فقط في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. ويجهد العديد من البلدان لإيفاد معلمات إلى حيث تشتد الحاجة إليهن، مثل مناطق النزوح، والتدريب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التعليم يكاد لا يُذكر، وهذا أمر يرسخ القوالب النمطية الجنسانية في قاعة الدرس.

يجب أن تقضي المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم إلى نتائج دائمة ومثمرة وتشاركية وقابلة للتطوير والاستساخ. وبلغت نسبة المساعدات المباشرة المقدمة إلى قطاع التعليم والمخصصة للمساواة بين الجنسين في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 55%، وتراوح هذه النسبة بين 6% في اليابان و92% في كندا.

يفغل الكثير من خطط قطاع التعليم الأولويات الرئيسية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وتبين من تحليل أجري في 20 بلداً أن التحويلات النقدية والعينية هي أكثر السياسات العامة شيوعاً، إذ إنها كانت مشمولة بثلاث خطط من كل أربع خطط. وكان إصلاح المناهج الدراسية والكتب الدراسية ومشاركة الفتيات في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والوصول الآمن إلى المدارس الأقل شيوعاً، إذ إنها لم تكن مشمولة إلا في خمس خطط البلدان.

تتضمن خطط أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وموريتانيا إشارات ضئيلة إلى عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، غير أن خطط النيجر وغينيا والصومال تمثل خرائط طريق جديدة للتغيير.

على الرغم من التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم، حقق بلدان اثنان فقط من كل ثلاثة بلدان التكافؤ بين الجنسين من حيث الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، وبلد واحد فقط من كل بلدين في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وبلد واحد فقط من كل أربعة بلدان في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. ويسجل ربع البلدان تفاوتاً كبيراً لصالح الذكور في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، وما برح هذا الوضع على حاله منذ عام 2000.

تسجل بعض المناطق تقدماً بوتيرة أسرع من غيرها، ولا سيما وسط وجنوب آسيا، غالباً بفعل التغيير الذي تسجله الهند. لكن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستويات التعليم كافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزال بعيد المنال.

في البلدان التي تتخفف فيها معدلات إتمام مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي يشتد نسبياً حرمان الفتيات من التعليم مع الفقر.

يميل الوالدان إلى القراءة للفتيات أكثر مما يقرآن للفتيان، وهذا أحد العوامل المرتبطة بتفوق الفتيات على الفتيان في القراءة في عمليات التقييم للمدارس الابتدائية.

تبقى البرامج التقنية والمهنية حقلاً ذكورياً، في حين أن العكس هو الصحيح فيما يخص التعليم العالي. واختيار التخصص هو أيضاً مقسم بحسب الجنس. فالنساء لا يمثلن إلا أكثر بقليل من ربع المقيدون في برامج الهندسة والصناعة والإنشاءات وفي برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يمكن أن تحول المعايير الاجتماعية المحجفة دون حدوث تغيير في مجال التعليم، إذ ما زال يُنظر إلى النساء غالباً بوصفهن زوجات ومقدمات للرعاية؛ وأكثر من ربع الناس يعتقدون أن "التعليم الجامعي أكثر أهمية للفتيان منه للفتيات". وفي معظم البلدان، يزيد احتمال مزاوله الفتيات للعمل المنزلي بأكثر من الضعفين مقارنة بالفتيان.

لن تتحقق المساواة بين الجنسين بلا التزام سياسي قوي. فيجب أن تحظر القوانين زواج الأطفال وأن تجيز للحوامل ارتياد المدرسة. وما زال زواج الأطفال مسموحاً في ما لا يقل عن 117 بلداً وإقليماً.

يمكن أن تكون المؤسسات الاجتماعية تمييزية وتعيق تقدم الفتيات والنساء. وسُجّلت في واحدٍ من كل أربعة بلدان مستويات تمييز عالية أو عالية جداً في عام 2019.

يلزم تشديد الالتزام بحماية حق الفتيات في العودة إلى المدرسة بعد الولادة من خلال القوانين والسياسات، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تفرض 4 بلدان حظراً تاماً على عودة هؤلاء الفتيات إلى المدرسة.

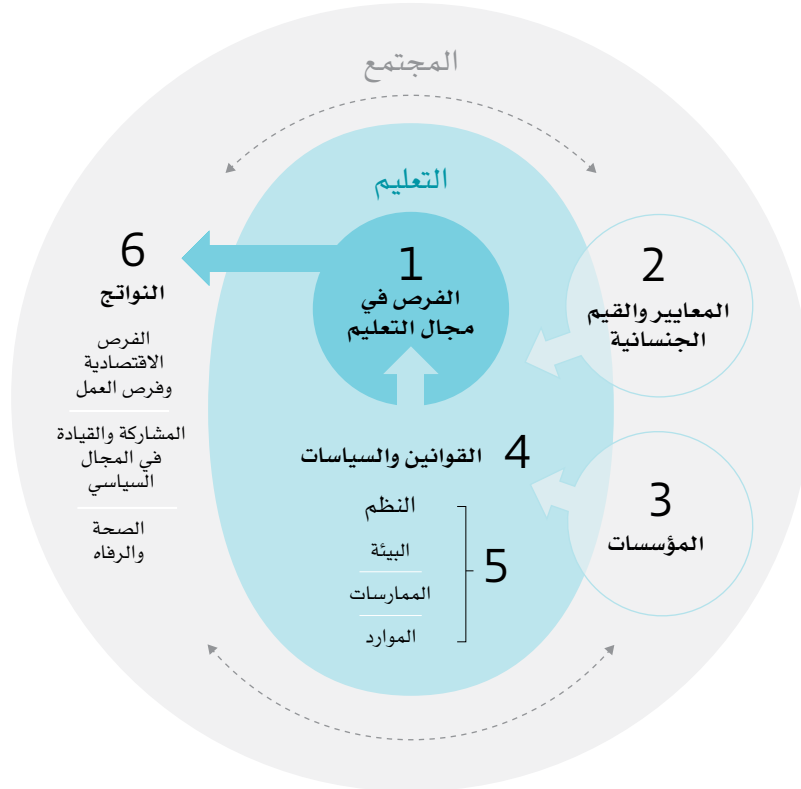
المقدمة

يمثل تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث الالتحاق بالمدرسة والمشاركة في عمليات التعليم والتعلم والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يتيحها التعليم طموحات أساسية مترابطة لهدفين من أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هما: هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم وهدف التنمية المستدامة 5 الخاص بالمساواة بين الجنسين. وهذان الهدفان ضروريان أيضاً لتحقيق برنامج "التعليم حتى عام 2030 إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة" الذي يدعو البلدان إلى اعتماد استراتيجيات لا تتطرق فقط إلى انتفاع الجميع بالتعليم بل تتناول أيضاً قضايا جوهرية تتعلق بالمساواة بين الجنسين منها: "دعم السياسات والخطط وبيئات التعلم المراعية لقضايا الجنسين، وبتعميم مراعاة قضايا الجنسين في إعداد المعلمين وفي المناهج الدراسية، وبالقضاء على التمييز والعنف القائم على نوع الجنس في المدارس".

ويستند التقرير عن المسائل الجنسانية لعام 2019 إلى إطار رصد اعتمد أول مرة في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016. وهذا الإطار، فضلاً عن تركيزه على التكافؤ بين الجنسين في المشاركة في التعليم والتحصيل الدراسي والنتائج الدراسية، يدرس الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة (المعايير الجنسانية والمؤسسات) وسمات نظام التعليم الرئيسية (القوانين والسياسات وممارسات التعليم والتعلم وبيئات التعلم والموارد). ويبحث الإطار أيضاً العلاقة القائمة بين التعليم ومجموعة مختارة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية. فالتحرك باتجاه تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى التحصيل الدراسي، على سبيل المثال، يؤدي إلى ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة، غير أن مشاركتها هذه، إذا كانت منخفضة المستوى، تعزز المعايير السائدة وتحول دون زيادة فرص التعليم التي يمكن أن تتاح لها (الشكل 1).

الشكل 1:

استخدام إطار شامل لرصد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم



المصدر: الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم.

ويسترشد تحليل المجالات المشمولة في أحرز تقدم حقيقي في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، مع أن المعدلات العالمية المعتمد في التقرير بالبحث في أوجه التداخل بين الجنس والتعليم والهجرة والنزوح. ويستند هذا البحث إلى موضوع التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019 (الإطار 1).

وأخيراً، يعرض التقرير مجموعة من النهج التي اعتمدها جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية في السنوات الماضية لمعالجة مجالات مختارة ذات أولوية على صعيد تعليم الفتيات. وهو يبحث أيضاً مدى التزام خطط قطاع التعليم في 20 نظام تعليم شديد التفاوت والإجحاف في حق الفتيات اعتماداً هذه النهج وتوسيع نطاقها. ويسهم هذا التحليل في المناقشة التي أجريت مؤخراً، وحضرتها الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع لعام 2019، بشأن ضرورة تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في وضع خطط قطاع التعليم.

الإطار 1:

أوجه التداخل بين التعليم والهجرة والنزوح تتأثر بالاعتبارات الجنسانية

ومع أن نسبة النساء اللواتي يهاجرن لم تتغير بصورة جذرية، فإن نسبة من يهاجر منهم لوحدن أو للعمل، وليس في إطار الأسر المهاجرة، ارتفعت. وسُميت هذه الظاهرة بتأثير الهجرة واتضح من الأبحاث أن العرض والطلب على عمل المهاجرات يتأثر بتباين المعايير الجنسانية في سوق العمل (Hochschild, 2000; Yeates, 2012).

وتمثل النساء والفتيات زهاء نصف مجموع السكان النازحين (Liebig and Tronstad, 2018)، ويعانين من أوضاع هشة للغاية بسبب انعدام الخصوصية والحماية والأمن في حالات النزاع (O'Neil et al., 2016; ILO, 2017b).

وأُعيد اتفاقان في كانون الأول/ديسمبر 2018 أقر فيهما بأهمية التعليم للمهاجرين والنازحين. فيتضمن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمده 152 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، مجموعة من الالتزامات غير الملزمة بشأن التعليم في مجالات معينة، ومن بينها الانتفاع بالتعليم غير النظامي والمهني، وضمان جودة محتواه، وضرورة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إطاره (United Nations, 2018a). أما الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يعتمد مبدأ دمج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية، فيتضمن إشارات واضحة إلى ضرورة استحداث برامج تعليمية مرنة للفتيات (United Nations, 2018b).

يسفر الترحال، سواء في حالة الهجرة أو النزوح القسري، عن عواقب مرتبطة بالمسائل الجنسانية على عمليات التعليم ونواتجه على حد سواء. ومع أن الترحال يستحدث فرصاً في بضع حالات للتحرك من القوالب الاجتماعية، فإنه يفاقم بوجه عام الهشاشة المرتبطة بالجوانب الجنسانية. فضلاً عن ذلك، يمكن لما تمتلكه أو تكتسبه المرأة من مستوى تعليمي ومهارات أن يؤثر في قدرتها على التصرف أو تخفيف حدة الوضع الهش الذي تعيشه في حالات الهجرة والنزوح. ولذلك ينبغي تحليل التعليم باعتماد نهج يركز على الجوانب الجنسانية (North 2019).

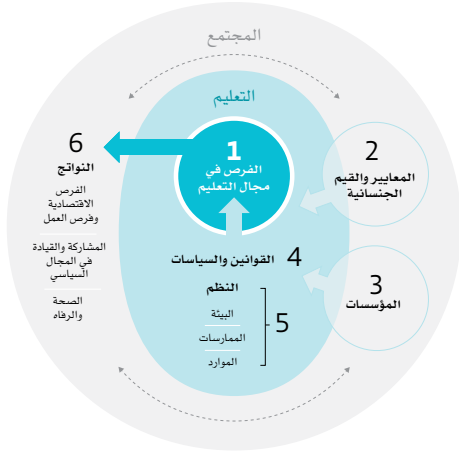
وأظهر تحليل لأنماط الهجرة الداخلية في 58 بلداً، أُجري بين عامي 1970 و2011، أن نسبة النساء المهاجرات داخلياً لم تتغير كثيراً على مر العقود (Abel and Mutarak, 2017)، باستثناء الصين حيث كانت نسبة المهاجرين داخلياً الذكور أعلى، وأصبحت نسبة الذكور والإناث من العمال المهاجرين الشباب أكثر توازناً (Chiang et al., 2015). ولم تتغير نسبة الإناث من مجموع السكان المهاجرين دولياً البالغة 50% بين عامي 1990 و2017. وإذا وضعنا النسب جانباً، لوجدنا أن بعض البلدان تمثل مصادر بارزة للهجرة بحسب الجنس، هجرة الإناث في حالة الفلبين وهجرة الرجال في حالة نيبال على سبيل المثال (UNDESA, 2017).



مونيراث، 7 سنوات، في مدرسة في كامبونغ تشام، بكمبوديا

حقوق الصورة: Hanna Adcock.
منظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children)

ما زال تحقيق التكافؤ في الفرص في مجال التعليم بعيد المنال على الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال



أحرز في السنوات الخمس والعشرين الماضية تقدم كبير في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم وذلك نتيجة للجهود الحثيثة التي بُذلت لتحسين تعليم الفتيات وشملت وضع سياسات وبرامج تصبو إلى تغيير المواقف الاجتماعية، وتوفير الدعم المالي للتميزات، وتسهيل التحاقهن بالمدرسة (UNESCO, 2015). وتوخى الهدف الخامس من برنامج التعليم للجميع تحقيق هذا التكافؤ بحلول عام 2005، غير أنه تعذر بلوغ هذا الهدف؛ لكن التقدم استمر خلال تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فتحقق التكافؤ بين الجنسين في عام 2009 في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، وتحقق على نحو كامل تقريباً في مجال محو الأمية في صفوف الشباب بحلول عام 2016. لكن التفاوت بين الجنسين على حساب الإناث لم يتغير على صعيد انتشار الأمية لدى الكبار، إذ تبلغ نسبة الإناث من الأميين الكبار 63%. أما في مرحلة التعليم العالي، فرجحت كفة الميزان على حساب الذكور، إذ أصبح احتمال التحاق الذكور بمرحلة التعليم العالي أقل من الإناث اعتباراً من عام 2004 (الشكل 2).

مع أنه تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم بوجه عام، فإن معدلات التكافؤ تختلف باختلاف المنطقة. فمؤشر التكافؤ بين الجنسين في وسط وجنوب آسيا، حيث تحتل الهند مرتبة الصدارة من حيث التقدم المحرز، سجل تقدماً سريعاً في مراحل التعليم الثلاث كلها، خلافاً لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث ما زال تحقيق التكافؤ في مراحل التعليم الثلاث بعيد المنال، وخاصة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي حيث كان التقدم بطيئاً للغاية. وغدت منطقتا شمال أفريقيا وغرب آسيا، اللتان لم تحققا أي تقدم بسبب النزاعات، الأقل تكافؤاً بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي (الشكل 3).

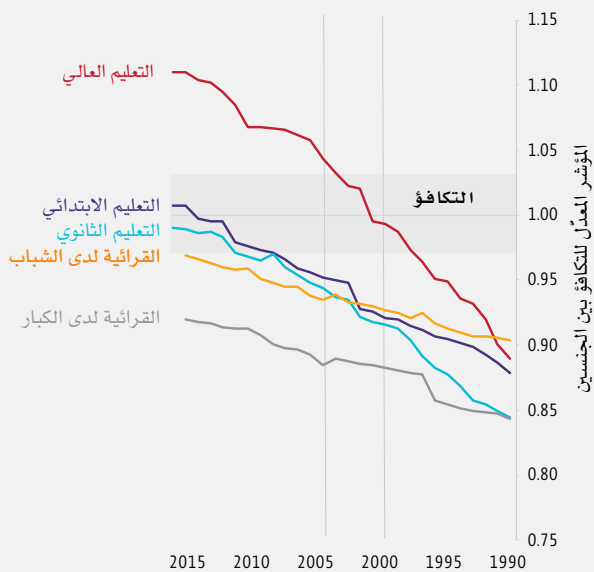
وعلى هذا المنوال، فإن معدلات التكافؤ بين الجنسين في التعليم تحجب حقيقة أن بلدانا عديدة لا تزال بعيدة عن تحقيقه. وقد ارتفع عدد البلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي والمرحلة العليا من التعليم الثانوي منذ عام 2000. بيد أن بلدين فقط من كل ثلاثة بلدان حققا التكافؤ في مرحلة التعليم الابتدائي، وبلداً واحداً من بلدين حققه في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وبلداً واحداً من كل أربعة بلدان حققه في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وانخفضت نسبة البلدان التي تسجل تفاوتاً حاداً على حساب الفتيات (المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين يقل عن 0.9) إلى النصف منذ عام 2000، لكنها لا تزال تبلغ 7% في مرحلة التعليم الابتدائي و12% في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و16% في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. أما الظاهرة المناقضة للتفاوت الحاد على حساب الذكور (المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين يربو على 1.1) فهي أقل انتشاراً في مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، ولكنها منتشرة جداً في المرحلة العليا من التعليم الثانوي (25%) حيث لم يسجل أي تغيير منذ عام 2000 (الشكل 4).

تسجل البلدان المنخفضة الدخل بوجه عام معدلات أعلى فيما يتعلق بإجحاف الفتيات، اللواتي يحرمن في بعض الحالات من الالتحاق بالمدرسة على الإطلاق، مثلما يحدث في أفغانستان ومالي على سبيل المثال.

الشكل 2:

استمرار التقدم باتجاه تحقيق التكافؤ بين الجنسين أكثر من 25 عاماً

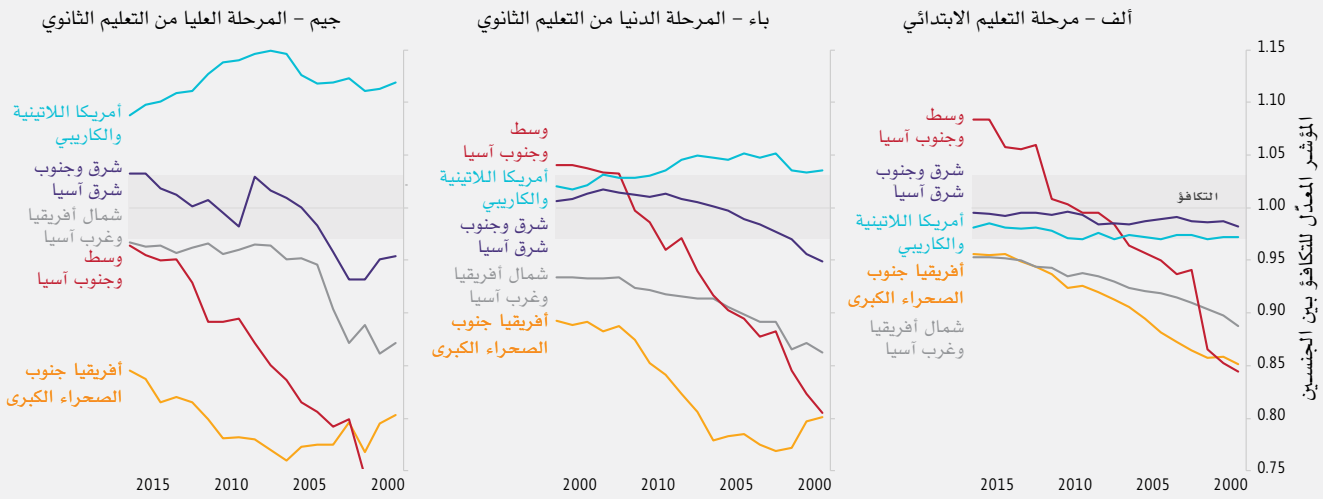
المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لبعض نسب القيد الإجمالية ومعدلات القرائية المختارة، للفترة 1990-2017



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

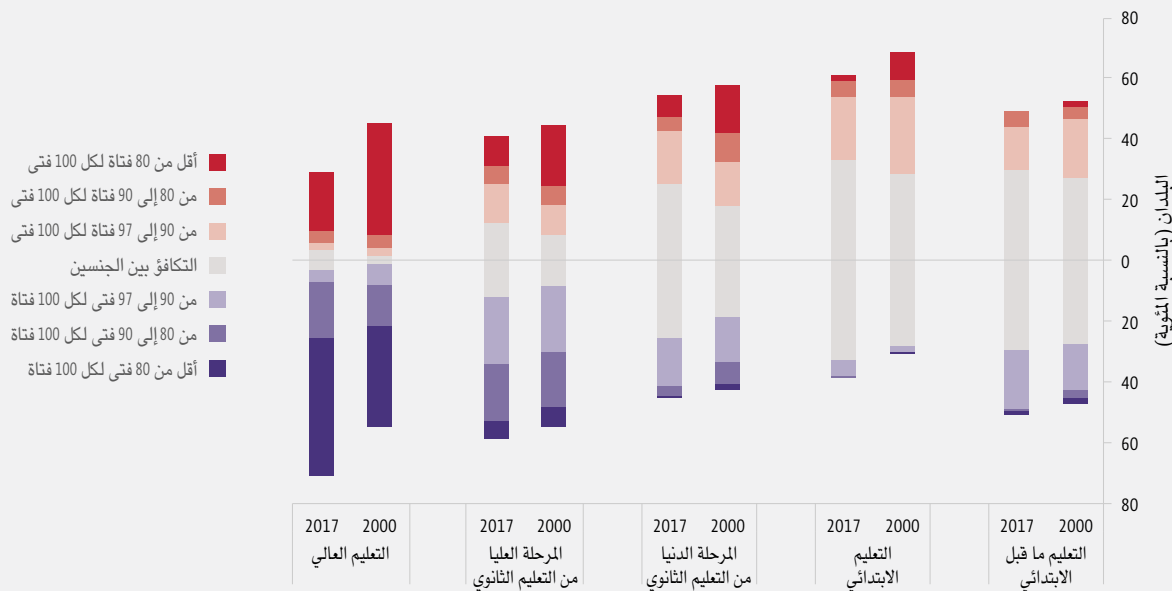
الشكل 3:

اختلاف التقدم صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين باختلاف المنطقة
المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لبعض نسب القيد الإجمالية والمناطق المختارة، للفترة 2000-2017



الشكل 4:

عدم تحقيق بلدان عديدة للتكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي
النسبة المئوية للبلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في النسبة الإجمالية للقيد، بحسب مرحلة التعليم، لعامي 2000 و2017



المصدر: تحليل أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

والظاهرة الأكثر شيوعاً هي التكافؤ بين الجنسين في بداية مرحلة التعليم الابتدائي ثم تفاقم التفاوت بينهما تدريجياً. ففي توغو، على سبيل المثال، هناك 4 شابات فقط مقيدات في مرحلة التعليم العالي مقابل كل 10 شبان. والذكور أكثر حرماناً من التعليم في البلدان المشمولة بالشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ويزداد التفاوت بين الجنسين في العديد من البلدان المتوسطة الدخل مع تقدم مرحلة التعليم على حساب الشباب الذكور، كما هي الحال في الجمهورية الدومينيكية (الشكل 5).

تفاقم عدم المساواة بفعل أوجه التفاعل بين الانتماء الجنساني والفقر ومكان الإقامة

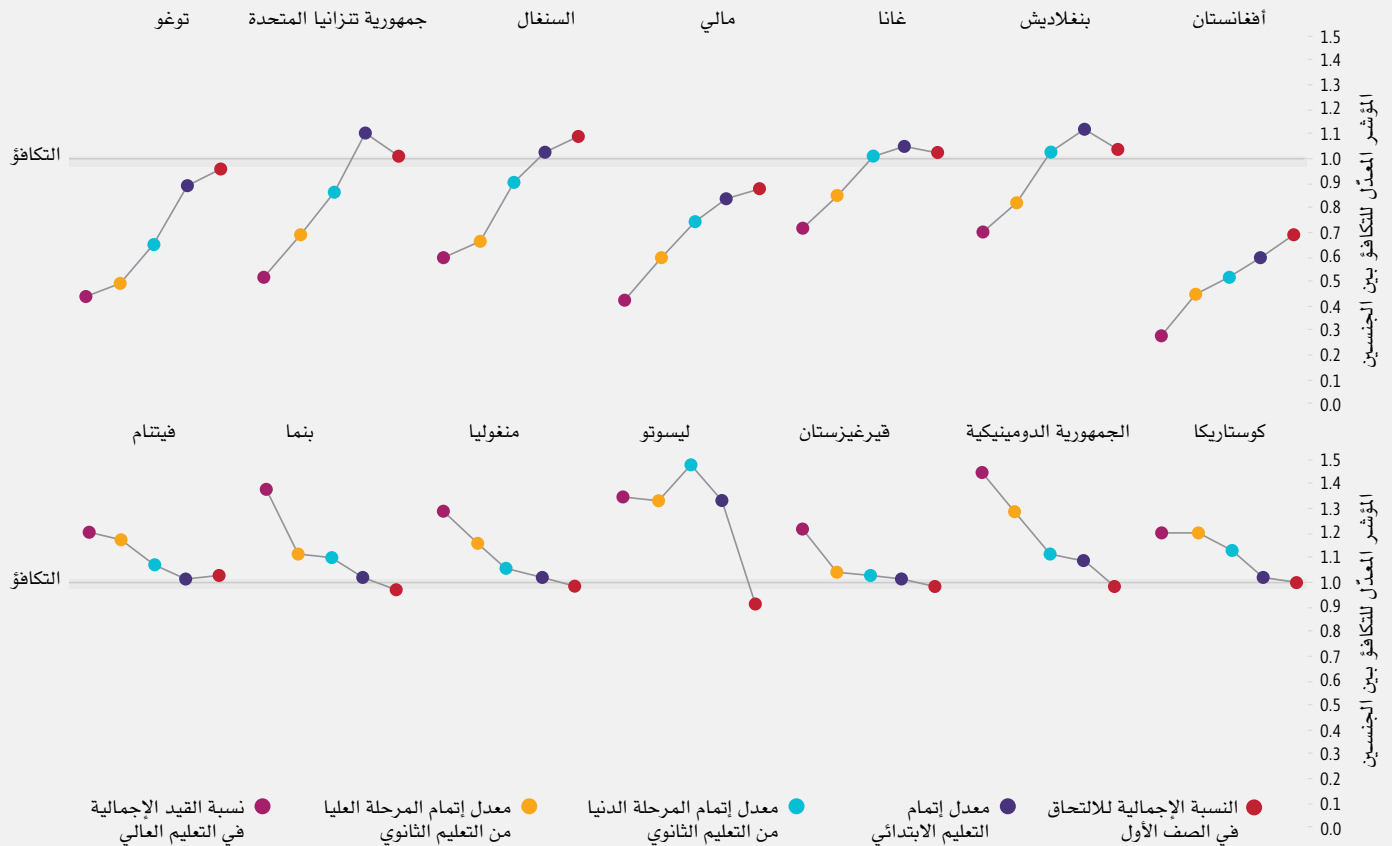
ترتبط أنماط تفاقم التفاوت غالباً بالمعايير والمؤسسات التي تركز عدم المساواة بين الجنسين، والتي قد يختلف تأثيرها في الذكور والإناث المستضعفين باختلاف الظروف. ومع أنه تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين بوجه عام على الصعيد العالمي فإن التفاوت الكبير بين البلدان ما زال قائماً في هذا المجال، كذلك التفاوت داخل البلدان. وعادةً ما يسفر التفاعل بين الانتماء الجنساني والفقر أو مكان الإقامة عن أثر سلبي في وضع الفتيات في البلدان الأفقر، التي تسجل معدلات منخفضة من حيث إتمام الدراسة وتسود في مجتمعاتها فكرة الزواج المبكر للفتيات، ويسفر عن أثر سلبي في وضع الفتيات في البلدان الأثري التي تسجل معدلات عالية من حيث إتمام الدراسة ولكن تسود في مجتمعاتها فكرة التحاق الفتيات سريعاً بسوق العمل.

وتسجل معظم البلدان حيث إتمام التعليم الابتدائي أقل من 60% تفاوتاً بين الجنسين على حساب الفتيات، ولا سيما الفتيات الفقيرات والريفيات. ففي موريتانيا، بلغ متوسط المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين 0.86، لكن المؤشر المعدل لم يتجاوز 0.63 لدى 20% من السكان الذين يمثلون الشريحة الأفقر، بينما سُجل تكافؤ لدى 20% من السكان الذين يمثلون الشريحة الأغنى. أما في

الشكل 5:

تفاقم التفاوت بين الجنسين مع تقدم المسار الدراسي في بلدان عديدة

المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين في خمس مراحل تحول رئيسية، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات



ملاحظة: البلدان المشمولة في الشكل هي البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها لكل المؤشرات. وتم ترتيب البلدان بحسب مستوى الدخل. المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

البلدان حيث يتراوح معدل إتمام التعليم الابتدائي بين 60 و80%، فالنفاوت بين الجنسين أقل عموماً، ويبرز التفاوت على حساب الفتيات الفقيرات بوجه خاص في الكامرون ونيجيريا واليمن. وثمة استثناءات في الاتجاه المعاكس في البلدان ذات الاقتصاد الرعوي التي تعتمد على عمل الذكور، مثل إيسواتيني وليسوتو وناميبيا (الشكل 6-أ).

أما في مرحلة التعليم الثانوي، فإن التفاعل بين الانتماء الجنساني والفقير أو مكان الإقامة يفاقم التفاوت أيضاً. ففي بوروندي وملاوي، ثمة تفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بإتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على حساب الفتيات في أوساط الفقراء والريفيين، وعلى حساب الفتيان في أوساط الأغنياء وسكان المناطق الحضرية (الشكل 6-ب). ولا تتخرج الفتيات الفقيرات من المرحلة العليا من التعليم الثانوي في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث معدلات الإتمام أقل من 20%، ومن هذه البلدان تشاد وكوت ديفوار وجمهورية تنزانيا المتحدة. وخلافاً لذلك، تسجل معظم البلدان التي تتجاوز فيها معدلات الإتمام 45% تفاوتاً على حساب الفتيان، وهو الأسوأ في أوساط الفتيان الفقراء في بلدان مثل بليز ومنغوليا والفلبين وفيتنام (الشكل 6-ج).

ليست سرعة قضاء البلدان على التفاوت بين الجنسين أمراً حتمياً. فقد اتضح من تحليل جديد لمعدلات إتمام الدراسة أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم أن بعض البلدان كانت أكثر نجاحاً من غيرها في هذا المجال. فقد كان مستوى التفاوت في إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في بوركينا فاسو وكوت ديفوار متساوياً في عام 2000، لكن بوركينا فاسو تمكنت من إزالة هذا التفاوت وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في حين أن كوت ديفوار راوحت مكانها، على سبيل المثال. أما في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، فتفوقت نيبال على باكستان، وتقدمت مالي على السنغال، وتقدمت أفغانستان بوتيرة أسرع بكثير من جنوب السودان حيث يسجل الآن أسوأ مستوى للتفاوت بين الجنسين (الشكل 7). ويدل هذا على أن توافر الإرادة السياسية للقضاء على هذا التفاوت، بالتزامن مع اعتماد سياسات فعالة، يمكن أن يحدث أثراً إيجابياً.

تأثير الجوانب الجنسانية للهجرة والنزوح في فرص تعليم الأطفال

مثلما يمكن لمكان الإقامة والوضع الاقتصادي الاجتماعي أن يؤثر في فرص تعليم الفتيات والفتيان، كذلك يمكن للجوانب الجنسانية للهجرة والنزوح أن تؤثر في مسارات التعليم بطرق مختلفة. فالتحصي العلمي والنتائج الدراسية في أوساط الفتيان، على سبيل المثال، يمكن أن يسلك مسارا مختلفا عن مسار الفتيات عندما يهاجر أحد الوالدين أو كلاهما (الإطار 2). وعندما يرسل الوالدان وأفراد آخرون من الأسرة تحويلات مالية إلى ذويهم في بلدانهم، يمكن أن يختلف مدى استخدام هذه الموارد المالية على التعليم باختلاف الجنس (الإطار 3). وينطوي تأثير النزوح في الانتفاع بالتعليم على جانب جنساني واضح في العديد من الحالات (الإطار 4).

استمرار التفاوت بين الجنسين في الانتفاع بالتعليم واختيار المواد الدراسية في مجال التعليم التقني والمهني والعالي

تبلغ نسبة قيد تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي في البرامج التقنية والمهنية 22% وجلهم من الذكور. أما على الصعيد العالمي، فتبلغ نسبة تلميذات مرحلة التعليم الثانوي المقييدات في هذه البرامج 43%، وتتراوح النسب الإقليمية بين 32% في وسط وجنوب آسيا و50% في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وغالبا ما تكون معظم التلميذات اللواتي يدرسن في إطار هذه البرامج مقييدات في مجالات مثل الغذاء والتغذية والتجميل والخياطة. وتحدد المعايير الجنسانية إلى حد بعيد، التي غالبا ما تكون فرص العمل بموجبها موزعة بحسب الجنس، فرص التعليم المفتوحة أمام الفتيان والفتيات.

ويبلغ عدد الطالبات المقييدات في التعليم العالي 111 شابة لكل 100 شاب. ولكن هناك تفاوتاً واسعاً بين المناطق: فالإناث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل ميلاً للالتحاق بالتعليم العالي من الذكور (72 أنثى لكل 100 ذكر)، بينما يلاحظ العكس في أوقيانوسيا (70 ذكراً لكل 100 أنثى) وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (76 ذكراً لكل 100 أنثى).

ومع أن الإناث يمثلن الأغلبية في صفوف خريجي الجامعات، فإنهن ممثلات أقل من النصاب في بعض البرامج. وبلغت نسبة الطالبات في الجامعة في برامج الهندسة والصناعة والإنشاءات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أكثر من 120 بلداً، أكثر من 25% بقليل. وثمة بلدان أقرب إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتشمل الجزائر والمغرب وتونس. والبلدان التي تسجل أدنى النسب من حيث الانضمام إلى هذين النوعين من البرامج تقع معظمها في أفريقيا الغربية (بنين وغانا ومالي) وأوروبا الغربية (بلجيكا وهولندا وسويسرا) (الشكل 8).

ويرتبط اختيار مجال الدراسة بتطلعات العمل في المستقبل. ففي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبلغ نسبة الذكور في سن 15 عاماً الذين يعتزمون العمل مهندسين أو علماء أو مهندسين معماريين أكثر من ضعفي نسبة الإناث في هذا السن اللواتي يعتزمن ممارسة هذه المهن. ولا تتجاوز نسبة الإناث في سن 15 عاماً اللواتي يرغبن في احتراف مهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 0.4% مقارنة بنسبة 5% من الذكور. وفي فنلندا، يعتزم 6.2% من الذكور العمل مهندسين أو علماء أو مهندسين معماريين، أي أكثر بأربعة أضعاف من نسبة الإناث اللواتي لديهن تطلعات مماثلة (1.4%). وتبلغ نسبة الإناث من بين الطلاب الذين يلتحقون ببرامج علوم الحاسوب في الجامعة أقل من 20% في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويبلغ متوسط نسبتهن من بين الملحقين بفرع الهندسة زهاء 18% (OECD, 2017).

نشأة التفاوت في مهارات القراءة في البيت

إن أحدث تقييم عبر وطني تضمن نتائج عن مستوى القرائية هو "دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية" لعام 2016 (PIRLS)، التي تم بموجبها تقييم مهارات القراءة لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي في أكثر من 50 نظام تعليم في بلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن أداء الفتيات أفضل من أداء الفتيان، وهذا تذكير بأن التفاوت بين الجنسين في مهارات القراءة يبدأ في الصفوف الأولى. ومع أن هذا التفاوت ضئيل بوجه عام فإنه كبير في البلدان المرتفعة الدخل في أوروبا، ويشهد في بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا (الشكل 9). أما في جنوب أفريقيا، فيبلغ هذا التفاوت 52 نقطة أي ما يعادل أكثر من سنة دراسية كاملة.

وثمة دليل على تقلص هذا التفاوت ببطء في البلدان الثمانية عشر المرتفعة الدخل التي شاركت في عمليات التقييم (PIRLS) الأربع كافة التي أجريت بين عامي 2001 و2016. ويبرز هذا الاتجاه بشدة في بلدان معينة منها بلغاريا وسلوفاكيا والولايات المتحدة.

ويختلف تعامل الوالدين مع الفتيات والفتيان إلى حد بعيد فيما يتعلق بأنشطة القراءة في سن مبكرة في البيت. ففي معظم البلدان، يجنح الوالدان أكثر إلى قراءة الكتب في البيت للفتيات من القراءة للفتيان. وسُجل التفاوت الأكبر في إيطاليا، حيث شارك 54% من الفتيات في أنشطة القراءة المتكررة في البيت مقارنة بما لا يتجاوز 46% من الفتيان (الشكل 10).

وتتباين قدرات القراءة لدى تلاميذ الصف الرابع بتباين وتيرة القراءة لهم في سن مبكرة. والتلاميذ الذين شاركوا أكثر في أنشطة القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة حصلوا على علامات أعلى في القراءة في إطار "دراسات التقدم الدولي في مجال محو الأمية" وذلك في جميع البلدان تقريباً. بيد أنه يبدو أن جنس الطفل يؤثر في العلاقة بين أنشطة القراءة في سن مبكرة والقدرات في مجال القراءة. ففي معظم البلدان المشاركة في التقييم، كان لنقص أنشطة القراءة في سن مبكرة أثر سلبي في الفتيان أكثر منه في الفتيات. ويشير المتوسط في نتائج مادة القراءة إلى أن الفرق في العلامات التي حصل عليها الفتيان الذين درج والداهم على القراءة لهم في مرحلة الطفولة المبكرة، مقارنة بالفتيان الذين لم يدرج والداهم على ذلك، يبلغ 64 نقطة، مقارنة بفرق 55 نقطة لدى الفتيات - الفرق بين الجنسين قدره 9 نقاط (IEA and UNESCO, 2017).

الإطار 2:

تأثير العوامل الجنسانية في تعليم الأطفال الذين لم يهاجروا مع والديهما

أمهاتهم في امتحانات الرياضيات واللغتين الصينية والإنجليزية والمجال المعرفي كانت أدنى بكثير مقارنة بالأطفال الذين يعيشون مع والديهم (Hannum et al., 2018). واتضح من تحليل استخدمت فيه بيانات عن إندونيسيا شملت الفترة الممتدة من عام 1993 إلى عام 2014 أن النفقات على التعليم عند هجرة الأم تتخفف بنسبة تصل إلى 30%، ويزيد احتمال تغيب الأطفال عن المدرسة وحصولهم على علامات أدنى (Berbé, 2017). وفي تايلاند، يرى الكبار أن لهجرة الأمهات ضرراً على وضع الأطفال أشد من ضرر هجرة الآباء (Jampaklay et al., 2012).

أما على صعيد الهجرة الدولية، فسُجل اختلاف بين أثر هجرة الأم وهجرة الأب. وقد تترتب على هجرة الأم عواقب أسوأ من عواقب هجرة الأب في بعض الحالات. ففي غواتيمالا، كان احتمال القيد في المدرسة أقل بقدر 37 نقطة مئوية عند هجرة الآباء إلى الخارج (Davis and Brazil, 2016). وفي نيجيريا، كان لهجرة الأم وتولي الأب رعاية الأطفال تأثير سلبي في رفاه الأطفال (Mazzucato et al., 2015). وكان احتمال تسجيل الأطفال الذين هاجرت أمهاتهم من الفلبين تحسباً دراسياً متدنياً أعلى بزهاء 5 نقاط مئوية مقارنة بالأطفال الذين هاجر آباؤهم (Cortes, 2015). لكن تعليم الأطفال الذين هاجر آباؤهم يتضرر أكثر في حالات أخرى (Vanore et al., 2015).

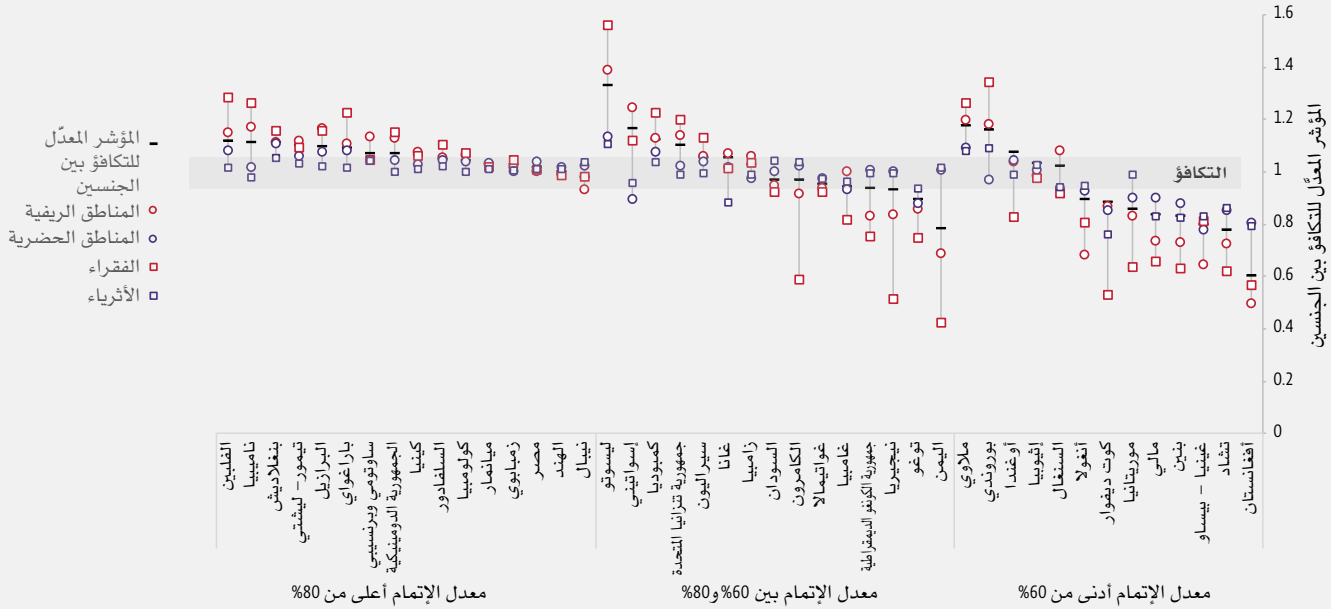
يمكن لعدم هجرة الأبناء مع الوالدين أن يمثل حجر عثرة في طريق تعلمهم وذلك بطريقة تختلف باختلاف جنسهم. ففي كمبوديا، احتمال تسرب هؤلاء الأطفال من المدرسة مرتفع وهو على أشده لدى الفتيات، وقد أفاد ثلاثة أرباع من 600 شخص من أرباب الأسر المعيشية أنهم، إذا اقتضى الأمر، سيخرجون الفتاة من المدرسة لا الفتى (Vutha et al., 2014). وتبين من دراسة أجريت في 10 مجتمعات ريفية في الصين وشملت 400 طفل ممن لا يعيشون مع الوالدين أن هؤلاء الأطفال يتعرضون لمستويات أعلى من الضغط وعبء العمل، الأمر الذي يجعلهم يصابون بالاكتئاب في كثير من الأحيان. أما الفتيات اللواتي لا يهاجرن مع الوالدين فهن أكثر هشاشة من الفتيان، إذ إنهن يتحملن عبئاً نفسياً أكبر لأن عبء العمل الملقى على كاهلهن أثقل (Jingzhong and Lu, 2011). وفي قيرغيزستان، اضطرت الفتيات أن يتحملن قسماً غير متناسب من العمل غير مدفوع الأجر في الأسر المهاجرة (Dávalos et al., 2017). وفي المكسيك، كان لهجرة الوالدين أثر سلبي في حضور الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16 و18 عاماً في المدرسة، إذ كان عليهن تولي المزيد من الأعمال المنزلية (McKenzie et Rapoport, 2011).

وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية، ثمة أهمية لما إذا كان المهاجر هو الأب أو الأم. وأظهر تحليل أجري لإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019 واستند إلى الدراسة الاستقصائية الخاصة بنتائج التعليم في الصين أن نتائج الأطفال الغائبات

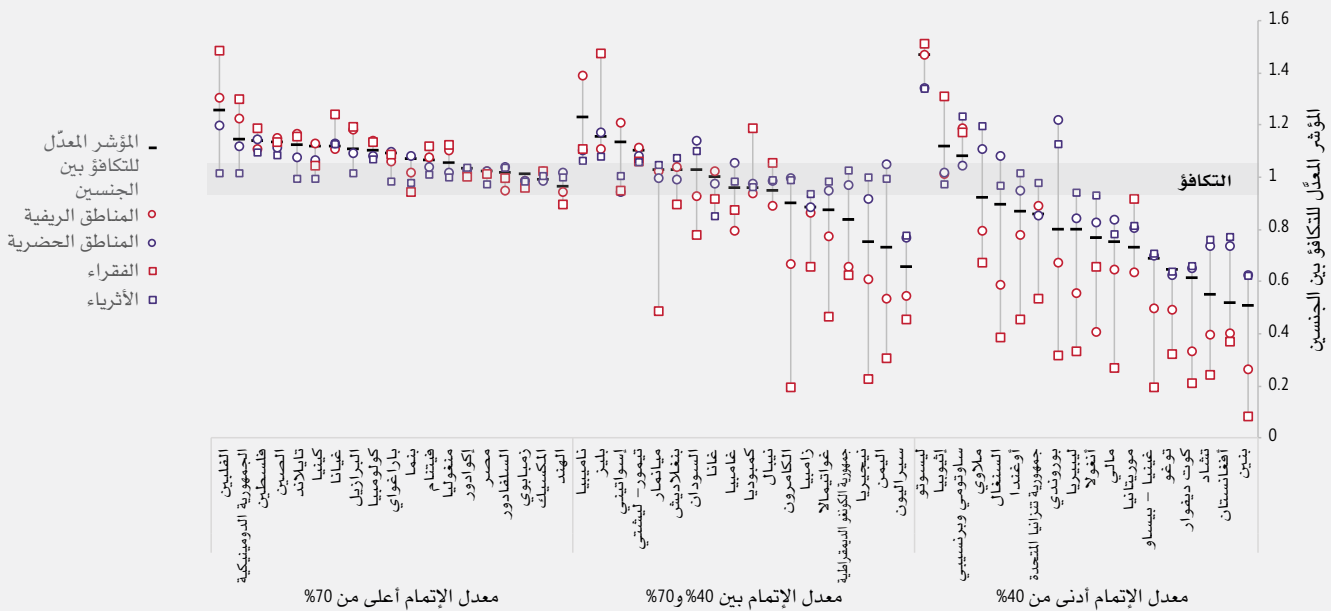
الشكل 6:

تفاقم الإجحاف بحق الفتيات في البلدان التي تسجل معدلات إتمام منخفضة بالتزامن مع الفقر
المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لمعدل إتمام الدراسة: المعدل الوطني، وفي المناطق الريفية، والمناطق الحضرية، ولدى 20% من السكان
الذين يمثلون الشريحة الأفقر، ولدى 20% من السكان الذين يمثلون الشريحة الأثرى، في مجموعة مختارة من البلدان، للفترة 2013-2017

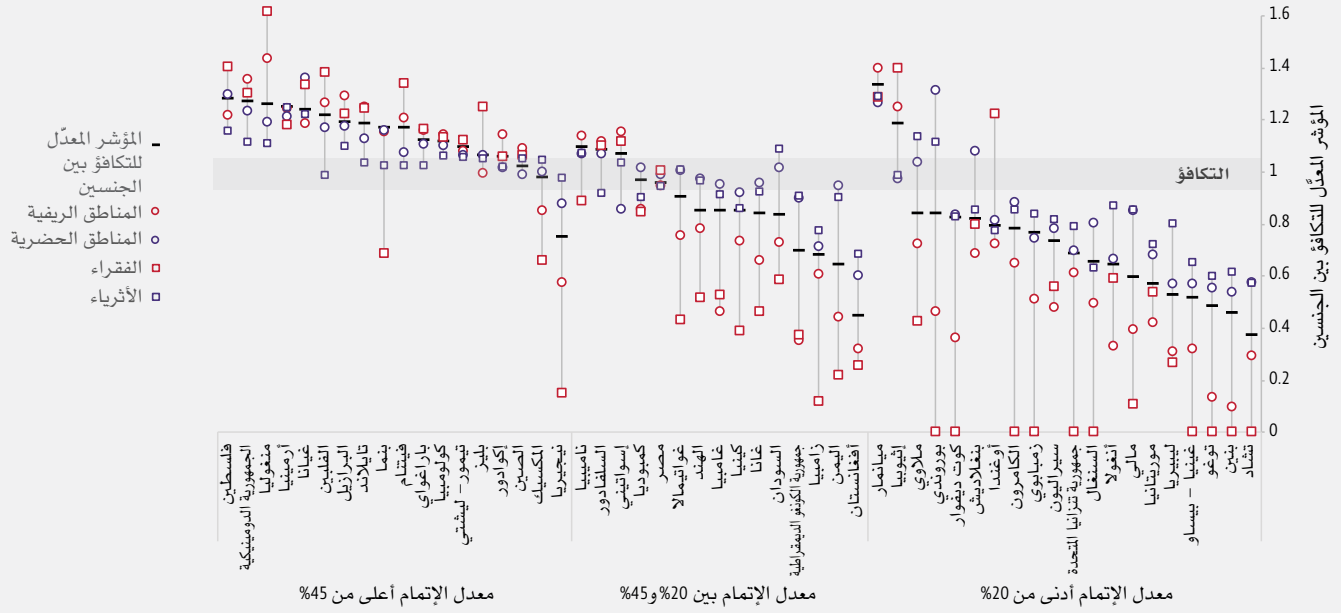
أ - مرحلة التعليم الابتدائي



ب - المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي



ج - المرحلة العليا من التعليم الثانوي

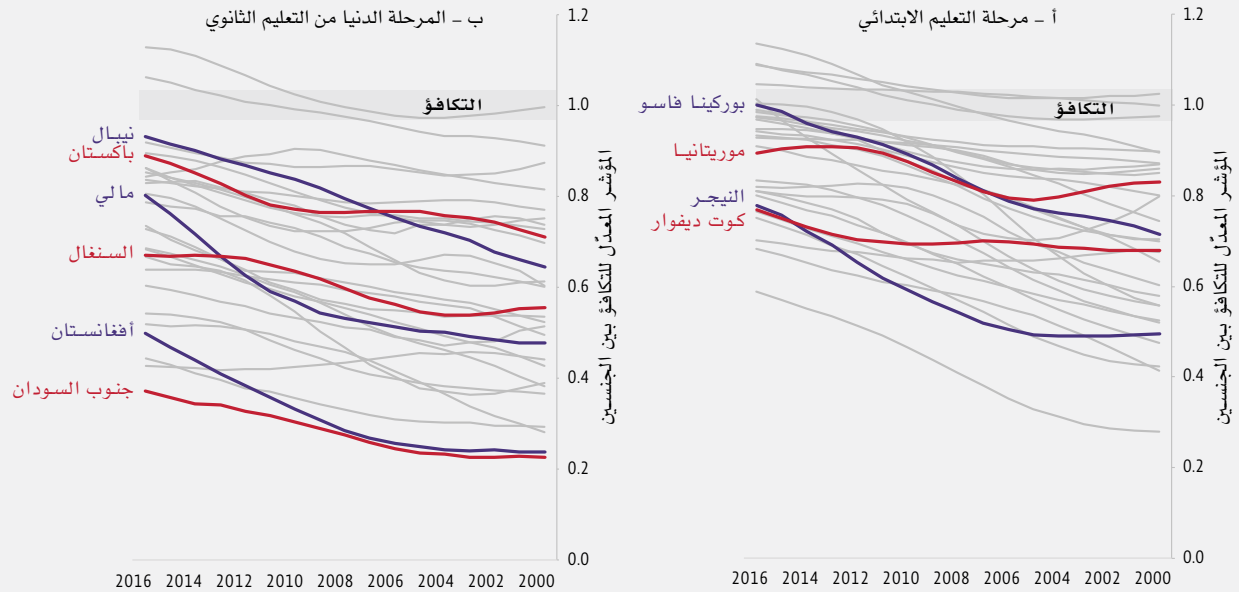


المصدر: تحليل أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى بيانات استقصائية عن الأسر المعيشية.

الشكل 7:

اختلاف مسالك البلدان لتحقيق التكافؤ بين الجنسين

المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لمعدل إتمام الدراسة، في مجموعة مختارة من البلدان، للفترة 2000-2016



المصدر: تحليل أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى بيانات استقصائية عن الأسر المعيشية.

الإطار 3:

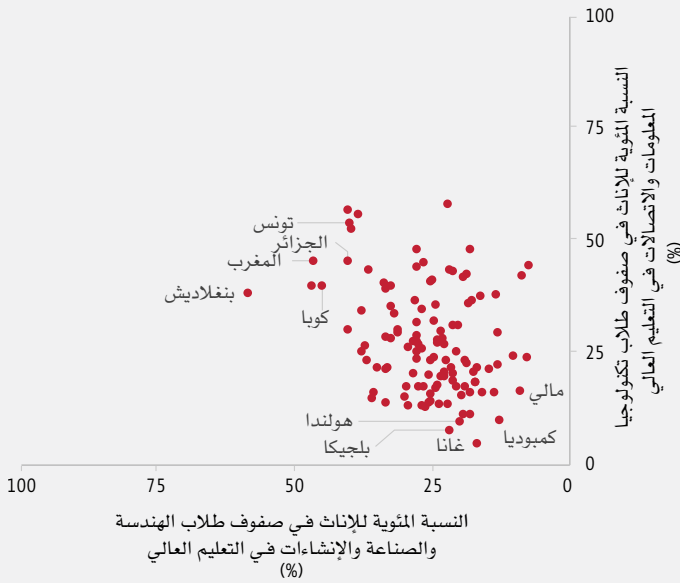
تأثير الجوانب الجنسانية لتحويلات المهاجرين في التعليم

تخفف التحويلات المالية التي يجريها المهاجرون إلى أسرهم الضائقة المالية ويمكن أن توفر فرصاً لتعليم الفتيات (Ratha, 2013). بيد أن الهجرة تغير أيضاً تركيبة الأسرة المعيشية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً في تعليم الفتيات إذا تعيّن عليهنّ الاضطلاع بأعمال منزلية إضافية. ويمكن للتحويلات المالية أيضاً أن تشر "ثقافة الهجرة"، إذ قد تحفز هجرة الأشخاص من ذوي المهارات المتدنية أو الجزئية التي تدرّ عائدات مالية كبيرة على التسرب من المدرسة مبكراً (Kandel and Massey, 2002). ومن الناحية العملية، تختلف نتيجة هذه التحويلات باختلاف ظروف الهجرة وجنس مرسلها ومتلقيها. ففي الأردن، كان لتحويلات المهاجرين تأثير إيجابي أكبر في مستوى التحصيل العلمي للذكور منه للإناث (Mansour et al., 2011).

وعالمياً، تميل الأسر المعيشية التي تتلقّى تحويلات مالية وترأسها نساء إلى الإنفاق أكثر على التعليم (Pickbourn, 2016; Ratha, 2011). وفي ألبانيا، أدت هجرة الوالدين إلى نقل سلطة اتخاذ القرار إلى الأجداد الذين يولون أهمية أقل لتعليم الفتيات منها لتعليم الفتيان، فازداد احتمال تسرب الفتيات من المدرسة (Giannelli and Mangiacchi, 2010). ولكن تأثير هجرة الرجال في المكسيك واضطلاع النساء بدور أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة وتوزيع الموارد المالية كان إيجابياً في تعليم الفتيات (Antman, 2015).

الشكل 8:

الشابات ممثلات دون النصاب في برامج الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم العالي
النسبة المئوية للطالبات في (أ) فروع الهندسة والصناعة والإنشاءات و(ب) في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم العالي، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الإطار 4:

تفاقم التفاوت بين الجنسين في التعليم بفعل النزوح

تختلف عواقب النزوح على التعليم في حالات عديدة بحسب العوامل الجنسانية. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لمواطن الضعف المحددة لدى النازحات ولدى النازحين، وسبل تأثير العلاقات بين الجنسين في مناطقهم الأصلية ومناطق لجوئهم في تجارب النزوح.

وثمة تفاوت بين الجنسين في فرص ارتياد المدرسة لدى اللاجئتين في حالات عديدة. وتشمل العوائق التي تحول دون تعليم الفتيات اللاجئات الافتقار إلى وسائل النقل الآمنة، والعجز عن تحمل التكاليف، ونقص التدريب في صفوف المعلمين على مراعاة الاعتبارات الجنسانية. وفي ميانمار، أفاد المشاركون في مجموعة نقاش صغيرة بأن الفتيات النازحات داخليا يتسربن من المدرسة في سن المراهقة لتجنب الاختلاط بالرجال وللمساعدة أسرهن في المنزل (Plan International and REACH, 2015).

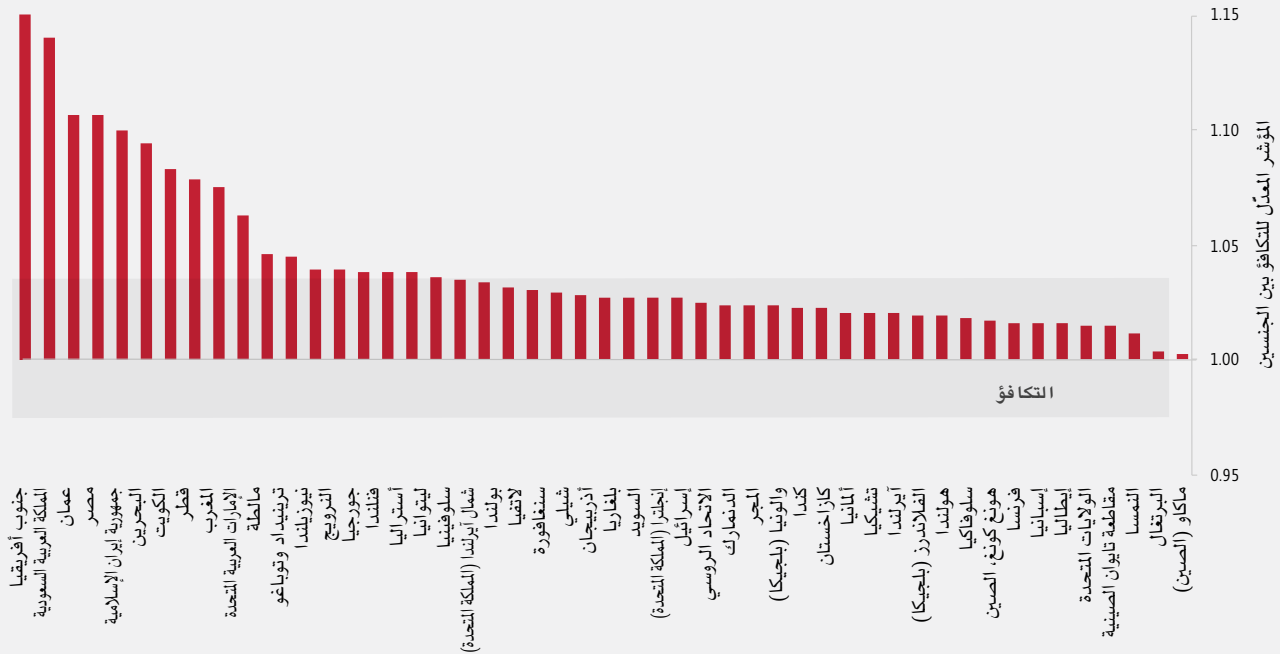
أما في إثيوبيا وكينيا، فمقابل كل 10 فتيان من اللاجئتين يوجد 7 فتيات لاجئات مقيدات في المدرسة الابتدائية و4 في المدرسة الثانوية (UNHCR, 2018). وفي مخيم داداب (كينيا)، ثمة تفاوت في معدلات القيد في المدارس في كل المراحل: مرحلة ما قبل المدرسة (48% من الفتيات و62% من الفتيان في الفئة العمرية من 3 إلى 5 أعوام)، ومرحلة التعليم الابتدائي (47% من الفتيات

و76% من الفتيان في الفئة العمرية من 6 أعوام إلى 13 عاماً)، ومرحلة التعليم الثانوي (7% من الفتيات و22% من الفتيان في الفئة العمرية من 14 إلى 17 عاماً) (Women Educational Researchers of Kenya, 2017). ووضّح برنامج تعليمي مسرّع في كينيا تم فيه تركيز المنهاج الدراسي لثماني سنوات بحيث يستغرق أربع سنوات، وأفضى إلى زيادة الانتفاع بالتعليم لدى الفتيان اللاجئتين أكثر من الفتيات اللاجئات (Shah, 2015). وفي الصومال، أظهر تحليل شمل 486 تجمّعاً سكانياً في 17 مقاطعة في مقديشو أن 22% فقط من الفتيات النازحات داخليا اللواتي تبلغ أعمارهن أكثر من خمس سنوات قد التحقن بالمدرسة، مقارنة بنسبة 37% من الفتيان (JIPS, 2016).

وتؤثر معايير التعليم وتطوره في المجتمعات المضيفة أيضاً في الانتفاع بالتعليم. فقد كان معدل القيد الصافي للفتيات في المدارس الابتدائية في صفوف اللاجئتين الأفغان في باكستان نصف معدل قيد الفتيان في عام 2011. ومع أن المعايير الاجتماعية والثقافية تحكّم بالأ يتولى تعليم المراهقات إلا النساء، فإن عدد المعلمات قليل. وخلافاً لذلك، فإن الفتيات الأفغانيات اللاجئات في جمهورية إيران الإسلامية يتمتعن بفرص أفضل للانتفاع بالتعليم بسبب وجود مواقف أكثر إيجابية تجاه تعليم الفتيات (Nicolle, 2018).

الشكل 9:

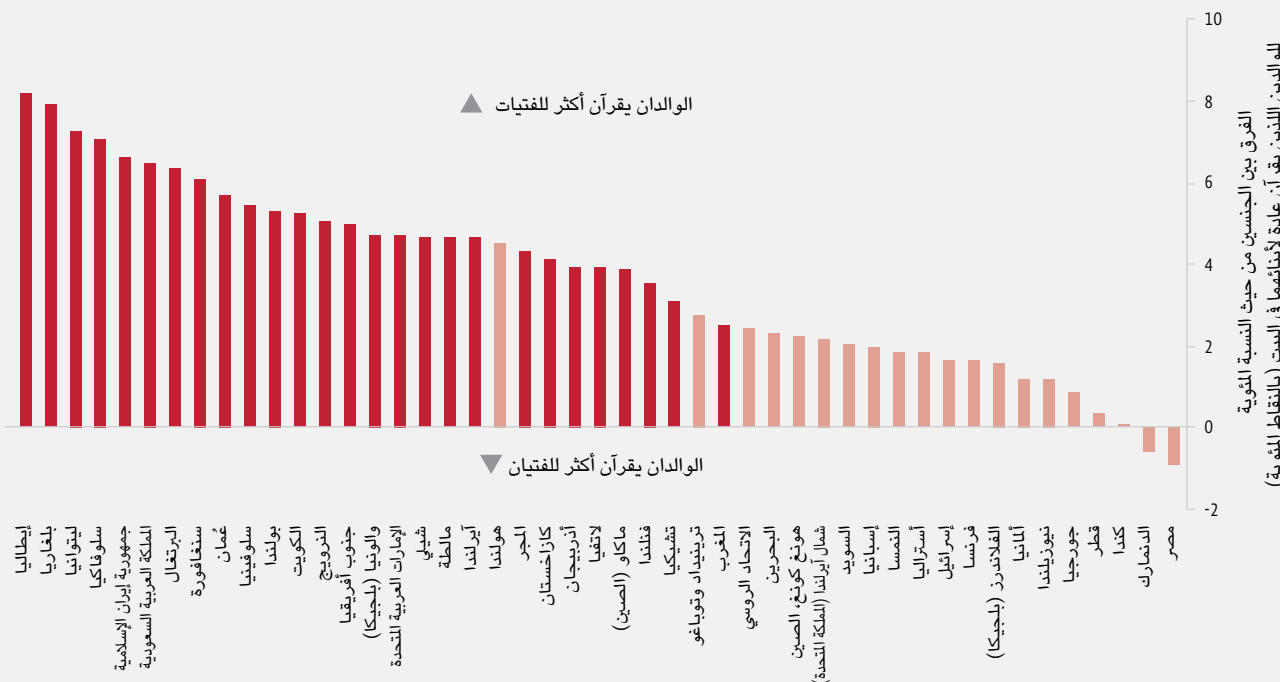
تفوق الفتيات على الفتيان في نتائج عمليات تقييم مهارات القراءة في المدرسة الابتدائية المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين للعلامات التي حصل عليها تلاميذ الصف الرابع الابتدائي في مادة القراءة، دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية لعام 2016



المصدر: Mullis et al. (2017).

الشكل 10:

الوالدان أكثر ميلاً إلى القراءة للفتيات من الفتيان في البيت التفاوت بين الجنسين من حيث انتشار قراءة الوالدين لأطفالهم، دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية لعام 2016



ملاحظة: تشير الخطوط الداكنة اللون إلى أن التفاوت بين الجنسين كبير إحصائياً. المصدر: الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي واليونسكو (2017).

استمرار التفاوت بين مهارات الشباب والكبار على الرغم من إحراز تقدم على هذا الصعيد

تُجرى معظم عمليات التقييم الدولية، التي تُظهر أن الفتيات يتفوقن على الفتيان في مهارات القراءة، في البلدان المشمولة بالشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل أو في البلدان المرتفعة الدخل، حيث تحقق التكافؤ بين الجنسين في ارتياد المدرسة منذ فترة طويلة. أما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المشمولة بالشريحة السفلى من البلدان المتوسطة الدخل، حيث الفتيات أكثر حرماناً من حيث ارتياد المدارس، فكان مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل القرائية لدى الشباب، الذي انطلق أساساً من 0.93 نقطة في عام 2000، لا يزال أقل من 0.97 في عام 2016، وهذا يعني أن التفاوت بين الجنسين ما برح قائماً.

وكان المعدل العالمي للقرائية 86% في عام 2016، أي أن عدد الكبار الأميين كان ما يعادل 750 مليون شخص. وارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل القرائية لدى الكبار من 0.88 في عام 2000 إلى 0.92. ولا يزال متوسط معدل القرائية لدى النساء في البلدان المنخفضة الدخل أقل منه لدى الرجال بزهاء 16 نقطة مئوية، وهو ما يعادل قيمة 0.77 لمؤشر التكافؤ بين الجنسين. وأدى تزامن التقدم البطيء في الانتفاع بالتعليم والاتجاهات الديموغرافية غير المؤاتية بين عامي 2000 و2016 إلى انخفاض عدد النساء الكبار الأميات بقدر 42 مليون امرأة في البلدان المشمولة بالشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، بينما ارتفع عددهن بقدر 20 مليون امرأة في البلدان المنخفضة الدخل.

والنساء اللواتي لا يجدن القراءة والكتابة هن الأشد هشاشة في حالات النزوح التي تتضرر منها البلدان الفقيرة أكثر من غيرها. وتكاد البرامج التي تركز على تنمية مهارات القراءة والكتابة لدى اللاجئات لا تحظى بأي أولوية، وثمة حواجز ثقافية هائلة تعترض تنفيذها، مع أنها قد تؤثر تأثيراً كبيراً في حياة هؤلاء النساء (الإطار 5).

وتَمَّ تكافؤ بين الجنسين لدى الكبار في مهارات القرائية في البلدان المرتفعة الدخل. بيد أن النساء أضعف في مهارات الحساب. وكان الفرق بين متوسط مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مهارات القرائية والمتوسط في مهارات الحساب زهاء 5 نقاط في ثلاثين بلداً شاركت في برنامج التقييم الدولي لمهارات الكبار (PIAAC) الذي اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان هذا التفاوت بارزاً بوجه خاص في بلدان مثل اليونان وإيطاليا، حيث كان احتمال امتلاك الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والكتابة أعلى لدى النساء الكبار منه لدى الرجال، وكان احتمال امتلاك الحد الأدنى من الكفاءة في الحساب أدنى لدى النساء الكبار منه لدى الرجال (الشكل 11). ويمثل عدم المساواة في فرص العمل في الماضي والحاضر، الذي يمنح النساء من استخدام مهارتهن في الحساب، أحد أسباب هذا التفاوت.

الإطار 5:

أهمية الجوانب الجنسانية في تعليم النازحين الكبار سبل الصمود والمهارات الحياتية

النازحات داخلياً اللواتي لا يعرفن القراءة أو الكتابة 68% مقارنة بنسبة 32% من الرجال (JIPS, 2013).

وغالباً ما تمنع الحواجز النساء الكبار من المشاركة في برامج التعليم حيث توجد هذه البرامج. وكشف تحليل لحالة النازحين الكبار في ميديين، بكولومبيا، أن قلة الانضمام إلى برامج التعليم ناجمة عن عوامل مثل الواجبات العائلية، وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وانعدام الثقة (Carrillo, 2009; Cooper, 2018). وتعرضت اللاجئات من جنوب السودان اللواتي يسعين إلى الحصول على التعليم وخدمات أخرى في القاهرة (مصر) للتحرش الجنسي والعنف في طريقهن إلى المدرسة.

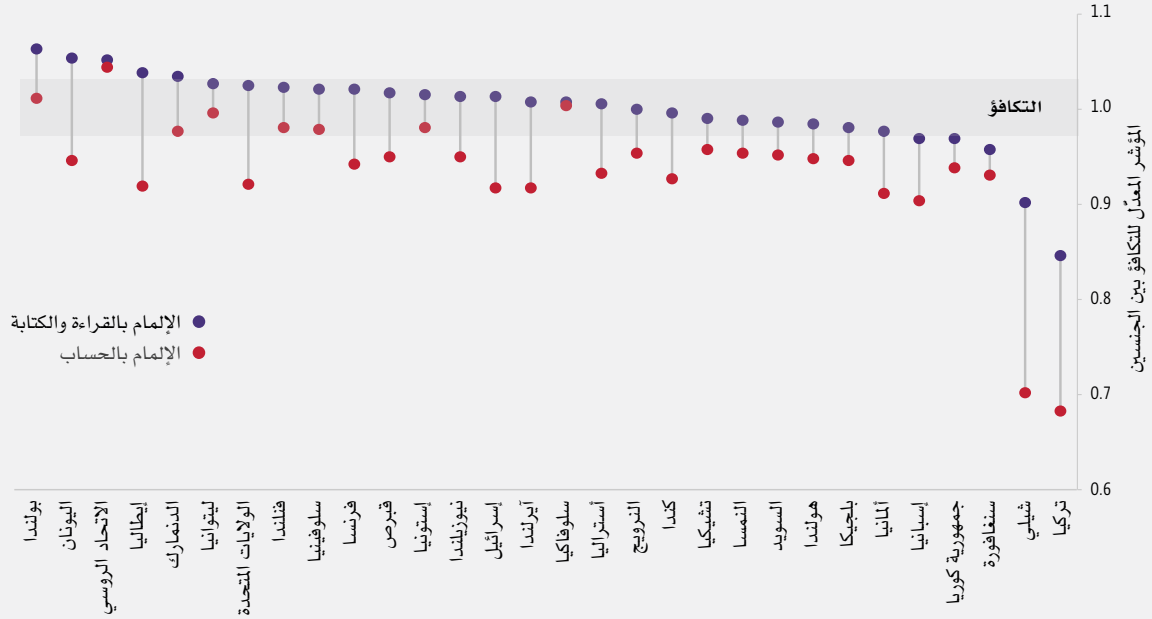
بيد أن تجارب النساء اللاجئات في مراكز التعليم غير النظامي تشير إلى أن هذه الأنشطة تعزز قدرتهن على التصرف والصمود، حتى عندما لا تساعدهن في تحقيق تطلعاتهن من حيث الفرص الاقتصادية والتحرر من العنف تحقيقاً تاماً (North, 2019). وأُعريت النساء اللاجئات من أفغانستان وإريتريا والعراق والصومال اللواتي يحضرن دروس اللغة الإنجليزية في مركز أهلي في لندن عن تقديرهن للمساهمة التي قدمتها هذه الدروس على مستوى رفاه أسرهن وعلاقاتهن الاجتماعية (Klenk, 2017).

غالباً ما يتم تجاهل تعليم الكبار في إطار برامج المساعدات الإنسانية، وعندما تجري مراعاته تركز البرامج غالباً على التعليم النظامي لا على مسألة التدريب غير الرسمي على سبل الصمود والمهارات الحياتية. فيذكر على سبيل المثال أنه تقرر تنظيم دورة دراسية واحدة لتعليم القراءة والكتابة واللغة للكبار والشباب في جيبوتي، بتكلفة 70 000 دولار أمريكي من أصل ميزانية قدرها 60 مليون دولار أمريكي (Hanemann, 2018). ولا بد من معالجة هذا الإهمال لأن التعليم يمكن أن يؤدي دوراً بارزاً في تعزيز القدرة على الصمود لدى النساء واستحداث فرص جديدة لهن. أما نزوح نساء قبيلة الدينكا في جنوب السودان اللواتي فررن إلى مخيم كاكوما في كينيا، فقد أدى إلى زيادة فرصهن في الدراسة ومن ثم تعزيز إمكانية عملهن خارج المنزل عند عودتهن إلى جنوب السودان وشغل مناصب يشغلها عادة الرجال (Chrostowsky and Long, 2013).

وتحول الحواجز اللغوية والعوائق المرتبطة بمهارات القرائية دون وصول النازحين إلى المعلومات، وهذا أمر قد يمثل مشكلة جسيمة للنساء. وتبين من تحليل لمدى فهم الاستبيانات المتعلقة بالحصول على الخدمات في شمال شرق نيجيريا أن نسبة 66% من الرجال النازحين داخلياً يفهمون الوثائق المكتوبة، وأن نسبة النساء اللواتي يفهمنها لا تتجاوز 9% (Kemp, 2018). وفي مالي، تبلغ نسبة النساء

الشكل 11:

استمرار تقدم الرجال على النساء من حيث مهارات الحساب
المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين لنسبة الكبار الملمين بالحد الأدنى من الكفاءة في المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة
والحساب، في عام 2015 أو أحدث عام تتوفر بشأنه بيانات



المصدر: التحليل الذي أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى بيانات برنامج التقييم الدولي لمهارات الكبار.

الخلاصة

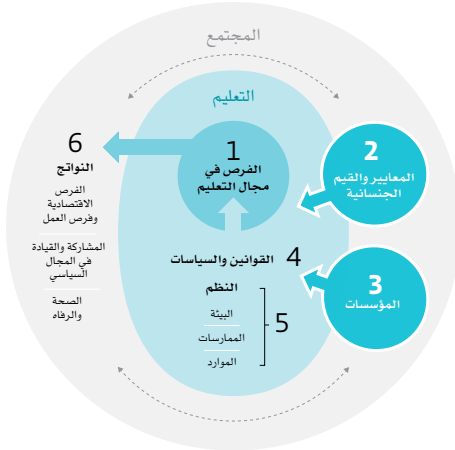
مع أنه تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين من حيث متوسط معدل الالتحاق بالمدرسة على الصعيد العالمي فإن التفاوت بين الجنسين لا يزال حاداً على صعيد التحصيل العلمي والنتائج الدراسية. وثمة فروق بين المناطق، فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعيدة جداً عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستويات التعليم كافة، بينما أحرزت منطقة جنوب ووسط آسيا تقدماً سريعاً في هذا الشأن. وثمة فروق بين البلدان أيضاً إذ إن ثلاثة أرباعها لم يحقق التكافؤ بين الجنسين في إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي، وهذا التفاوت هو على حساب الفتيات والفتيات. ويوجد فروق داخل البلدان كذلك، حيث الفتيات والفتيات الأكثر هشاشة، سواء بسبب الفقر أو مكان الإقامة، أو الهجرة أو النزوح، هم الأكثر عرضة لاحتمال التخلف عن الركب. وهناك فروق بين الأجيال، فالنساء الأكبر سناً عانين في الماضي من عدم المساواة والتمييز في المعايير والفرص الاقتصادية والاجتماعية ونظم التعليم وما برحن يعانين منها في الحاضر، وهي جوانب يزكي بعضها البعض الآخر. ويتناول القسمان التاليان أوجه عدم المساواة هذه.

يقول الطفل محمد، وعمره 6 سنوات، وهو في صف الحضانة في مخيم الزعتري للاجئين، بالأردن: "عندما أكبر، أريد أن أصبح شرطياً وأقود سيارات الشرطة الجميلة بأضوائها وصفارات الإنذار التي تطلقها".

المصدر: كريستوفر هيرفيغ/اليونيسف

عدم المساواة الهيكلية يعيق تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم

ليست ظاهرة التفاوت بين الجنسين في مستوى التحصيل العلمي والنتائج الدراسية وليدة الصدفة. ولا يمكن القضاء على هذا التفاوت إلا من خلال اتخاذ إجراءات داخل أطر التعليم. فغالبا ما تكون جذور التفاوت نابعة من عدم مساواة هيكلية مستحكمة في المجتمعات تحدد خيارات التعليم للفتيات والرجال والنساء والرجال.



ويمكن للمعايير الراسخة أن تُضعف حتى الالتزامات السياسية والقانونية بتحقيق المساواة بين الجنسين التي ترمي إلى تحمل المسؤولية السياسية عن حماية حقوق الإنسان، ومنها الحق في التعليم للجميع. ويستند الاعتراف الدولي بعدم المساواة بين الجنسين في التعليم إلى اتفاقية عام 1979 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدق عليها 189 بلداً. ومع أن معظم البلدان صدقت على هذه الاتفاقية فإن العديد منها سجّل تحفظات عن بعض موادها فأضحى أقل التزاماً بالقضاء فعلاً على التمييز ضد المرأة والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين.

فيذكر على سبيل المثال أن 12 بلداً سجّل تحفظات عن المادة 2 التي تدعو الأطراف في الاتفاقية إلى اعتماد تدابير قانونية وسياسية للقضاء على التمييز ضد المرأة. وتعارض الهند ولايات ميكرونيزيا الاتحادية والنيجر وقطر المادة 5 المتعلقة بالتصدي للأفكار والصور النمطية الجنسانية والممارسات الثقافية التمييزية والقضاء عليها، ومنها الممارسات القائمة على القبول العام لفكرة خضوع المرأة للإجحاف بحقها. ويجب الامتثال للالتزامات السياسية والقانونية الداعية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بلا أي استثناء أو تحفظ. بل ينبغي تحويلها إلى إجراءات ملموسة وفعالة لحماية حقوق الجميع، ولا سيما النساء والفتيات.

استمرار انتشار المعايير والقيم الاجتماعية غير المتساوية والمجحفة

تمثل المعايير الجنسانية قواعد تطبيق بصورة مختلفة على الرجل والمرأة وتملي السلوك أو الصفات المتوقعة من كل منهما (Heslop, 2016). وتستند هذه المعايير إلى علاقات القوة ووجهات النظر التقليدية بشأن أدوار الرجل والمرأة ومركزهما في المجتمع. وهي تبلور المواقف والسلوك والممارسات الاجتماعية، وتؤثر في القوانين والسياسات، وتحول دون إحداث التغيير في التعليم.

وتتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إرشادات واضحة بشأن نوع الإجراءات والسياسات التي يتعين على البلدان تنفيذها للقضاء على التمييز المستند إلى الجنس، ويشمل ذلك مجال التعليم. وتشدد الاتفاقية على أن التمييز الذي تتعرض له الفتيات والنساء في مجال التعليم هو تمييز عقائدي وبنوي على حد سواء. وتدعو الأطراف فيها إلى تغيير أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية القائمة على "الأدوار النمطية للمرأة والرجل" (المادة 5 والفقرة (ج) من المادة 10). وما لم يتم التصدي للمعايير والقيم والممارسات الجنسانية السلبية المتغلغلة في نسيج بعض المجتمعات، سيستمر تعرض الفتيات والنساء للتمييز الذي يمنعهن، ويمنع أيضاً الفتيان والرجال في بعض الحالات، من ممارسة حقهن في التعليم.

وهنالك رأي شائع مثلاً بأن دور المرأة الأساسي هو أن تكون زوجة وربة بيت ومقدمة للرعاية. ويؤثر هذا النوع من الآراء في التعليم وذلك بعدة طرائق، ومن بينها نظرة الفتيان والفتيات إلى المدرسة. وأظهر تحليل لنتائج الدراسة الاستقصائية العالمية السادسة بشأن القيم، التي أجريت بين عامي 2010 و2014 في 51 بلداً، أن نصف المجيبين على الأسئلة الواردة في الدراسة وافقوا أو وافقوا بشدة على المقولة التالية: "يسفر عمل المرأة المدفوع الأجر عن معاناة الأطفال". وكانت هذه الفكرة منتشرة على نطاق واسع في الهند ودول غرب آسيا مثل الأردن وفلسطين، حيث وافق أكثر من 80% من المجيبين أو وافقوا بشدة على هذه المقولة.

ورأى 63% من المجيبين على الدراسة الاستقصائية أن "الشعور بالاكتمال الناتج عن أداء دور الزوجة يضاهي الشعور بالاكتمال من العمل لقاء أجر". ويؤمن أكثر من 80% من المجيبين بهذه الفكرة في بلدان آسيا الوسطى، ومنها كازاخستان وأوزبكستان؛ وشمال أفريقيا وغرب آسيا، ومنها مصر واليمن؛ وأوروبا الشرقية، ومنها الاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ وشرق وجنوب شرق آسيا، ومنها اليابان والفلبين.

ويمكن أن تفضي هذه المعتقدات إلى حلقة مفرغة من حيث شح الفرص في مجالي العمل والتعليم. ويبيّن القسم التالي أن اليابان تحتل مرتبة من أدنى المراتب من حيث نسبة النساء اللواتي يتبوأن مناصب إدارية عليا في المدارس، وهو ما يرسّخ التصورات غير المتساوية بشأن أدوار الجنسين. وفي حالات الهجرة، يُتَظَر من النساء المهاجرات، مثل حالة العديد من النساء الفلبينيات، مزاولة الأعمال المنزلية أو الرعاية في المنزل، حتى لو أدى ذلك إلى فقدان مهارتهن (الإطار 6).

وتحد المعايير الأبوية التي تستهتر بتعليم الفتيات والنساء أو توليها قليلاً من الأهمية من فرصهن في الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الذكور. ووافق زهاء 27% من المجيبين على الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن القيم على أن "التعليم الجامعي أكثر أهمية للفتيات منه للفتيات"، وتتراوح نسبة الموافقين على هذا الرأي بين 2% في السويد و56% في باكستان و59% في هايتي (الشكل 12). ويبيّن متوسط النتائج أن نسبة الرجال الذين يوافقون على هذا الرأي أعلى بزهاء 10 نقاط مئوية من النساء، ويرتفع هذا الفرق إلى 19 نقطة مئوية في بعض البلدان من بينها الجزائر وفلسطين، على الرغم من أن النساء يمثلن الغالبية العظمى من الخريجين الجامعيين فيهما. أما في البلدين حيث الآراء السلبية بشأن تعليم الفتيات هي الأكثر انتشاراً، فلم يسجّل تباين في الآراء في هذه المسألة بين الجنسين في باكستان، ولكن سجّل تباين في هايتي بقدر 35 نقطة مئوية.

ويمكن لهذه المواقف التمييزية أن تحد من فرص تعليم الفتيات، مع أن العلاقة بين هذين الأمرين ليست واضحة تماماً. وتنتشر بعض أشد المعتقدات سلبية في البلدان التي تسجل تفاوتاً حاداً في مستوى الالتحاق بمرحلة التعليم العالي، مثل أوزبكستان. ولكنها سائدة أيضاً في البلدان حيث ازدادت مؤخرًا فرص التعليم للنساء، مثل الهند. وبعبارة أخرى، قد يكون التحرك نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الفرص التعليمية في المجتمعات التي تتباين فيها المعايير وسيلة لتغيير هذه المعايير، أو قد لا يكون وسيلة لذلك.

وينطوي التصدي للمعايير الجنسانية على العمل مع المراهقات والمراهقين لبحث مسألة توزيع الأدوار على الجنسين. ويجري في هاريانا (الهند) تنفيذ تجربة متعددة السنوات في المدارس الثانوية لتغيير مواقف المراهقين إزاء المسائل الجنسانية والقضاء على ظاهرة تأييد المعايير الجنسانية المقيدة. وتقام في إطار البرنامج مناقشات منتظمة في قاعات الدراسة بشأن المساواة بين

الإطار 6:

تراجع مهارات النساء المهاجرات في حالات عديدة

البلدان المرتفعة الدخل، ويستخدمن أجورهن لإعالة أسرهن، ويشمل ذلك تقديم الرعاية، في بلدانهم الأصلية (Cortes, 2015). وفيما يتعلق بالعمل المنزلي على الصعيد العالمي، فتمثل الإناث 73% من العمال المهاجرين و81% من العمال الوطنيين في هذا المجال (Gallotti, 2015). ويرتبط تفضيل عاملات في بعض قطاعات التصنيع بالأفكار النمطية التي تصورهن على أنهن أكثر ليونة وطاعة ومستعدات للعمل لقاء أجر أدنى حتى في ظروف استغلالية (Caraway, 2007).

وتتعرض المهاجرات لتراجع مهارتهن أكثر من سواهن. وأجري تحليل لمسألة هدر الأدمغة في أوساط المهاجرين ذوي المهارات العالية في الولايات المتحدة، فإظهر أن 32% من النساء المتعلمات في الخارج و27% من الرجال المتعلمين في الخارج كانوا إما يعملون جزئياً أو عاطلين عن العمل بين عامي 2009 و2013، مقارنة بنسبة 21% من الرجال والنساء المتعلمين في الولايات المتحدة (Batalova et al., 2016).

وتنتشر ظاهرة تراجع المهارات في قطاع خدمات الرعاية. ففي المملكة المتحدة، أظهر تحليل لوضع 60 امرأة مهاجرة أنهن شعرن جميعاً أن مهارتهن تراجعت. ويتدني مستوى الوظائف لعدد كبير من النساء المهاجرات اللواتي كن يزاولن مهناً متخصصة، فأصبحن مساعدات في مجال تقديم الرعاية، على سبيل المثال، ويتعرضن للتمييز وأحياناً للخسارة بسبب الصعوبات اللغوية الحقيقية أو المتصورة (Cuban, 2013).

ولا يوجد إلا القليل من عمليات التدخل لتطوير مهارات النساء المهاجرات. وقد استُهل برنامج في الأرجنتين في عام 2006 لتعليم العاملات المنزليات المهاجرات مهارات مهنية وتوعيتهن بحقوقهن. وتقدم مؤسسات تدريب خاصة في نيبال دورات توجيهية للنساء لمدة يومين بشأن القوانين واللوائح المتعلقة بالاتجار بالبشر، وبرنامج تدريب على المهارات تستغرق 30 يوماً (Tayah, 2016).

تهاجر العديد من النساء للزواج أو للحاق بأزواجهن فيصبحن عاطلات عن العمل أو يعملن بصورة جزئية (Morrison and Lichter, 1988). وتبيّن من تحليل دراسات أجريت في أستراليا أن احتمال ازدهار الرجال المهاجرين المتزوجين من الناحية المهنية أعلى من النساء المهاجرات المتزوجات اللواتي يدفعن عادة الثمن على الصعيد المهني (Preston and Grimes, 2017). وتحدد المعايير الجنسانية السائدة في المجتمع، مثل التوقعات بشأن المسؤوليات المنزلية وتقسيم المهام، مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى استخدام مهاراتها.

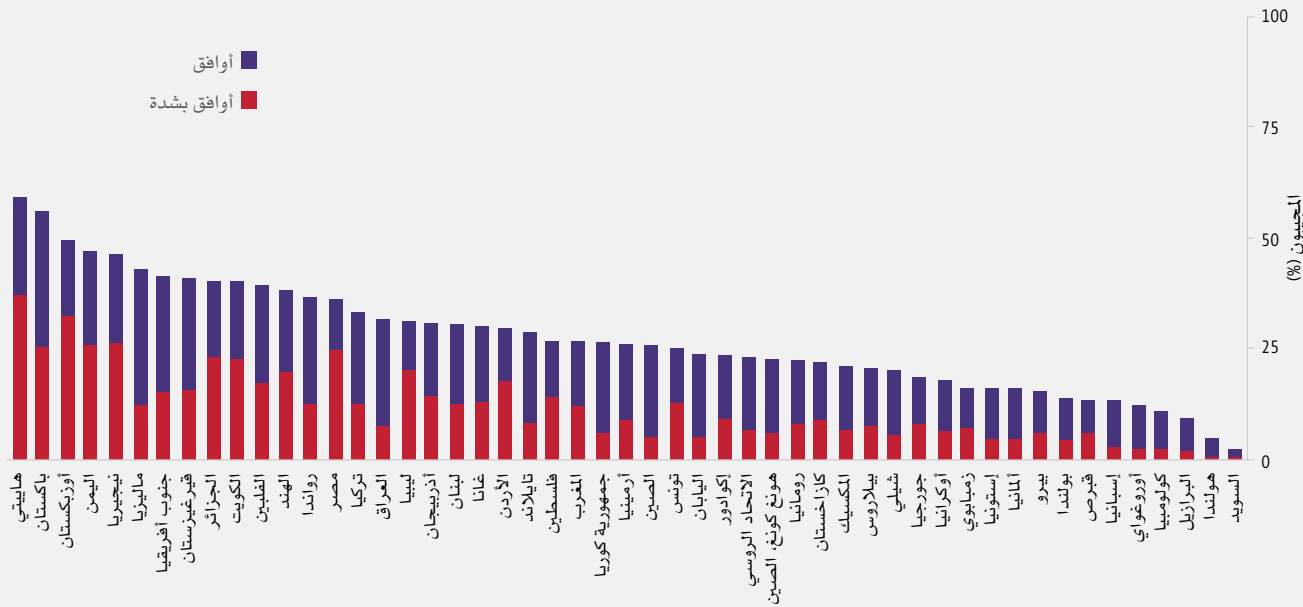
وأظهر تحليل لأربع دورات من الاستقصاء الوطني بأسلوب المعاينة في الهند أن 90 مليون امرأة هاجرن للزواج بين عامي 1983 و2008. وكانت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة متدنية بسبب افتقارهن إلى المستوى الكافي من المهارات المهنية والتعليم العالي وتحملهن لعبء مفرط من المسؤوليات العائلية، ولا سيما في المناطق الحضرية (Rao, 2017).

وترتبط هجرة الإناث لأغراض العمل في معظم الحالات بالخدمة المنزلية أو توفير الرعاية. وتسجل نسبة النساء المهاجرات من عاملات المنازل ارتفاعاً. ففي إسبانيا، بلغت نسبة عاملات المنازل المهاجرات من مجموع عاملات المنازل 60% في عام 2012، مقارنة بنسبة 5% في عام 2000 (Gallotti and Mertens, 2013). وفي الولايات المتحدة، كانت نسبة المهاجرين العاملين في مجال الرعاية المنزلية 30% من مجموع العاملين فيه، ومنهم 87% من النساء (PHI, 2019)؛ وتزاول واحدة من كل سبع عاملات وُلدن في الخارج ولا يحملن أكثر من شهادة الدراسة الثانوية عملاً منزلياً (Schierholz, 2013).

وتعد هذه الظاهرة بمثابة "سلسلة رعاية عالمية"، حيث تقوم النساء المهاجرات، ولا سيما المهاجرات من بلدان مثل الفلبين، برعاية الأطفال أو كبار السن في

الشكل 12:

استمرار انتشار المعايير الجنسانية الأبوية المتعلقة بتعليم الإناث
النسبة المئوية للأشخاص الذين يوافقون أو يوافقون بشدة على مقولة أن التعليم الجامعي أكثر أهمية للفتيان منه للفتيات، للفترة 2010-2016



المصدر: الحسابات التي أجراها الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن القيم.

الجنسين، فضلاً عن عقد بعض الجلسات لتعليم التلاميذ مهارات التواصل بغية مساعدتهم في إقناع الآخرين بوجهات نظرهم، أو إقناع والديهم بالسماح لهم بالزواج في سن متأخرة، على سبيل المثال. وأظهرت نتائج تجربة موجهة قائمة على عينات عشوائية أن هذا البرنامج حسّن مواقف المراهقين من المسائل الجنسانية. وأفاد المشاركون في البرنامج باعتماد أوجه سلوك أكثر إنصافاً من الناحية الجنسانية، فأشار الذكور إلى أنهم أصبحوا يساعدون أكثر في الأعمال المنزلية (Dhar et al., 2018).

ممارسات التمييز الجنساني المرتبطة بمزاولة الأطفال الأعمال المنزلية وأثرها السلبي في التعليم

يمثل الأطفال العاملون في المنازل إحدى أكثر الفئات عرضة للإقصاء من المدرسة. وقد بلغ عدد الأطفال والمراهقين الذين تراوحت أعمارهم بين 5 أعوام و17 عاماً ويعملون بأجر أو بلا أجر لدى رب عمل في منزله 17.2 مليون طفل في عام 2012، وكان ثلثاهم من الفتيات (ILO, 2017c).

وتشير البيانات الخاصة بأكثر من نصف البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات مستمدة من الدراسات الاستقصائية بشأن السكان والصحة والاستقصاءات الجامعة المتعددة المؤشرات التي أجريت في الفترة 2010-2015، إلى أن النسبة المئوية للأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين 12 و14 عاماً والمنخرطين في العمل المنزلي لما يقل عن 28 ساعة أسبوعياً كانت أدنى من 2%. بيد أن هذه النسبة ارتفعت في عام 2014 إلى 19% في بنين وإلى 16% في تشاد. وفي معظم البلدان، احتمال انخراط الفتيات في العمل المنزلي أعلى بقدر الضعفين من الفتيان. ويزداد هذا الفرق في البلدان التي يكون فيها المعدل العام لانتشار عمل الأطفال في المنازل مرتفعاً، مثل السنغال (12%)، حيث احتمال أن تعمل الفتيات في المنازل أعلى بقدر ثلاثة أضعاف ونصف من الفتيان، وكذلك في البلدان حيث انتشار العمل المنزلي للأطفال منخفض، مثل السلفادور (1%) حيث احتمال أن تعمل الفتيات في المنازل أعلى بسبعة أضعاف من احتمال عمل الفتيان في المنازل.

وتمضي الفتيات اللواتي يقضين 28 ساعة أو أكثر أسبوعياً في الأعمال المنزلية وتوفير الرعاية فترة في المدرسة تقل بنسبة 25% مقارنة بالفترة التي تمضيها الفتيات اللواتي يتولين أعمالاً منزلية لفترة تقل من 10 ساعات أسبوعياً (ILO, 2009). وتقتضي حماية الأطفال العاملين في المنازل وضع سياسات واتخاذ تدابير شتى، تشمل حماية حقهم في التعليم، وذلك من خلال إقامة حملات التوعية، وضمان توفير التعليم العام الجيد والحماية الاجتماعية، وتنفيذ أنشطة لمكافحة عمالة الأطفال ومنع مزاولتهم أعمالاً خطيرة (ILO, 2015, 2017a). وينطبق ذلك بوجه خاص على فتيات الريف الفقيرات اللواتي يهاجرن إلى المدن هرباً من الفقر، وغالباً بلا مرافق، ويصبحن عاملات منزليات وتتقوض فرص انتفاعهن بالتعليم (الإطار 7).

قدرة قوانين منع الزواج المبكر على المساعدة في إعمال الحق في التعليم

هنالك زهاء 650 مليون فتاة وامرأة في العالم في الوقت الراهن تزوجن عندما كن أطفالاً. وفي الفترة 2010-2017، بلغت نسبة النساء اللواتي كانت تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً وتزوجن قبل سن الثامنة عشرة 21%. وفي عام 2018، بلغت نسبة المراهقات اللواتي كانت تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً وتزوجن قبل سن الثامنة عشرة 16% في العالم مقارنة بنسبة 19% في عام 2012. وتسجل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل لانتشار زواج الأطفال: 38% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً تزوجن قبل سن الثامنة عشرة، تليها منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية (30%)، ثم منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (25%)، فمناطق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى دون الإقليميتين (11% لكل منها) (UNICEF, 2018b). وما لم تتسارع الاتجاهات، سيلزم أكثر من 100 عام للقضاء على زواج الطفلات (OECD, 2018). ولتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030، يتعين أن تتسارع عجلة التقدم بقدر 12 ضعفاً قياساً بمعدل التقدم الذي أحرز في العقد الماضي (UNFPA and UNICEF, 2018).

وفي العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي تنتشر فيها ظاهرة زواج الطفلات، يجري إخراج الفتيات من المدرسة للزواج ما إن يصبحن في سن البلوغ. ويعدّز يبدأ في مواجهة عوائق عملية للاندماج بالتعليم، من بينها الوصم والإقصاء القسري من المدرسة والمعايير الاجتماعية والأخلاقية التي تجعلهن أسيرات منازلهن. وتعاني معظم البلدان التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر من الهشاشة والأزمات الإنسانية والنزوح. وفي هذه الظروف، يبقى الزواج المبكر شركاً تقع فيه الفتيات لأن الأسر ترى فيه وسيلة لحماية بناتها، في حين أن الذهاب إلى المدرسة يعرضهن للمخاطر ولا يوجد أي ضمان لما سيُسفر عنه التحاقهن بالمدرسة (الإطار 8).

وتحظر الفقرة 2 من المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الزواج القسري وزواج الأطفال، لكن 20 بلداً - تنتشر في العديد منها ظاهرة زواج الأطفال، مثل بنغلاديش والنيجر - أبدت تحفظات عن هذه المادة (United Nations, 2014). وفي البحرين، حيث حدد القانون الوزاري رقم 45 المؤرخ في عام 2007 السن الدنيا للزواج لدى المسلمين الشيعة بعمر 18 عاماً للذكور و15 عاماً للإناث، رأى المشرعون المحافظون أن رفع سن الزواج يعد انتهاكاً لأحكام الشريعة الإسلامية (Freedom House, 2010).

وزواج الأطفال مباح في ما لا يقل عن 117 بلداً من أصل 198 بلداً وإقليماً (Pew Research Center, 2016). ويحظر القانون ظاهرياً الزواج قبل بلوغ سن الرشد في 153 بلداً وإقليماً، غير أن ثمة استثناءات عديدة من هذا الشرط؛ ففي أوروغواي، على سبيل المثال، في وسع الأطفال الزواج قانوناً إذا حصلوا على موافقة الوالدين. وفي كل البلدان التي تختلف فيها السن الدنيا للزواج بين الإناث والذكور، ما عدا بلد واحد فقط، تقل هذه السن لدى الإناث عن السن لدى الذكور.

وفي الإمارات العربية المتحدة، مع أن السن القانونية للزواج الإناث والذكور هي 18 عاماً، فإن زواج الأطفال ما برح قائماً بفضل التقاليد الثقافية والقبلية المتجذرة (Musawah, 2015). بيد أنه تبذل جهود عديدة لمعالجة هذه المشكلة، وتنفذ برامج وقائية واستراتيجية لتيسير التعليم والعمل على الإناث والنساء قبل الزواج واستهلال الحياة العائلية (CEDAW, 2015). فضلاً عن ذلك، تحظر لوائح وزارة العدل على الموظفين المسؤولين عن معاملات الزواج إصدار عقود الزواج للفتيات والفتيان دون السن القانونية (OHCHR, 2015).

الإطار 7:

ضرورة النظر إلى مسائل الأطفال المهاجرين العاملين والفقر والتعليم من زاوية المساواة بين الجنسين

غالباً ما يكون الفقر عاملاً دافعاً للهجرة الداخلية. فهو لا يدفع البالغين فقط إلى البحث عن عمل، بل أيضاً الأطفال الذين يهجرون مقاعد المدرسة. ففي إثيوبيا، أظهرت دراسة شملت زهاء 5300 طفلة غير ملتحقات بالمدرسة من ست مناطق أن متوسط سن هجرة الفتيات بلا مرافق هو أربعة عشر عاماً. وقلة منهن التحقن بالمدرسة بعد الهجرة؛ ومعظمهن دخلن سوق العمل المأجور (Erulkar et al., 2017). وفي إندونيسيا، مثلت فتيات المناطق الريفية 59% تقريباً من الطفلات العاملات في المنازل في جاكرتا وغيرها من المناطق الحضرية. وأكثر من نصفهن تلقى التعليم الابتدائي فقط؛ وتسربت 26% منهن من المدرسة إما في الصف السابع أو الثامن (Patunru and Kusumaningrum, 2013). وفي بيرو، تجاوزت نسبة الإناث من مجموع العاملين في المنازل 95%، وهاجرت غالبيةهن في سن مبكرة من الريف إلى الحضر. وذكر بحث إثنوغرافي في ليما أن الفتيات الصغيرات يرين العمل المنزلي وسيلة لمغادرة المناطق الريفية ومواصلة تعليمهن. لكن عبء العمل الملقى على كاهلهن غالباً ما يمنعهن من تحقيق ذلك، مما يحد من آفاق عثورهن على عمل في المستقبل (Alaluuusa, 2017).

ويمكن للأقساط المدرسية في بعض البلدان أن تحول دون التحاق الأطفال المهاجرين الفقراء بالمدرسة. ففي جنوب أفريقيا، عندما لا يستطيع الوالدان المهاجران الاستفادة من فرص الإعفاء من دفع الأقساط المتاحة لسائر الأسر الفقيرة، يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي في الفتيات أكثر من الفتيان (Baatjes et al., 2012). وفي مدينة شنزن الصينية، بذل الوالدان المزيد من الجهد للحصول على المستندات اللازمة لتعليم الفتيان وكانوا أكثر ميلاً لدفع المال لإرسال أبنائهم الذكور إلى مدارس حكومية بعيدة جغرافياً عن مناطق المهاجرين. ونتيجة لذلك، كان احتمال التحاق الفتيات بمدارس المهاجرين الأقل جودة أكبر بكثير (Goodburn, 2015).

ومن الأهمية بمكان تعريف الأطفال بحقوقهم. وعمدت نقابة عمالية في جمهورية تنزانيا المتحدة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، إلى إقامة لجان مراقبة في القرى للمراقبة والإبلاغ عن عمالة الأطفال المنزلية (ILO, 2013, 2017c). وفي وسع المعلمين المدربين المساعدة أيضاً في حماية حقوق الأطفال العاملين المنزليين في التعليم. وقامت المنظمة غير الحكومية الدولية لمكافحة الرق (Anti-Slavery International) باستحداث برامج تعليمية مركزة للمعلمين في بيرو والهند. وأجرت في الفلبين زيارات منتظمة إلى المدارس لتوعية المعلمين وعيّنت موظفي اتصال في المدارس معنيين بعمالة الأطفال المنزلية (Anti-Slavery International, 2013).

الإطار 8:

زيادة احتمال زواج الأطفال في حالات النزوح

تعاني 9 بلدان من البلدان العشرة التي تسجل أعلى معدلات لزواج الأطفال من أوضاع هشّة (Women's Refugee Commission, 2016). وفي حين أنه يجوز للمراهقين الذكور أن يتسربوا من المدرسة للعمل، يؤدي افتقار الفتيات إلى الفرص الاقتصادية إلى تعزيز اعتمادهن على الذكور، مما يزيد احتمال حملهن المبكر وزواجهن المبكر (Steinhaus et al., 2016).

ولم تلتحق العديد من المراهقات اللواتي فررن من النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمدرسة. وبعضهن تعرضن للاغتصاب وتم تزويجهن مغتصبهن. وأجبرت أخريات على الزواج من أجل الاستقرار وعدم وجود خيارات أخرى أمامهن. وفي لبنان، يزيد احتمال تسرب اللاجئات السوريات من المدرسة والزواج وهنّ طفلات بسبب الصعوبات التي تواجهها مثل بعد المسافة التي تفصلهن عن المدرسة والرسوم المدرسية وانعدام وسائل النقل. وفي الأردن، 25% من الفتيات اللاجئات السوريات اللواتي سُجّل زواجهن في المحاكم الشرعية في عام 2013 كانت تتراوح أعمارهن بين 15 و17 عاماً، أي ما يعادل زهاء ضعف المعدل في أوساط الأردنيات (Women's Refugee Commission, 2016).

وبدأ 15 بلداً منذ عام 2015 تمثين أطرها القانونية لرفع سن الزواج الأول (OECD, 2018). ويجرم مشروع تعديل قانون عام 2016 الخاص بالطفل في غامبيا زواج الأطفال وخطوبتهم ويحكم عليّ منتهكه بالسجن لفترة يمكن أن تصل إلى 20 عاماً. وفي غانا، أثمرت حملة وطنية نُظمت لوضع حد لزواج الأطفال عن إقامة وحدة تنسيق شؤون زواج الأطفال التابعة لوزارة شؤون الجنسين والأطفال والحماية الاجتماعية. ووضعت إطار استراتيجي وطني يمتد عشر سنوات اشتمل على "حملة إنهاء زواج الأطفال". ولكن وإن كانت التشريعات التي تحمي حقوق النساء والفتيات وتدعو إلى المساواة بين الجنسين موجودة، فإن تعدد النظم القانونية قد يضعف هذه التشريعات. فلدى غامبيا وغانا، فضلاً عن بلدان أخرى مثل موريتانيا ونيجيريا، شرائع عرفية ودينية ما زالت تحيز الزواج المبكر (Bouchama et al., 2018).

ويمثل بنغلاديش حالة أخرى حيث تتعارض المعايير وتتناقض مع الالتزامات الدولية بل وحتى الوطنية، فقد صدقت بنغلاديش على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكنها تحفظت عن المادتين 2 و16 منها (الفقرة 1) لأنهما تتنافيان مع قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم الشؤون العائلية ويختلف باختلاف الطوائف الموجودة في البلد، أي المسلمة والهندوسية والمسيحية. ويتعارض قانون الأحوال الشخصية مع قانون زواج الأطفال الذي حدد سن زواج الإناث بعمر 18 عاماً والذكور بعمر 21 عاماً، وبذا تسمح بنغلاديش بزواج الأطفال مع أنه يمثل جرماً يعاقب عليه القانون. وعندما سعت الحكومة في عام 2017 إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية هذا، اعتمد المجلس التشريعي تعديلاً مشيراً للجدل يتضمن حكماً يجيز زواج الأطفال في "ظروف خاصة"، فجعل زواجهم قانونياً بحكم الواقع (De Silva de Alwis, 2018).

تكريس المؤسسات التمييزية لعدم المساواة بين الجنسين في التعليم أيضاً

يمكن للمؤسسات، شأنها شأن المعايير والقيم الاجتماعية، أن تدمج أو تستبعد النساء من حيث الموارد والأنشطة، ويمكنها حمايتهن من الممارسات التمييزية أو تعريضهن لها. ولن تتحقق المساواة بين الجنسين في التعليم بلا وجود التزام سياسي قوي على مستوى المؤسسات.

ويرتبط عادة عدم ترجمة الالتزامات السياسية والقانونية بالمساواة بين الجنسين إلى تغيير حقيقي في حياة الفتيات والنساء بالتمييز المستحكم في المؤسسات الاجتماعية. ويمثل مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (SIGI)، الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، محاولة لتوثيق التمييز في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. وهو يركز على أربعة جوانب هي: حقوق المرأة في الأسرة (مثل زواج الأطفال)، والسلامة البدنية (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية)، والحصول على الموارد الإنتاجية والمالية (مثل حيازة الأراضي والحقوق في مكان العمل)، والحقوق المدنية (مثل التمثيل السياسي). ويدرس هذا المؤشر مدى فشل القوانين والمواقف والممارسات في احترام حقوق النساء والفتيات وحمايتهن (OECD, 2018). وتتراوح قيمته بين صفر % عندما تكون الحقوق نفسها مكفولة للذكور والإناث، و100% عندما يكون هناك تمييز شديد أو حاد ضد النساء والفتيات.

وتصنف دورة عام 2019 لهذا المؤشر 120 بلداً بحسب مستوى التمييز في مؤسساتها الاجتماعية، بدءاً من سويسرا (8%) وانتهاءً باليمن (64%). ويتضح منه أن لدى ربع البلدان مستويات تمييز مرتفعة أو مرتفعة جداً، ولا سيما أفغانستان وبنغلاديش والكامرون وغينيا والفلبين. ويظهر هذا المؤشر أن التمييز ضد النساء اشتد في معظم هذه البلدان مقارنة بدورة عام 2014 المشار إليها. وما يفرق هذه البلدان عن غيرها امتلاكها أطراً قانونية شديدة التمييز، وتدابير تنفيذ غير فعالة بتاتا، وشيوع ممارسات عرفية وأعراف اجتماعية تضعف حقوق المرأة وتحرمها منها. ويتناول هذا المؤشر أيضاً التمييز في قوانين الأسرة: نصف البلدان المشمولة بقاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر لديها مستويات مرتفعة أو مرتفعة جداً من هذا النوع من التمييز، فثمة بلدان منها تجاوزت معدلاتها 40%، و23 منها تجاوزت معدلاتها 80%، ومنها البحرين وقطر اللتان سجلتا معدلاً بلغ 92% (Bouchama et al., 2018).

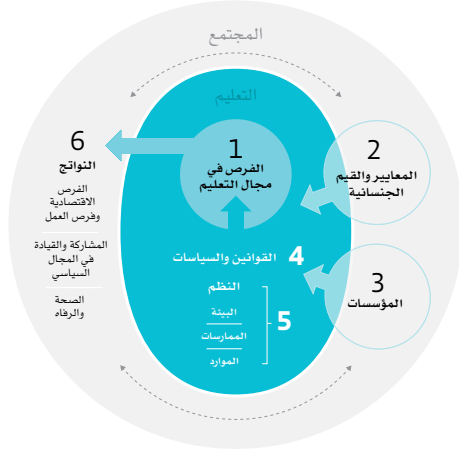
ويتغلغل استمرار التمييز في المؤسسات الاجتماعية في نظم التعليم بطبيعة الحال، ويشمل ذلك الفهم الضمني لما قد يكون مقبولاً في المناهج الدراسية والكتب المدرسية. وإلغاء القوانين التمييزية أمر بالغ الأهمية نظراً إلى ردود الفعل المناهضة للمساواة بين الجنسين التي سُجّلت في العديد من البلدان والمناطق، ومنها بلدان وسط وشرق أوروبا مثل النمسا ورومانيا وسلوفاكيا. وفي بولندا، أقيمت في عام 2014 مجموعة برلمانية تدعى "Stop Gender Ideology"، تتضمن أهدافها إعداد دليل لتدريب معلمي مرحلة ما قبل المدرسة على مسائل المساواة بين الجنسين. وتعرضت المؤسسات التي توفر التوعية بمسائل المساواة بين الجنسين لمواقف عدائية ومضايقات مارستها ضدها السلطات المحلية (Juhász and Pap, 2018).



مارتا*، 16 عاماً، مع ابنها كارلو البالغ من العمر شهراً واحداً في منزل حماتها في سينالوا بالمكسيك.

المصدر: جوناثان هيامز/منظمة أنقذوا الأطفال

عدم المساواة المتأصلة في نظم التعليم وعمليات التعليم



لا ينبع التفاوت في التحصيل العلمي والنتائج الدراسية من الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة فحسب، بل أيضاً من تأثير هذه الظروف في نظم التعليم عبر السياسات والعمليات وتخصيص الموارد. بمعنى آخر، تعتمد المساواة بين الجنسين في مخرجات نظام التعليم ونواتجه، إلى حد ما، على مستوى المساواة بين الجنسين في اختيار المدخلات. ويجب تصميم اللوائح، والسياسات العامة، والسياسات الخاصة بالمدارس، والمناهج الدراسية، وبرامج تدريب المعلمين، بمراعاة الاعتبارات الجنسانية لكي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. وثمة أمثلة في هذا القسم عن حالات مختارة توضح هذه الصلات.

لا ينبغي إقصاء الفتيات الحوامل عن المدرسة

تترك الفتيات المدرسة في مرحلة مبكرة عادة إما قبيل الزواج المبكر أو بعده مباشرة أو بسبب الحمل. ويولد زهاء 90% من أطفال الأمهات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة في إطار الزواج أو علاقة الارتباط. ويبلغ عدد الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة وينجبن زهاء

16 مليون فتاة في العالم كل عام؛ ومنهن مليوناً فتاة دون سن الخامسة عشرة (UNFPA, 2015b). وفي تشاد ومالي والنيجر، تتجاوز معدلات زواج الطفلات والحمل المبكر 160 حالة لكل 1000 فتاة في أوساط الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً. وتبيّن أن الحمل هو الدافع الرئيسي للتسرب المدرسي وإقصاء التلميذات في المدارس الثانوية. وتؤكد بيانات دراسة طولية أجريت في مدغشقر أن حمل المراهقات يؤدي إلى ترك المدرسة مبكراً (Herrera Almanza and Sahn, 2018).

وأُخذت بعض التدابير في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لحماية حق الفتيات الحوامل في التعليم. وحدد تقرير صدر مؤخراً عن منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية 18 بلداً لا تمتلك قوانين أو سياسات أو استراتيجيات تدعم حق الفتيات في العودة إلى المدرسة بعد الحمل. وتحظر غينيا الاستوائية وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وتوغو على الفتيات الحوامل والأمهات الصغيرات السن ارتياد المدارس الحكومية حظراً تاماً.

بيد أنه تبيّن أن 25 بلداً اتخذت بعض التدابير لتمكين الفتيات من مواصلة تعليمهن، ومنها أربعة بلدان تشمل كابو فيردي وغابون، لديها سياسات أو استراتيجيات تسمح للفتيات الحوامل بالبقاء في المدرسة، بلا إجبارهن على التقيّب بعد الإنجاب. ولدى ستة بلدان، من بينها بنين وليسوتو، قوانين تؤكد حق الفتيات الحوامل في البقاء في المدرسة، لكن ليس لديها أي سياسات تحدد سبل إنفاذ هذا الحق. ولذلك وفي غياب الإرشادات، ما زالت المدارس قادرة على طرد الفتيات الحوامل. وفي 15 بلداً، تجيز السياسات للفتيات الحوامل العودة إلى المدرسة إذا استوفين شروطاً معينة. وفي بوتسوانا وإسواتيني وزامبيا، يتم إقصاء الفتيات من المدرسة لمدة تتراوح بين 6 أشهر و18 شهراً بعد الإنجاب وغالباً ما لا يُسمح لهن بالعودة إلى المدرسة نفسها (Human Rights Watch, 2018).

ويمثل الحمل المبكر أحد العوامل الهامة التي تدفع المراهقات في أمريكا اللاتينية أيضاً إلى ترك المدرسة في سن مبكرة. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ذكرت 19% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً ولم يكملن تعليمهن الثانوي أن الزواج كان السبب الرئيسي لذلك، وذكرت 14% منهن أن السبب الرئيسي كان الحمل. وفي شيلي، تنقلص لدى الأمهات احتمالات إتمام مرحلة التعليم الثانوي وذلك بنسبة تتراوح بين 24 و37% (Kruger et al., 2009). وفي المكسيك، ذكرت 8% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و29 عاماً وتركن الدراسة في عام 2013 أن الحمل أو الإنجاب كان السبب لتركهن المدرسة مبكراً، وذكرت 11% منهن أن السبب كان الزواج أو الارتباط بعلاقة مع رجل. ولمعالجة هذه المشكلة، خصصت وزارة التعليم العام في المكسيك موارد مالية لمساعدة التلميذات المحتمل أن يهجرن مقاعد الدراسة، وقدمت منحاً دراسية تراعي الاعتبارات الجنسانية بغية مساعدة الأمهات المراهقات في البقاء في المدرسة. وقدمت الوزارة أكثر من 700 000 منحة دراسية بين عامي 2013 و2015، بغية استبقاء الفتيات في المدرسة (OECD, 2017).

بيئة المدرسة غالباً غير آمنة أو غير حاضنة لكلا الجنسين

ينبغي أن تشجع الفتيات والفتيان بأنهم مرحّب بهم في بيئة تعليمية آمنة ومأمونة. وتضطلع الحكومات والمدارس والمعلمين والتلاميذ كل بدور لضمان خلو المدارس من العنف والتمييز ولتوفير تعليم جيد ومرافق للاعتبارات الجنسانية. ويستلزم تحقيق ذلك أن تقوم الحكومات بإعداد مناهج دراسية غير تمييزية، وتيسير تدريب المعلمين، والتأكد من أن وجود مرافق مناسبة للصرف الصحي. أما المدارس فهي مسؤولة عن التصدي للعنف في المدرسة وتوفير التربية الجنسية الشاملة. ويتعين على المعلمين اتباع القواعد المهنية التي تحكم عمليات التأديب وتوفير تعليم غير متحيز. ويتعين أيضاً على التلاميذ اتباع سلوك غير عنيف ولا يندب أحداً.

تأثر ملايين الفتيات والفتيات بالعنف الجنساني في المدرسة

يؤثر العنف الجنساني في المدرسة، سواء أكان جسدياً أم جنسياً أم نفسياً، في الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم من حيث الحضور إلى المدرسة ورفاههم وتعلمهم. ويعزز عدم المساواة الناجم عن المعايير الجنسانية وعلاقات القوة مظاهر العنف في المدرسة وفي محيطها، وغالباً ما يستتبع ذلك عواقب وخيمة على التحصيل العلمي والنتائج الدراسية للفتيات والفتيان ولكن بطرائق مختلفة.

ويجب أن تكون المدرسة نموذجاً يُحتذى به لاحترام الآخرين، لكنها كثيراً ما تكون أماكن للعنف الجسدي. ويعيش زهاء 720 مليون طفل في سن المدرسة في بلدان لا يتمتعون فيها قانونياً بالحماية الكاملة من العقوبة الجسدية في المدرسة (UNICEF, 2018a). وحتى عندما تحظر الأحكام القانونية هذه الممارسات، فإن القانون لا ينفذ بحذافيره في كثير من الأحيان. ففي الهند، يتعرض ما لا يقل عن 65% من الأطفال للعقاب الجسدي الذي يمارسه المعلمون، مع أن هذا العقاب محظور في المدارس. وأظهر بحث أجري في مدينة غوروغرام في ولاية هاريانا ممارسة أنواع العقاب الخاصة بكل من الجنسين ضد الأطفال المحرومين. فكانت الفتيات يتعرضن للاعتداء اللفظي الجارح بشأن عمرهن ووزنهن ومظهرهن وضالة فرص زواجهن. وكان الفتيان أكثر عرضة من الفتيات لتلقي العقاب الجسدي في الصفوف المتقدمة من المرحلة الابتدائية. وكان يستخدم معظم المعلمين العقاب الجسدي بصورة اعتيادية ويوافق معظم الآباء والأمهات على ذلك، وغالباً ما يعاقبون أطفالهم في المنزل عندما يكتشفون أن المعلمين قاموا بضربهم (Agrasar, 2018).

ويرتبط العنف الجنسي ارتباطاً وثيقاً بتوزيع السلطة غير المتكافئ على الرجال والنساء. وغالباً ما يزداد انتشاره في حالات النزاع والنزوح (الإطار 9). لكنه نوع من أنواع العنف التي يصعب بوجه خاص رصده والإبلاغ عنه. وفي كينيا، يُعتقد أن ثلث الفتيات وسدس الفتيان دون سن الثامنة عشرة يتعرضون للعنف الجنسي، لكن معظمهم لا يتحدثون عن معاناتهم أو لا يتلقون المساعدة

الإطار 9:

تفاقم العنف الجنساني في حالات النزوح

تتعرض الفتيات لخطر العنف الجنساني، وغالباً العنف الجنسي، في حالات النزوح. ففي جنوب السودان، كان معظم الأطفال الذين أفادوا بأنهم تعرضوا للعنف الجنسي بين كانون الأول/ديسمبر 2013 وتشيرين الأول/أكتوبر 2017، والبالغ عددهم 1200 طفل، إنثاءً. وفي أوكرانيا، تعرضت الفتيات لاعتداء الجنود عليهن.

واستهدفت الفتيات والنساء في 18 بلداً لأن الجماعات المسلحة عارضت حصولهن على التعليم، وفقاً للتقرير الذي أعده التحالف العالمي لحماية التعليم من الاعتداء والمعنون "الاعتداء على التعليم في عام 2018". وفي أفغانستان، استهدفت الدولة الإسلامية 94 مدرسة مختلطة بين عامي 2013 و2016. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصفت عدة روايات حالات قام فيها مقاتلون مسلحون بأخذ فتيات من المدرسة عنوةً واغتصابهن. وفي اليمن، تلقى العديد من مديري المدارس والمسؤولين في قطاع التعليم رسائل تهديد عبر برنامج التواصل الاجتماعي "واتساب" بتفجير المدرسة إذا استمرت الفتيات في الحضور إليها (GCPEA, 2018).

ويعاني أيضاً الشباب والفتيان النازحون، وخاصة أولئك النازحون بلا

مرافق، من صعوبات كثيراً ما يتم إهمالها. ويتعرض الشباب في حالات النزوح لمعدلات عالية من العنف الجسدي والجنسي. ولا يمكنهم العمل بصورة قانونية ولا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية؛ وقد يسفر فقدان الوضع القانوني والهشاشة والبطالة التي يتعرض لها هؤلاء النازحون عن آثار نفسية جسيمة عليهم. وكثيراً ما يوضع الفتيان النازحون في أماكن إقامة مع فتيان آخرين، منفصلين عن النساء والأسر. وتبين من تحليل لمدى هشاشة الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً اللاجئيين في اليونان والأردن ولبنان وتركيا أن حركتهم خاضعة لقيود، حيث يُعدون غالباً خطراً أمنياً ويتعرضون للاحتجاز. وذكر فتيان سوريون لاجئون في الأردن أن تعرضهم للعنف كان معاناة جسيمة وسبباً رئيسياً لتركهم المدرسة (Presler-Marshall, 2018).

وما يزيد المشكلة تعقيداً أن الخدمات المتخصصة أو المحددة الأهداف في عمليات الاستجابة الإنسانية غالباً ما تركز على الفتيات والنساء، مكرسةً الأفكار النمطية الضارة التي يُعد الفتيان وفقها أكثر قدرة على التعامل مع المصاعب وأقل هشاشة وأقل حاجة لهذه الخدمات (Brun, 2017).

(Population Council, 2018). وذكر الفتيان، من مجموعة الأطفال الكينييين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً ووقعوا ضحية مرة واحدة على الأقل لعملية عنف جنسي في الاثني عشر شهراً الماضية، أن هذه العمليات حدثت في معظم الأحيان في المدرسة، بينما أفادت الفتيات من هذه المجموعة بأنها حدثت في الطريق إلى المدرسة. وأفاد معظم المجيبين على أسئلة الاستبيان الذين تم ملامسة أعضائهم الجنسية رغماً عنهم قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة، أن أول اعتداء من هذا النوع حدث في المدرسة (UNICEF/CDC/Kenya National Bureau of Statistics, 2012).

كذلك ينتشر العنف النفسي، ومن ضمنه التسلط الذي يمثل سلوكاً متعمداً وعدائياً متكرراً في ظروف الاختلال المتصور أو الحقيقي في ميزان القوى. ويتضرر ملايين الأطفال والشباب في العالم من التسلط. وهو يحدث في المدارس، وبصورة متزايدة عبر شبكة الإنترنت. وأظهرت الدراسات الاستقصائية الدولية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية أن واحداً من كل أربعة تلاميذ مرافقين معظمهم من البلدان المرتفعة الدخل (الدراسة بشأن السلوك الصحي للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة) وواحداً من كل ثلاثة في بلدان معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (الدراسة الاستقصائية العالمية عن الصحة المدرسية) أفاد بأنه تعرض للتسلط في الأشهر الاثني عشر الماضية. وفي بلدان تشمل ليتوانيا وميانمار ونيبال والفلبين، كان معدل انتشار التسلط 50% أو أكثر. ويبلغ الفتيان عن حالات التسلط أكثر من الفتيات في غالبية البلدان (الشكل 13).

ونظراً إلى أن معظم مصادر البيانات ترصد أداء التلاميذ وحالات التسلط في آن معاً، يصعب تحديد علاقة سببية بينهما. بيد أن بعض الدراسات التحليلية الحديثة رأَت أن التسلط يؤدي إلى تدني مستوى تعلم الطلاب. ففي مدينة ريسيفي البرازيلية، كانت علامات تلاميذ الصف السادس الذين تعرضوا للتسلط أدنى بكثير في مادة الرياضيات (Oliveira et al., 2018). وفي غانا، حيث علامات تلاميذ الصف الثامن الذين تعرضوا للتسلط انخفضت أيضاً في مادة الرياضيات، كانت الآثار السلبية أشد على التلميذات لكنها كانت أخف عندما كان الشخص الذي يتولى التعليم امرأة (Kibriya et al., 2017).

وتتطلب جميع أوجه العنف الجنساني في المدرسة مواجهة شاملة ومنسقة تشمل اعتماد اللوائح المناسبة وتنفيذ مبادرات سياسية وقيادية، واستحداث آليات للإبلاغ عنها، وإقامة شراكات أهلية وشراكات مع التلاميذ، وتقييم حالات التسلط، ومشاركة الموظفين أو المعلمين (UNESCO, 2017). ويمكن للبرامج التعليمية التي تساعد التلاميذ في التواصل وفهم الفوارق بين الأشخاص ورفض المعايير الجنسانية واكتساب مهارات حياتية أخرى أن تساعد في التصدي للتسلط، بوصفهم ضحايا التسلط أو مرتكبيه. وفي الولايات المتحدة، شمل برنامج "الخطوة الثانية" أكثر من 8 ملايين تلميذ في أكثر من 32 000 مدرسة بحول نهاية عام 2016، تعلموا عبر البرنامج مهارات التواصل واتخاذ القرارات لمساعدتهم في عدم الوقوع في شرك ضغط الأقران وتعاطي المخدرات والتسلط وغيرها. وفي نهاية البرنامج، كان عدد تلاميذ المدارس في ولاية إلينوي التي نفذ فيها البرنامج الذين أبلغوا عن تعرضهم للشائعات المعادية للمثليين أقل بنسبة 56% مقارنة بتلاميذ المدارس التي لم ينفذ فيها البرنامج (UNESCO/UN Women, 2016).

ضرورة اشتغال التعليم الجيد للفتيان والفتيات على التربية الجنسية الشاملة

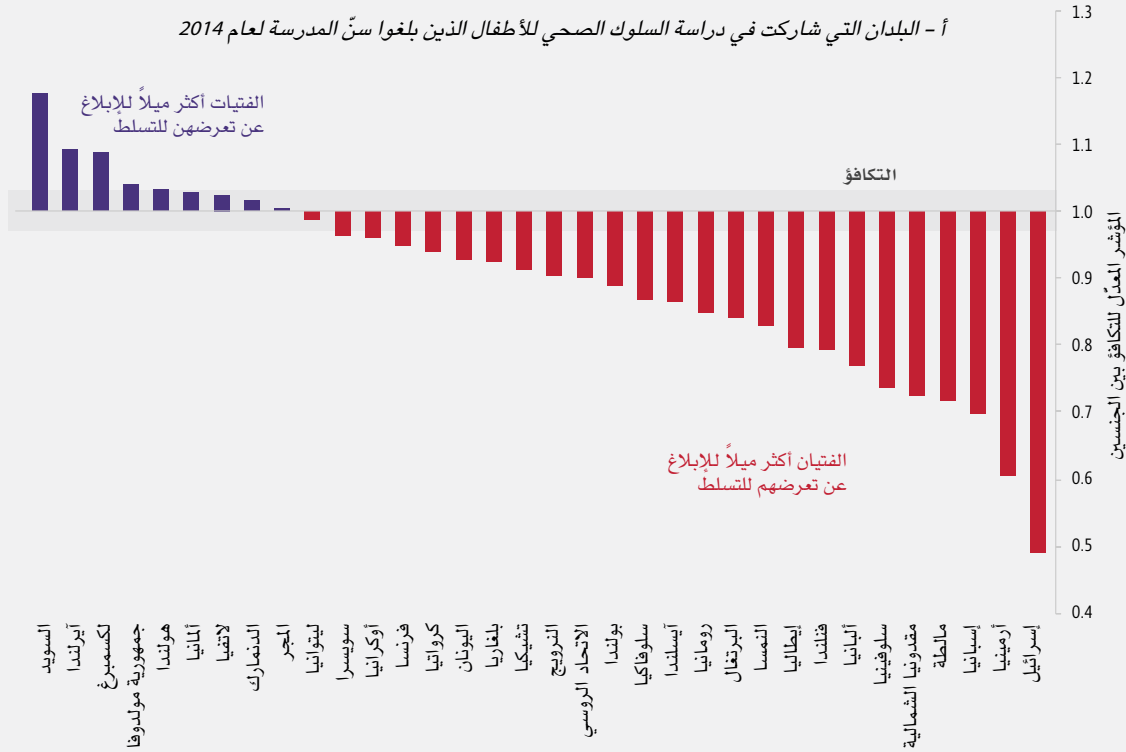
تمثل التربية الجنسية الشاملة عملية تعليم وتعلم تستند إلى مناهج دراسية يتناول الجوانب المعرفية والعاطفية والجسدية والاجتماعية للحياة الجنسية، وتتجاوز النهج الضيقة الأفق التي كانت شائعة في الماضي. وتسهم التربية الجنسية الشاملة في تحسين النواتج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، مثل معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومعدلات حمل المراهقات، وهذا بدوره يساعد في زيادة فرص التعليم. وهي تحد من انتشار المعايير الجنسانية الضارة وتساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين، مما يساعد في الحد من العنف الجنساني أو منعه، ومن ثم تهيئ بيئات تعلم آمنة وحاضنة للجميع. وتعد التربية الجنسية الشاملة أحد العناصر الأساسية للتعليم الجيد باعتبارها نهجاً فاعلاً للتعليم والتعلم يتمحور حول الطالب ويساعد في تطوير مهارات معينة مثل التفكير النقدي والتواصل واتخاذ القرارات، الأمر الذي يمكن التلاميذ من تحمل مسؤولية أفعالهم والتحكم بها، وتساعدهم في أن يصبحوا مواطنين أصحاء ومسؤولين ومنتجين.

وأقر بأهمية التربية الجنسية الشاملة في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة. فالمؤشر العالمي 5-6-2 والمندرج في إطار هدف التنمية المستدامة 5 يشير إلى "عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 إلى 49 سنة على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية". وطلب صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار مساعيها المنهجية التي يقوم بها بدعم من منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من ستة بلدان رائدة أن تشير إلى ما إذا كانت مناهجها الدراسية الوطنية أو مبادئها التوجيهية الوطنية المتعلقة بالتربية الجنسية تشمل الموضوعات الثمانية التالية: العلاقات؛ والقيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية؛ وفهم المسائل الجنسانية؛ والعنف والوقاية منه؛ والمهارات المتعلقة بالصحة والرفاه؛ وجسم الإنسان ونموه؛ والحياة الجنسية والسلوك الجنسي؛ والصحة الجنسية والإنجابية. وشملت المناهج الدراسية والمبادئ التوجيهية الوطنية جميع الموضوعات الثمانية في ألبانيا والسويد وزامبيا، ونصف الموضوعات في المكسيك، وموضوعين في سري لانكا، ولم تشمل أي موضوع من الموضوعات الثمانية في تونس.

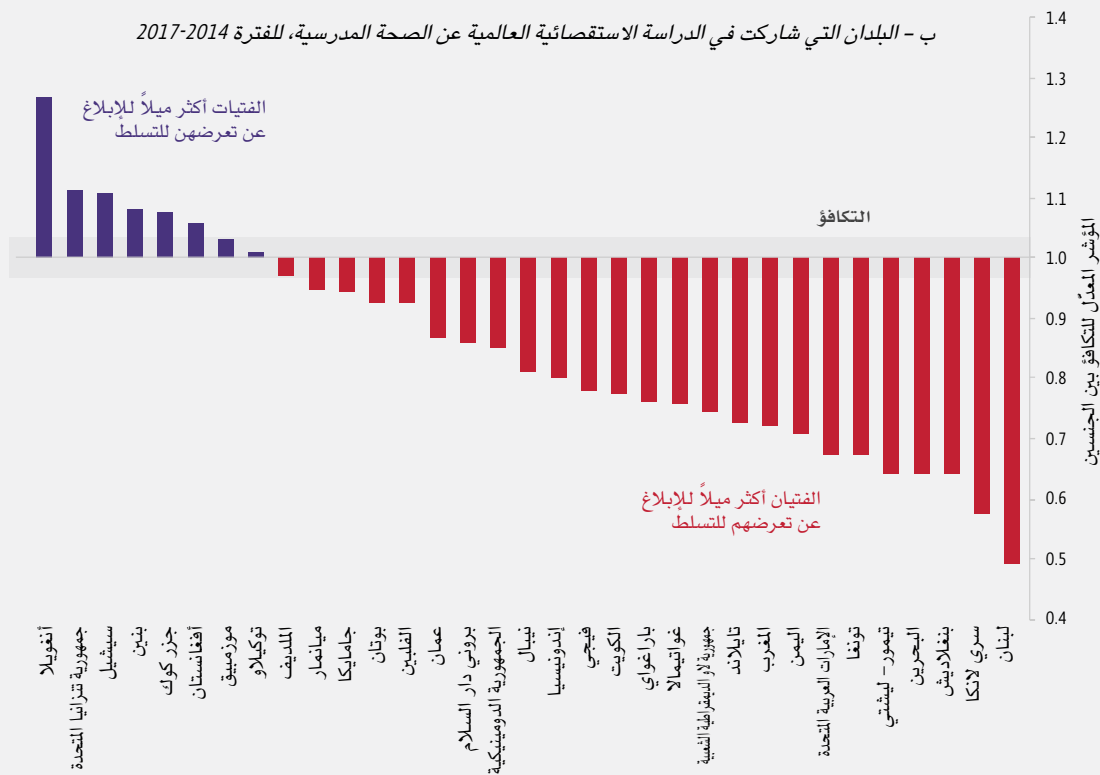
الشكل 13:

الفتيان أكثر ميلاً من الفتيات للإبلاغ عن تعرضهم للتسلط
النسبة المئوية للفتيان والفتيات الذين تعرضوا للتسلط في الأشهر الاثني عشر الماضية

أ - البلدان التي شاركت في دراسة السلوك الصحي للأطفال الذين بلغوا سنّ المدرسة عام 2014



ب - البلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية العالمية عن الصحة المدرسية، للفترة 2014-2017



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

وتؤدي التربية الجنسية الشاملة إلى سلوك جنسي أكثر مسؤولية وصحة. وفي الولايات المتحدة، تم تعليم التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً وتلقوا التربية الجنسية الشاملة عن الدورة الشهرية، والحق في قول "لا" لممارسة الجنس، ووسائل منع الحمل، والامتناع عن ممارسة الجنس للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والجنس باعتباره جزءاً طبيعياً من الحياة، وعلامات وأعراض الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وكان معدل الشباب الذين تعلموا هذه الموضوعات ويستخدمون الواقي الذكري أعلى بضعفين من الشباب الذين لم يتعلموها (Green et al., 2017).

وتمثل التربية الجنسية الشاملة أيضاً عاملاً مهماً للحيلولة دون حمل المراهقات. وفي الهند، ساهمت "المبادرة الإنمائية لدعم المراهقين الأصحاء" في منع زواج الأطفال وحمل المراهقات من خلال تعزيز الخدمات الصحية وتوفير التربية الجنسية الشاملة، بالتزامن مع خدمات التوجيه والدعم الأهلي والتدريب على المهارات الحياتية. وأسفر ذلك عن ارتفاع متوسط سن الزواج من 15.9 إلى 17.9 عاماً، وارتفعت نسبة استخدام وسائل منع الحمل زهاء 60% في أوساط المراهقات المتزوجات (UNFPA, 2015a).

افتقار مدارس عديدة لمرافق الصرف الصحي

لا بد من أن تتوفر للفتيات في المدرسة مرافق الصرف الصحي، ولا سيما المراحيض غير المختلطة وما تحتاجه الفتيات للنظافة في أثناء الدورة الشهرية، لضمان وجود بيئة تعليمية تصون الكرامة وتعديل بين الجنسين، والحد من التغيب عن المدرسة، وتسهيل استبقاء الفتيات فيها عند بلوغهن سن المراهقة (UNESCO, 2018a). وفي عام 2018، قدم برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي أول تقرير مرجعي عالمي عن حالة مرافق الصرف الصحي في المدارس. وفي عام 2016، أوضح أن نسبة 18% من المدارس الابتدائية و13% من المدارس الثانوية في العالم غير مجهزة بمرافق للصرف الصحي. وكانت النسبة المئوية للمدارس الثانوية التي لا تتوفر فيها مرافق للصرف الصحي 24% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و19% في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) و18% في وسط وجنوب آسيا (الجدول 1).

ووضعت بلدان عديدة في السنوات الماضية مبادئ توجيهية وطنية بشأن الاهتمام بالنظافة في أثناء الدورة الشهرية. بيد أن نسبة المدارس في العالم التي كانت مجهزة بمغاسل يتوفر فيها الماء والصابون لم تتجاوز 53% في عام 2016، مما يعني أن زهاء 335 مليون فتاة كُنَّ يذهبن إلى مدارس ابتدائية وثانوية لا يوجد فيها هذه المكونات الأساسية للاهتمام بالنظافة في أثناء الدورة الشهرية. واتضح من تحليل أجري على صعيد الولايات في الهند في عام 2017 أن نسبة 62% من المدارس لديها سلات قمامة لرمي الفوط الصحية و64% قدمت برامج للتوعية بمسائل النظافة في أثناء الدورة الشهرية. فضلاً عن ذلك، فإن التباين بين المناطق من حيث الانتفاع بمرافق الصرف الصحي شاسع، وغالباً ما تكون أفقرها في هذا المجال المدارس الريفية. وفي نيكاراغوا، قامت نسبة 64% من المدارس في المناطق الحضرية مقارنة بنسبة 32% من المدارس في المناطق الريفية بتحسين خدمات مرافق الصرف الصحي الأساسية (UNICEF and WHO, 2018).

واستمدت هذه البيانات من مصادر معلومات مجمعة وغير مباشرة قد لا تكون كاملة أو محققة على نحو تام. وكثيراً ما تُظهر الاستقصاءات في المدارس نفسها أن الوضع أسوأ في الواقع. وتبين من الرصد المباشر للمؤشرات المتعلقة بالانتفاع بالمياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة وتوفرها بلا انقطاع وجودتها وموثوقيتها، في عينة عشوائية تضم 270 مدرسة في المناطق الريفية في ستة بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن نسبة 1% فقط من هذه المدارس في إثيوبيا وموزمبيق حسنت وضعها من حيث إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي وتوافر الماء والصابون لغسل اليدين. وكانت نسبة تقل عن 20% من المدارس الريفية في البلدان الستة توفر ما لا يقل عن أربع من أصل خمس خدمات موصى بها للنظافة في أثناء الدورة الشهرية (مراحيض غير مختلطة مع أبواب وأقفال، ومياه لغسل اليدين، وصالات للقمامة) (Morgan et al., 2017).

الجدول 1:

النسبة المئوية للمدارس الابتدائية والثانوية التي تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي، بحسب المنطقة، في عام 2016

مدارس ثانوية	مدارس ابتدائية	مدارس
13	18	العالم
24	36	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
6	10	شمال أفريقيا وغرب آسيا
18	24	وسط وجنوب آسيا
...	...	شرق وجنوب شرق آسيا
19	39	أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)
3	4	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0	0	أوروبا وأمريكا الشمالية

المصدر: اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية (2018).

وأفضى توفير المياه ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مع أنه لا يوجد أدلة قاطعة على ذلك، إلى ارتفاع مستوى حضور الفتيات إلى المدرسة. ففي مقاطعة نيانزا الكينية، سجلت المدارس حيث كانت هذه الخدمات رديئة لكن تحسنت فيها إمدادات المياه وخدمات النظافة الصحية ومعالجة المياه ومرافق الصرف الصحي ارتفاعاً في التحاق الفتيات بالمدرسة بنسبة 4% (Garn et al., 2014).

التعليم مهنة نسائية بامتياز يتولى فيها الرجال المسؤولية

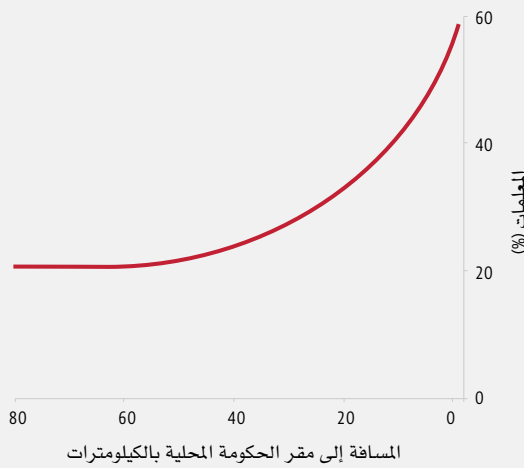
اتسمت مهنة التعليم بأنها مهنة "نسائية"، خاصة في مراحل التعليم الدنيا (Mitchell and Yang, 2012). وقليلون للغاية هم المعلمون الذكور في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ويعود ذلك جزئياً على الأقل إلى استمرار انتشار الأفكار النمطية الجنسانية والمعايير الجنسانية. بيد أن عدد المعلمين الذكور في مستويات التعليم العليا وفي المناصب القيادية في المدرسة أعلى من ذلك بكثير. وتمثل الإناث زهاء 94% من المعلمين في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، ولكن ما يقرب من نصف المعلمين فقط في مرحلة التعليم الثانوي. ولا يسجل التفاوت في أعداد المعلمين والمعلمات في مراحل التعليم فحسب، بل أيضاً بين المناطق. فنسبة الإناث من المعلمين في المدارس الابتدائية في البلدان المنخفضة الدخل (41%) تعادل نصف نسبتهم في البلدان المرتفعة الدخل (82%) بسبب عدة عوامل من بينها استمرار عدم المساواة بين الجنسين في الانتفاع بالتعليم فترة طويلة والمعايير التي تمنع توظيف النساء في سلك التعليم (الجدول 2).

يجهد العديد من البلدان لإيجاد معلمات إلى حيث تشتد الحاجة إليهن

كثيراً ما يصعب جذب المعلمين، ولا سيما الإناث، للعمل في المناطق الريفية واستبقاؤهم فيها. ففي الهند، تتناقص نسبة المعلمات مع بُعد موقع المدارس، وذلك من 60% عندما تقع المدرسة في مقر الحكومة المحلية إلى 30% عندما تكون على بعد 30 كيلومتراً منه (Fagernäs and Pelkonen, 2017) (الشكل 14).

الشكل 14:

تعيين المعلمات أصعب في المناطق النائية من سائر المناطق في الهند
النسبة المئوية للمعلمات بحسب المسافة الفاصلة بين المدرسة وأقرب مقر لحكومة محلية، في الهند، في عام 2011



المصدر: استناداً إلى (Fagernäs and Pelkonen (2017).

الجدول 2:

نسبة الإناث في ملاك التعليم، بحسب المنطقة وفتة الدخل ومرحلة التعليم، في عام 2017

مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي	مرحلة التعليم الابتدائي	مرحلة التعليم الثانوي	مرحلة التعليم العالي	
94	66	54	42	العالم
78	46	30	..	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
94	64	50	..	شمال أفريقيا وغرب آسيا
..	54	47	37	وسط وجنوب آسيا
97	68	54	..	شرق وجنوب شرق آسيا
86	71	أوقيانوسيا
96	78	58	41	أمريكا اللاتينية والكاريبي
96	86	67	48	أوروبا وأمريكا الشمالية
86	41	البلدان المنخفضة الدخل
88	59	43	40	بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
97	71	56	..	بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
95	82	56	41	البلدان المرتفعة الدخل

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

النقص في عدد المعلمات في أماكن النزوح

ويلزم الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة لتوفير المزيد من المعلمات للاجئين. وفي تشاد، تم تدريب لاجئات سودانيات وتوظيفهن في إطار برنامج "الأمواج الصغيرة" (Little Ripples) لتوفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال التعلم القائم على اللعب لما عدده 8 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 3 و5 أعوام في مخيمين للاجئين (Save the Children et al., 2017). وفي مخيم داداب (كينيا)، تم تدريب 400 معلم في إطار مشروع "تعليم بلا حدود للاجئين" (Borderless Higher Education for Refugees) من خلال دورات أقيمت في المدارس وأخرى عبر الإنترنت على جميع المستويات، بمشاركة النساء عبر مبادرات تتعلق بالتنميط الإيجابي (Crea, 2016; Dippo et al., 2013). وفي مخيم كاكوما، استحدث مشروع "المعلم للمعلم" (Teachers for Teachers) من أجل إقامة مجموعة نسائية حصراً لتكون بمثابة إطار داعم للنساء للمشاركة فيها وتبادل تجاربهن (Mendenhall et al., 2018).

تؤدي الخشية على السلامة والعادات الثقافية في العديد من أماكن النزوح إلى نقص في عدد المعلمات. وبلغت نسبة المعلمات في مرحلة التعليم الابتدائي 10% في مخيم داداب (كينيا) في عام 2016، و16% في مخيم دولو أدو (إثيوبيا) في عام 2014 (UNHCR, 2015; Women Educational Researchers of Kenya, 2017). ويضاف إلى صعوبة توظيف معلمات مؤهلات عدم القدرة على استبقائهن في المناطق التي تشهد أعمال عنف. وفي باكستان، كانت المعلمات اللواتي أجبرهن العنف على النزوح مترددات في استئناف عملهن، خوفاً على سلامتهن في المناطق حيث استهدفت الجماعات المسلحة المدارس (Ferris and Winthrop, 2011). وتقضي هذه الحالات إلى حلقة مفرغة، فلا ينتفع إلا قلة من الفتيات بالتعليم الجيد، مما يعني أن قلة منهن قادرات على أن يصبحن معلمات؛ وتقضي المعايير الجنسانية أن تضطلع المعلمات بتعليم الإناث. وتقيّد مسائل السلامة المعلمات والتلميذات على حد سواء، وهو ما يفاقم المشكلة (Mendenhall et al., 2018; Reeves Ring and West, 2015).

وتم الإبلاغ عن حدوث حالات تحرش جنسي في معاهد التدريب في المناطق الريفية في ليبيريا. وذكر أن العثور على مسكن مناسب للمعلمين في هذه المناطق أمر صعب، خاصة للمعلمات اللواتي لديهن احتياجات إضافية للإقامة في مسكن آمن (Stromquist et al., 2013). وأشار إلى أن الصعوبات نفسها موجودة في توغو وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة (Stromquist et al., 2017). وفي المكسيك، ثمة قاعدة غير مكتوبة ضد تعيين المعلمات للعمل في المناطق الريفية بدأً بتعيينها تدريجياً بفعل تغيير ظروف العمل والنقص العام في وظائف التعليم، مما أدى إلى زيادة التوازن بين نسبة المعلمين من الجنسين (Luschei and Chudgar, 2017).

ويعد تعزيز التوازن بين الجنسين من حيث نشر المعلمين مهماً لنواتج التعليم في الحالات التي يشهد فيها التفاوت على حساب الفتيات. وكان لتعيين معلمين محليين ومعلمات في المناطق الريفية في باكستان آثاراً إيجابية في تعلم الفتيات، إذ إنه قلص التفاوت بين الجنسين في التحصيل الدراسي (De Talancé, 2017). ويمثل نقص عدد المعلمين المحليين والمعلمات مشكلة خاصة في حالات النزاع والنزوح (الإطار 10).

ومع أن البيانات البحثية نادرة في الهند، أُجريت في ولاية البنغال الغربية (الهند) تجربةً طبيعية قيّمت الآثار المترتبة على إسناد رئاسة المجالس القروية بصورة عشوائية إلى نساء في تطلعات المراهقين والديهيم. وتقلص التفاوت بين الجنسين في القرى حيث تم تعيين رئيسة للمجلس القروي خلال دورتين انتخابيتين، من حيث التطلعات المهنية وتطلعات أخرى وذلك بنسبة 25% في أوساط الوالدين و32% في أوساط المراهقين، مقارنة بالقرى حيث ترأس المجالس القروية ذكور. وزال التفاوت بين المراهقين من الجنسين من حيث التطلعات الدراسية (Beaman et al., 2012).

استمرار التفاوت بين الجنسين في المناصب القيادية في مجال التعليم بفعل المعايير الجنسانية غالباً

تشير البيانات إلى أن التفاوت بين الجنسين على صعيد المناصب القيادية يختلف عن التفاوت في وظائف المعلمين، مع أن البيانات بشأن المناصب القيادية لا تتوافر بصورة منهجية بقدر توافر البيانات بشأن وظائف المعلمين. وأشار تحليل شمل 35 بلداً بمعظمها من البلدان المرتفعة الدخل التي شاركت أغليتها في الدراسة الاستقصائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدريس والتعلم لعام 2013، إلى أن متوسط نسبة المعلمات مديرات المدارس في المرحلة الثانوية أقل بقدر 18 نقطة مئوية من نسبة المعلمات. وتجاوز الفرق 30 نقطة مئوية في بلدان مثل فنلندا واليابان والبرتغال، وسُجّل أعلى فرق في جمهورية كوريا، حيث كانت نسبة المعلمات 68% مقارنة بنسبة مديرات المدارس البالغة 13% (UNESCO, 2018).

وتبوأ اليابان صدارة البلدان المرتفعة الدخل من حيث استمرار الصعوبات فيما يتعلق بتحسين المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية في المدارس، إذ تمثل المعلمات 39% من مجموع المعلمين، ولا تمثل سوى 6% من مجموع المديرين. واعتمدت اليابان سياسات وطنية، مثل قانون المساواة بين الجنسين في العمل لعام 1985 والقانون الأساسي لإقامة مجتمع المساواة بين الجنسين لعام 1999، من أجل تحسين فرص العمل للإناث، وبضطلع مكتب المساواة بين الجنسين التابع لمكتب مجلس الوزراء بمسألة تحقيق المساواة بين الجنسين. وتنفذ وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا برامج لتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار السياسات العامة التي يضعها مجلس الوزراء. واستهدفت الوزارة مجموعة متنوعة من الأنشطة الوطنية للقضاء على التفاوت بين الجنسين ولا سيما في مجال التعليم وإدارة المدارس؛ وتشمل هذه الأنشطة تعزيز الدعم في مجال رعاية الأطفال، وتوفير المساعدة التعليمية بصورة متكررة بغية العودة إلى سوق العمل، وتحسين مستوى الدعم العلمي المقدم إلى الباحثات، وتحسين الدعم التعليمي لتنمية رأس المال البشري.

بيد أن التقدم كان بطيئاً، كما تظهر أحدث البيانات الإدارية التي جُمعت على مستوى المحافظة. فبين عامي 2013 و2017، ارتفعت نسبة مديرات المدارس بنصف نقطة مئوية فقط وبقيت أقل من 7%. وارتفعت هذه النسبة بخمس نقاط مئوية في ثلاث محافظات، ومنها هيروشيما (من 6% إلى 11%)، لكنها انخفضت في العديد منها، مثل محافظة أكيتا (من 8% إلى 4%). وسُجّل تحسن في نسبة نائبات المديرين في المدارس إذ ارتفعت بنسبة نقطتين مؤبوتين لتتجاوز نسبة 10% بقليل؛ وتراوحت هذه النسبة بين 3% في يوماناشي و22% في أوكيناوا، حيث ازدادت بقدر الضعفين تقريبا. وكان احتمال ترقية المعلمين الذكور إلى منصب إدارة المدارس الابتدائية في عام 2017 لا يزال أعلى بسبعة أضعاف من احتمال ترقية الإناث، وأعلى بقدر 11 ضعفاً في مدارس المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (Yurita et al., 2019).

ضرورة تدريب المعلمين على التصدي للتمييز بين الجنسين

يمثل تدريب المعلمين أمراً حاسماً في إعدادهم لتهيئة بيئة آمنة وحاضنة للجميع في قاعات الدراسة والمدرسة، ولتعليم التلاميذ سبل التصرف بمسؤولية في المدرسة وخارجها. ويجب أن تساعد المواد التدريسية المعلمين في التعرف على سبل التصدي للتمييز بين الجنسين والمعايير الجنسانية. ويمكن دمج النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في المراحل الرئيسية لتدريب المعلمين عندما يجري تعريفهم بنهج إدارة قاعات الدراسة ومسائل الانضباط، في دورات التدريب ما قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة.

وقليلة هي البيانات القابلة للمقارنة دولياً فيما يتعلق بمشاركة المعلمين في برامج التدريب المراعي للاعتبارات الجنسانية. وتبين المعلومات المتفرقة المتوافرة على الصعيد الوطني أن تلقى هذا التدريب أمر غير شائع نسبياً. وفي إيطاليا، نادراً ما يتناول تدريب المعلمين قضايا المساواة بين الجنسين؛ ولا يجري تدريب المعلمين بصورة منهجية ومن ثم يفتقر المعلمون إلى الكفاءات في هذه المسائل. ويعتمد معظم برامج تدريب المعلمين والمبادرات المدرسية على الاهتمام والالتزام الفرديين. وفي رومانيا، تشير البيانات إلى أن المعلمين غير مهيبين لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين، وأن محتوى الكتب المدرسية والممارسات المدرسية تعزز الأفكار النمطية الجنسانية (Juhász et Pap, 2018).

وفي أوغندا، تم الالتزام عبر سياسة قطاع التعليم لعام 2016 الخاصة بالمساواة بين الجنسين بإعداد وتنفيذ منهاج دراسي للتعليم والتدريب معد لمدرربي المعلمين يراعي الاعتبارات الجنسانية، وتعزيز مواد التعليم والتعلم المراعية للاعتبارات الجنسانية في المدارس والكلية. فضلاً عن ذلك، وُضعت الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات للفترة 2015-2019 التي تم الالتزام فيها بتكثيف تدريب معلمي المدارس الثانوية على مسألة المساواة بين الجنسين وجعل هذا التدريب شاملاً وجزءاً لا يتجزأ من المنهاج الدراسي لتدريب المعلمين وتقييم النتائج. بيد أنه اتضح من استقصاء شمل 70 معلماً في مدارس ثانوية أن زهاء 45% من المعلمين لم يتلقوا أي تدريب تربوي بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية. أما المعلمون الذين تلقوا التدريب في هذا المجال، فأفاد 43% منهم بأن برنامج التدريب هذا دام أسبوعاً أو أقل، ولم تتوافر معلومات تذكر بشأن جودة التدريب بوجه عام. ومن ثم، لا يزال العديد من المعلمين يحكمون على الفتيات بناء على الأفكار النمطية السائدة، فيرون أنهن خجولات وتفتهن بالنفس ضعيفة (Nabbuye, 2018). وتزداد هذه العقبات في حالات الهجرة والنزوح (الإطار 11).

الأهمية الكبيرة لتدريب المعلمين في تعزيز المساواة بين الجنسين في أوساط المهاجرين واللاجئين

وفي حالات النزوح مثل مخيمات اللاجئين، غالباً ما يكون تدريس نهج التعليم المراعية للاعتبارات الجنسانية غير متوافر. بيد أن ثمة أنشطة جمعت ما بين تدريب المعلمين والعلاقات مع المجتمع المحلي وتوفير الدعم للبنية الأساسية، بغية إحراز تقدم على صعيد التعليم المراعي للاعتبارات الجنسانية. وفي مخيمي داداب وكاكوما في كينيا، شرعت منظمة التآزر الجامعي العالمي (World University Service) الكندية ومؤسسة ويندل (Windle Trust Kenya) الكينية في تنفيذ برنامج تعويضي يوفر أنشطة مساعدة خاصة في مجالي التعليم والتعلم لتدريب الفتيات اللواتي حصلن على علامات عالية في التعليم الثانوي ليصبحن معلمات. واستعان البرنامج أيضاً بأفراد متحمسين من المجتمعات المحلية لضمان فهم الوالدين والمجتمع المحلي لأهمية هذا البرنامج. وأسفر هذا البرنامج عن تحسن مواقف المعلمين وتأييد المجتمعات المحلية لتعليم الفتيات والعلاقات بين الفتيان والفتيات (Kinoti and Philpott, 2011).

وثمة مشروع آخر نفذ في مخيمي داداب وكاكوما، وهما أكبر مخيمات اللاجئين في شمال كينيا، وفي المناطق المضيفة المحيطة بهما، هو مشروع الإنصاف في التعليم في كينيا (2017 - 2022) الذي يدعمه صندوق "Girls' Education Challenge" التابع لوزارة شؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويوفر هذا المشروع التدريب للمعلمين، محددًا حصة لكل من الجنسين، وللموظفين الحكوميين المحليين المسؤولين عن الإشراف على المعلمين وتطورهم المهني، وذلك من خلال فريق عمل تعاوني معني بتدريب المعلمين. وثمة وحدات تدريبية للمعلمين بشأن أساليب التدريس الأساسية، والتعليم الشامل للجميع، والأساليب التربوية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والقيادة في أطر التعليم، وسبل سد الثغرات التعليمية لدى التلاميذ، تركّز على التقييم وجمع آراء المشاركين. ويكمل هذا التدريب عمليات مشاهدة تجرى فصلياً في قاعات الدراسة وقيام مستشارين محليين بتدريب المعلمين لتعزيز التطوير المهني المستمر للمعلمين.

كثيراً ما يؤدي المعلمون أدواراً متعددة، وهم يساعدون الأطفال المهاجرين والنازحين في الشعور بالاندماج والنجاح في نظام التعليم وما بعده (Mendenhall et al., 2018). فعلى سبيل المثال، يمكن للمعلمين، في حالات الهجرة الداخلية، مساعدة الفتيات اللواتي يعشن مع أسرهن في الأحياء الفقيرة في مواجهة الصعوبات المرتبطة بالاعتبارات الجنسانية والبقاء في المدرسة. وكشفت دراسة للتجمعات السكنية غير الرسمية في نيروبي (كينيا) عن الإفادة بأن الفتيات معرضات، عند عدم وجود معلمين، لخطر التحرش الجنسي والعنف في المدرسة (Abuya et al., 2012). واتضح من تحليل لوضع المراهقين المهاجرين من الريف إلى المدينة في بيجين (الصين)، أن الدعم الذي قدمه المعلمون ساعد في التعامل مع الشعور بالتمييز والسلوك الانطوائي، وأن الفتيات حظين بدعم المعلمين أكثر مما حظي به الفتيان (Jia et Liu, 2017).

ولا يُعرف الكثير عن سبل تناول أوجه التداخل بين الهجرة والمسائل الجنسانية في إطار تدريب المعلمين. وفي الهند، أعد معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة والتبادل الرقمي بين الثقافات مجموعة أدوات لمعلمي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، يُصحون من خلالها يبحث المسائل الجنسانية بوصفها عاملاً من عوامل الهجرة، وتحثهم على استهلال مناقشات بشأن سبل تأثير المسائل الجنسانية في الهجرة والأفكار النمطية الجنسانية والمساواة بين الجنسين (MGIEP, 2018).

وغالباً ما تُبحث مسألة المساواة بين الجنسين في الهجرة الدولية في إطار تدريب المعلمين في مجال التنوع. ففي النمسا، على سبيل المثال، يمثل اكتساب المعارف في مجال التنوع الاجتماعي والجنساني وتوفير بيئات تعليمية مؤاتية للتلاميذ أياً كانت خلفياتهم العرقية والثقافية هدفاً أساسياً من أهداف تدريب المعلمين الأولي (Public Policy and Management Institute, 2017).

لحوم و...
عباس القصاب و أولاده



أطفال في طريق عودتهم من المدرسة إلى المنزل في
المدينة القديمة في الموصل، بالعراق.

حقوق الصورة: سام تارلنغ/منظمة أنقذوا الأطفال

اختلاف حجم الدعم المقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ونوعه باختلاف الجهة المانحة

يمكن أن تؤثر المساعدة الإنمائية الرسمية تأثيراً كبيراً في توجيه السياسات القطرية نحو السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم في البلدان التي تتباين فيها المعايير بينهما، وتسجل تفاوتاً كبيراً في التحصيل العلمي والنتائج الدراسية. ويبحث هذا القسم باختصار درجة الالتزام في سياسات الجهات المانحة وصرف المساعدات المالية، وذلك باستخدام الوثائق الرسمية والبيانات المتعلقة بمشاريع المساعدة الموزعة بحسب "المؤشر الجنساني". ثم يعرض لمحة عامة عن مشاريع الجهات المانحة استناداً إلى معلومات استمدت من استبيان أرسل إلى مجموعة مختارة من الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، طلب فيه منها وصف طرائق استجابة برامجها لبعض الأولويات الرئيسية فيما يتعلق بتعليم الإناث.

اختلاف سياسات المساعدة من حيث التركيز على المساواة بين الجنسين في التعليم

تتضمن سبل تقييم مدى تصويب الجهات المانحة لمشاريعها وبرامجها نحو المساواة بين الجنسين "نظام إعداد التقارير الخاص بالجهات الدائنة" الذي تعتمد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يحتوي على آلية تبيّن المشاريع التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتصنّف كل عملية صرف للمساعدات المالية

بيلغ عنها في هذا النظام على النحو التالي: (1) "رئيسية"، إذا كانت المساواة بين الجنسين هدفاً

ظاهراً للنشاط وجانبياً أساسياً من تصميمه؛ (2) "مهمة"، إذا كانت المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً

ولكنه ثانوي؛ أو (3) "غير مستهدفة". ويجري فحص مشاريع التنمية والمساعدات الإنسانية بموجب هذا

النظام (OECD, 2016).

ووفقاً لهذا التصنيف، شمل ما قدره 4.2 مليارات

دولار أمريكي، أي نصف مجموع المساعدات

المباشرة للتعليم، المساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة بوصفهما هدفاً رئيسياً أو مهماً. وخصصت

الجهات المانحة زهاء 40% من هذا المبلغ، أي 1.64

مليار دولار أمريكي، للتعليم الابتدائي. وخصص

زهاء 600 مليون دولار أمريكي للأنشطة المتعلقة

بسياسات التعليم وإدارته، والتدريب المهني، والتعليم

العالي. وبلغ متوسط نسبة المساعدات المباشرة

للتعليم التي أدرجت في حكم المساعدات المراعية

للاعتبارات الجنسانية في جميع البلدان الأعضاء في

لجنة المساعدات الإنمائية 55%، تراوحت بين 6%

في اليابان و92% في كندا (الشكل 15).

ويعبّر ترتيب الأولويات هذا بوجه عام عن سياسات

المساعدة التي تعتمد عليها البلدان المعنية. فعلى سبيل

المثال، أنشأت وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية

صندوقاً للمساواة بين الجنسين في إطار استراتيجية

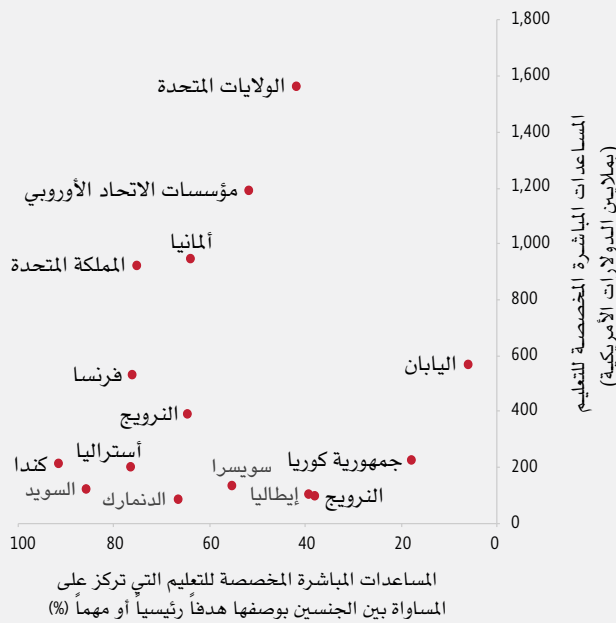
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (Australia Department of Foreign Affairs and Trade,

2019). وأعلنت كندا اعتماد سياسة نسوية بشأن

المساعدة الدولية (Global Affairs Canada, 2017).

الشكل 15:

كندا والسويد تركزان معظم مساعداتهما على التدريب في مجال المساواة بين الجنسين
المساعدات المباشرة المخصصة للتعليم التي تركز على المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً رئيسياً أو مهماً، الجهات المانحة الخمس عشرة الرئيسية، في عام 2017



المصدر: تحليل أجراه الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى نظام إعداد التقارير الخاص بالجهات الدائنة/لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018).

ومنذ عام 2012، استثمرت المملكة المتحدة في مرحلتين من المبادرة الطموحة "Girls' Education Challenge"، التي تدير حالياً 27 مشروعاً في 15 بلداً. ونوّه تقييمان بهذه المشاريع لتركيزها على المساواة بين الجنسين، مع أنهما شككا في استدامتها وفعاليتها تأثيرها في نتائج التعلم (Coffey, 2017; ICAI, 2016, 2018). وخلافاً لذلك، لم تحدث الولايات المتحدة استراتيجيتها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2012-2016 (USAID, 2012)، ولم تجر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أي مراجعة للمبادئ التوجيهية المواضيعية التي وضعتها بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية منذ عشر سنوات (JICA, 2009).

اختلاف سبل معالجة الجهات المانحة للأولويات فيما يخص تعليم الفتيات

ما زالت بلدان عديدة، عادة الأكثر فقراً، بعيدةً حتى عن بلوغ الهدف المتمثل في التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بمرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي للأسباب المبيّنة في هذا التقرير، ناهيك عن بلوغ الهدف الأكثر طموحاً المتمثل في عدم التمييز في جميع جوانب نظام التعليم. لذلك يظل تعليم الفتيات مجالاً ذا أولوية للعديد من الجهات المعنية بالتنمية الدولية، ويمثل في الواقع أولوية للرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع لعام 2019. لكن كيف تتعامل الجهات المانحة مع الأولويات الرئيسية في هذا المجال؟

أرسل الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم واليونسكو، في سياق التحضير للاجتماع الوزاري لمجموعة الدول السبع بشأن التعليم والتنمية، استبياناً إلى وكالات المساعدة في بلدان مجموعة الدول السبع، ومجموعة مختارة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، طلب منها فيه طرح مشاريع لمعالجة 12 أولوية فيما يتعلق بتعليم الفتيات. ويُلخص هذا القسم مجموعة مختارة من الردود بحسب المجال ذي الأولوية. وي طرح ختاماً سؤالاً بشأن التوافق بين أنشطة الجهات المانحة ومعايير فعالية المساعدة، وعلى وجه الخصوص، إمكانية توسيع نطاق هذه الأنشطة واعتمادها على مستوى الحكومات.

وكانت المجالات الثلاثة الأولى ذات الأولوية في الاستبيان تتعلق بالمعايير الجنسانية.

1 تمكين الفتيات والفتيان لمحو الأمية الجنسانية

تتوافر بعض البيانات على أن برامج الإرشاد المخصصة للفتيات يمكن أن تخلف آثاراً إيجابية، فهي، على سبيل المثال، ترفع احتمال بقائهن في المدرسة والتقدم في تحصيلهن الدراسي، وتأخير الزواج المبكر، وتمكين الفتيات من اكتساب المهارات الحياتية بمؤازرة مرشديهن. ومشروع Jielimise ("علم نفسك" باللغة السواحيلية) هو عبارة عن نادٍ للفتيات وبرنامج إرشادي تدعمهما مبادرة "Girls' Education Challenge" في المملكة المتحدة بالشراكة مع منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة. ويرمي المشروع إلى تحسين فرص حياة 10 000 فتاة مهمشة في المدارس الابتدائية والثانوية في مقاطعات لايبيريا وميرو ومومباسا الكينية من خلال تقديم الدعم إليهن (عندما يكن وحدهن وفي المنزل وفي المدرسة وفي مجتمعاتهن المحلية) فيما يتعلق بمتابعة وإكمال دورة كاملة من الدراسة والانتقال إلى المرحلة التالية. ويتمثل الهدف المنشود من هذا المشروع في تعزيز تأييد المجتمعات المحلية ونظم إدارة المدارس والمعلمين والبنى الأساسية المدرسية والسياسات لتعليم الفتيات. ويركز هذا النهج على تحسين جودة التدريس من خلال تدريب المعلمين وإرشادهم وتوجيههم وتشجيع المجتمعات المحلية على تأييد تعليم الفتيات. ويدعم المشروع أيضاً 7 000 فتى.

ويتنامى اعتبار الرياضة أداة لتغيير المعايير الجنسانية لأنها يمكن أن تجمع الفئات المحرومة، وتتميّ القدرات الرياضية للأفراد، وتعزز في الوقت نفسه المهارات اللازمة للتعامل مع متطلبات الحياة اليومية وصعوباتها، مثل التعاون والاحترام وحل المشكلات والتمكين والتواصل.

وقدمت الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دعماً إلى مشروع "أفريقيا - الرياضة من أجل التنمية" (S4D)، وهو مبادرة إقليمية نفذت بين عامي 2014 و2019 في إثيوبيا وتوغو وكينيا وموزمبيق وناميبيا، وشملت اتخاذ تدابير منفردة وأضيق نطاقاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغانا ونيجيريا. واعتمدت المبادرة نهجاً شاملاً تمثل في التعاون بين الوزارات (مثل وزارات الشباب والتعليم والرياضة والتنمية)، والمراكز الأهلية والشبابية، والمدارس والأكاديميات، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، والهيئات الرياضية المحلية. ويتم التعامل مع المعايير الجنسانية بطرائق مختلفة، ولا سيما من خلال تدريب المدربين والمدربات، وإدراج مناهج دراسية للرياضة في المدارس تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتوفير المياه ومرافق الصرف الصحي المناسبة عند بناء المرافق الرياضية أو ترميمها، وتهيئة بيئات تعلم وترفيه آمنة للفتيات والفتيان. وتبذل المساعي من أجل تقييم آثار هذه الأنشطة في تنمية المهارات من خلال إجراء المقابلات والمناقشات في مجموعات صغيرة.

ويستفيد أكثر من 57 000 طفل وشباب في البلدان الأفريقية التسعة المشاركة في مشروع "أفريقيا - الرياضة من أجل التنمية" من 34 ملعباً رياضياً تم إنشاؤها أو ترميمها، وتمثل النساء 30% من مجموع المدربين الذين تلقوا التدريب في إطار المشروع، مما يسهم في زيادة مشاركة النساء والفتيات في الأنشطة الرياضية. وفي ناميبيا، تمهد وزارة التعليم والفنون والثقافة الطريق لوضع سياسة

رياضية وطنية في المدارس، وقد تعززت هذه المبادرة الطموحة من خلال دمج مشروع "أفريقيا - الرياضة من أجل التنمية" في المناهج الدراسية للصفين العاشر والحادي عشر وإعداد دليل للمعلم بشأن "التربية البدنية من أجل الحياة" (Physical Education for Life) للاسترشاد به في تدريب معلمي التربية البدنية في جامعة ناميبيا.

2 مشاركة الجهات الفاعلة المحلية

يستلزم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العمل على جميع المستويات للتصدي للمعايير السلبية وتغييرها والتغلب على الحواجز الثقافية. ولإحداث هذا التغيير، ينبغي لحملات التوعية والحملات الاجتماعية المتعلقة بالحق في التعليم والمساواة بين الجنسين أن تشمل الأسر والوالدين وزعماء المجتمعات المحليين والزعماء الروحيين (UNESCO, 2018b; UNGEI, 2017).

ويتلقى البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال الدعم من الاتحاد الأوروبي وحكومات بلجيكا وكندا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة، والمنظمة غير الحكومية "زونا الدولية". ويستهدف البرنامج 200 000 فتاة وفتى وينفذ أنشطة في 12 بلداً حيث زواج الأطفال شائع أو يمثل عبئاً خاصاً، من بينها 4 بلدان في أفريقيا الغربية هي: بوركينا فاسو وسيراليون وغانا والنيجر. ويتمثل الهدف من البرنامج في بوركينا فاسو في حماية أكثر المراهقين هشاشة من الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والعنف ضد الأطفال. ويركز البرنامج، إلى جانب المبادرات الرامية إلى تغيير السلوك ومشاريع الحوار الأهلي، على توفير خدمات متكاملة للأسر والأطفال في مجتمعاتهم المحلية لتلبية احتياجاتهم في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وشاركت أكثر من 800 قرية في أنشطة البرنامج حتى الآن، حيث أركزى البرنامج الوعي بأساليب الحياة الصحية ورفع صوت الفتيات والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و19 عاماً. ويتمحور البرنامج حول إبقاء الفتيات في المدرسة، وهذا أمر قد يضع حداً لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث ولزواج الطفلات.

ويرمي برنامج "Yes I Do" الذي ينفذ في إثيوبيا وإندونيسيا وباكستان وزامبيا وكينيا وملاوي وموزمبيق إلى القضاء على الأعراف الاجتماعية والجنسانية التمييزية العميقة الجذور. وتمول هذا البرنامج وزارة الخارجية الهولندية، وتنفذه منظمة "Plan International" الهولندية، والمؤسسة الأفريقية للطب والبحوث، وتحالف المنظمات الهولندية "راتجرز" ومنظمة "الخيار للشباب والحياة الجنسية" والمعهد المداري الملكي، فضلاً عن شركاء محليين. ويسخر البرنامج طاقات الحركات الاجتماعية، ويحدد قوى التغيير في المجتمعات المحلية، ويعزز الوعي باحتياجات الشباب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ويتعاون مع منظمات المجتمع المدني للدعوة إلى تغيير السياسات، ويمكن الفتيان والفتيات لكي يصبحوا قادرين على اتخاذ إجراءات.

وفي موزمبيق، تتولى المنظمة الدولية غير الحكومية الهولندية "Plan International" إدارة المشروع مع ثلاث منظمات غير حكومية وطنية. ويستهدف المشروع للفترة 2016-2020 بصورة مباشرة 61 000 مراهق (58% منهم من الفتيات) ويصبو إلى بلوغ 310 000 مراهق آخر بصورة غير مباشرة. وهو يقوم على نهج إحداث التحول في المسائل الجنسانية، مع مراعاة المسائل الجنسانية من منظور المرأة والرجل للمساعدة في وضع حد لظاهرتي زواج الأطفال والحمل المبكر. وساعد البرنامج في إعداد الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال وإلغاء المرسوم 39/2003 الذي يلزم الفتيات الحوامل بالانتقال من المدرسة النهارية لمتابعة الدروس الليلية. وشارك المشروع أيضاً في صياغة مشروع قانون بشأن منع الزواج المبكر والزواج القسري ومكافحتهم، وتحديد سن الثامنة عشرة حداً أدنى لسن الزواج، ومعاقبة أي شخص يساهم في الزواج المبكر أو يسمح به أو يهين الظروف له.

3 مشاركة الفتيات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

يتمثل أحد العوامل المهمة التي تحفز الفتيات على الالتحاق ببرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مساعدتهن في التغلب على مشاعر القلق وتعزيز ثقتهن في قدراتهن. ولمساعدة الإناث على اتخاذ الخيارات بكل ثقة، يلزم على نظم التعليم تحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وترويج نماذج لشخصيات تمثل قدوة يحتذى بها.

ويعالج برنامج "فتيات التكنولوجيا" (TechnoGirl) الذي تنفذه منظمة اليونيسف في جنوب أفريقيا، بالشراكة مع وزارة التربية، مسألة عدم المساواة بين الجنسين في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات منذ عام 2005. ويشارك في البرنامج الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و18 عاماً ويرتدن مدارس فقيرة في المناطق الحضرية والريفية ولديهن نتائج دراسية جيدة، فيجري إلحاقهن ببرامج توجيه وتنمية للمهارات لمساعدتهن في اكتساب الثقة بالنفس وربط ما تعلمن من دروس في المدرسة بالمهارات التي يحتاجن إليها للنجاح في سوق العمل. وهن يتلقين المساعدة لاتخاذ خيارات مستتيرة في مجال العمل، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة. فضلاً عن ذلك، حصل أكثر من 5 000 شابة على منحة للدراسة في الجامعة أو الكلية. وينفذ برنامج "فتيات التكنولوجيا" حالياً في المقاطعات التسع كافة، مما يساعد في بناء كادر من قائدات المستقبل. ويبيّن تقييم للمشروع أن 11% فقط من المشاركات ذكرن أنهن ربما اتبعن مساراً مهنيًا مختلفاً لولا هذا المشروع، مما يعني أنه يمكن تحسين كيفية استهدافهن.

أما مشروع "التعليم الجيد والمراعي للاعتمادات الجنسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات"، الذي تموله اليابان، فهو شراكة بين معهد الفرنكوفونية للتعليم والتدريب، واليونيسكو، ومركز تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا، والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء التابع للاتحاد الأفريقي، وشركة مايكروسوفت. ويستهدف هذا المشروع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي تشمل بوركينافاسو وبوروندي وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي والسنغال والكامرون وكوت ديفوار ومالي ومدغشقر والنيجر. ويوفر البرنامج جلسات تدريبية لمدة 10 أيام للمدربين الإقليميين و5 أيام للمدربين الوطنيين. ويشمل التدريب العوامل المساعدة والمساعدة لتعليم الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودور مديري المدارس ومديري مؤسسات تدريب المعلمين وممثلي الإدارات التقنية الوزارية في التحلي بالروح القيادية وتهيئة بيئة مدرسية تفضي إلى مشاركة الإناث على قدم المساواة مع الذكور في هذه المجالات. ويتعلم المشاركون في التدريب أساليب التدريس المراعي للاعتمادات الجنسية، وسبل التحليل النقدي للموارد التعليمية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مشاركة الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وتتعلق المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية المشمولة بالاستبيان بالسياسات الرامية إلى تحسين مستوى الانتفاع بالتعليم.

4

برامج تحويل المساعدات النقدية والعينية للفتيات، ولا سيما من الفئات المحرومة

يُستخدم نوعان من البرامج الاجتماعية لمعالجة مشاكل الفقر والصعوبات التي تواجهها الفئات الهشة، ولا سيما الفتيات، فيما يتعلق بالانتفاع بالتعليم. ويتمثل النوع الأول في تحويل مبلغ مالي إلى الأسر المعيشية الفقيرة شريطة السماح لفتياتهن بالالتحاق بالمدرسة. ومن الصعوبات التي تعترض هذا النوع من البرامج معرفة المعايير المناسبة لتحديد المستفيدين المحتملين منه. ويمكن أن تشمل هذه المعايير التحقق من الموارد، وموقع السكن، وتقييم زعماء المجتمعات المحلية، والانتفاء الذاتي. ومع أن هذه التحويلات النقدية المشروطة قوبلت بشعبية عالية في أمريكا اللاتينية، حيث معدلات التسرب من المدارس الثانوية أعلى لدى الفتيات، فإنها تُستخدم بصورة متزايدة في البلدان حيث تعاني الفتيات من الإجحاف. ويكتسب الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون أهمية كبيرة في هذا المجال نظراً إلى أن هذه البلدان هي غالباً أكثر فقراً. وفي باكستان، يرمي "برنامج بنازير لتحسين الدخل" إلى تخفيف حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة والتحصيل التعليمي بين أفقر الأسر وذلك عبر دفع مبالغ مالية منتظمة إلى النساء ربات الأسر المعيشية. وستستفيد 315 000 أسرة إضافية من هذا البرنامج بحلول عام 2020 في إطار شق من البرنامج تموله المملكة المتحدة. وتلقّى الأسر التي تستوفي المعايير معونة مالية شهرية تبلغ زهاء 2.10 دولار أمريكي لكل طفل، شريطة حضور الطفل ما لا يقل عن 70% من الدروس فصلياً.

أما النوع الثاني من برامج الحماية الاجتماعية، "الغذاء مقابل التعليم"، فيُستخدم على نطاق أوسع، إذ إنه شمل أكثر من 350 مليون طفل في 169 بلداً. واستهل برنامج الأغذية العالمي في عام 2012 مشروعاً الذي يُدعى "مشروع الفتيات المراهقات" في منطقة ميريا الواقعة في مقاطعة زندر النيجرية وتستفيد منه 3 000 فتاة. وينفذ هذا المشروع، الذي دخل مرحلته الثانية (2016 - 2020) وتستفيد منه 13 000 فتاة، بالشراكة بين اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واستهدف المشروع المراهقات في البداية من خلال تنفيذ برنامج تعليمي وغذائي يقدم في المدارس الابتدائية والثانوية. وللشروع ثلاثة مكونات: أولها يتمثل في تقديم منحة شهرية قدرها 7 دولارات أمريكية إلى الفتيات شريطة حضورهن 80% من الدروس. ويتمثل ثانيها في تقديم وجبات طعام يومية تحتوي على مغذيات دقيقة إلى الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية، وتقديم مكملات غذائية من الحديد وحمض الفوليك أسبوعياً إلى الفتيات والفتيان في المدارس الثانوية. أما ثالثها فيتتمثل في تنظيم أنشطة للتوعية والتعريف موجهة إلى الفتيات والفتيات والمجتمعات المحلية لعرض معلومات عن التغذية والممارسات المراعية للتغذية ومهارات حياتية أخرى. وأظهر تقييم المرحلة الأولى من المشروع أن نسبة الفتيات في المدارس الثانوية اللواتي أكملن سنتهن الدراسية ارتفعت من 32% في العام الدراسي 2013/2014 إلى 68% في العام الدراسي 2014/2015. وازداد مستوى المعارف بمسائل التغذية والتنوع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالحديد، وفي الوقت نفسه تراجع عدد الإصابات بفقر الدم.

5

برامج لمنح فرصة أخرى للفتيات اللواتي تسرن من المدرسة أو يُحتمل أن يتسرن منها

يمثل الحمل المبكر والفقر عاملين من عدة عوامل تدفع المراهقين والمراهقات إلى ترك المدرسة مبكراً. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتشريعات والمساعدات الاجتماعية اللذين يمثلان أداتين من الأدوات التي يمكن استخدامها لمنع التسرب من المدرسة. ويتمثل الغرض من بعض البرامج في التعاون مع السكان المحليين لتحديد الأطفال المحتمل أن يتركوا المدرسة مبكراً. وبعضها الآخر يمنح الأطفال الذين تركوا المدرسة فرصة أخرى لإكمال مرحلة التعليم الأساسي والحصول على مؤهلات دراسية، ومن ثم توفير فرصة لهم للعودة إلى قطاع التعليم النظامي.

ويمثل التنبؤ بالفتيات اللواتي قد يتسرن من المدرسة ومساعدتهن سريعاً مهمة أساسية ولكنها معقدة. ونفذ مشروع "مساءلة المدارس عن تعليم الفتيات"، الذي مولته وزارة الخارجية الأمريكية وأدارته منظمة "World Vision" بالشراكة مع منظمات غير حكومية محلية، في 151 مدرسة في 10 مناطق في أوغندا بين عامي 2016 و2018، واستهدف فتيات وشابات تراوحت أعمارهن بين 13 و19 عاماً إما يتسرن من المدرسة أو كان من المحتمل أن يتسرن منها. وقام المشروع على استراتيجية ذات شقين يتمثلان في اعتماد نظام إنذار مبكر والتعاون مع "لجان معنية بالاستبقاء في المدارس" لتغيير المعايير والممارسات الاجتماعية، والحد من احتمالات الزواج المبكر، والحمل، والعنف الجنساني، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومساعدة الفتيات في البقاء في المدرسة. واستخدم هذا النهج أيضاً في كينيا وموزمبيق ومملكة إسواتيني.

وتؤدي البرامج التي تمنح فرصة أخرى دوراً حاسماً في حياة الشابات اللواتي حُرمن من التعليم. وتتفد هذه البرامج عادة في أطر غير رسمية وفي أوساط سكانية مستهدفة تفتقر إلى ما يكفي من خدمات التعليم. ويمثل مشروع "دعم التعلم الجيد البديل"، الذي تدعمه اليابان بالشراكة مع الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات في باكستان، برنامج تعليمي غير نظامي يوفر فرص تعليم بديلة للفتيات المحرومة، وخاصة الفتيات والنساء. وإذ يعزز المشروع الصلات القائمة بين القرائية والمهارات الحياتية والتعليم المهني، فهو يرمي إلى تعزيز المواقف الإيجابية تجاه التعلم والتعليم داخل الأسر والمجتمعات. ويرمي أيضاً إلى تمكين نظم التعليم غير النظامي من خلال رسم السياسات، وتوفير ما يلائمها من معايير، ومناهج دراسية، ومواد تعليمية، وبيانات، وعمليات رصد، وعمليات تقييم للقرائية لدى الكبار.

6 التعليم التقني والمهني

طالما يسود تصور بأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني هما في المقام الأول خيار للفتيان، فتبقى إحدى الفرص الحاسمة لتعليم الفتيات أمراً بعيد المنال. ويمثل برنامج "تعليم المهارات والتعليم التقني" الذي ينفذ في ملاوي شراكة بين الاتحاد الأوروبي، واليونسكو، والوزارة الوطنية للعمل وتنمية الشباب والقوى العاملة، وكلية مزوزو التقنية، ومنظمات غير حكومية محلية. وتتمثل أهداف هذا البرنامج الثلاثة في تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وتحسين جودتهما وفائدتهما، وتعزيز حوكمة وإدارة الهيئات التنظيمية ومؤسسات التدريب المعنية بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ويجري زيادة انتفاع الفتيات بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني واستبقاؤهن في هذه البرامج بأربع طرائق. أولاً، استعراض برامج التدريب النظامية وغير النظامية لزيادة فائدتها وجذب الطالبات إلى المهن التي يهيمن عليها الذكور وإلى سائر برامج التدريب. ثانياً، إدراج برنامج توجيه وإرشاد جديدة في المدارس الثانوية للتوعية بأهمية المهن في المجال التقني. ثالثاً، تخصيص منح دراسية للتلميذات والتلاميذ المنتمين للفئات المستضعفة. وأخيراً، تدريب المعلمين على وسائل التدريس المناسبة.

وتدعم ألمانيا ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية برنامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الزراعي للنساء في أفريقيا، الذي يمثل جزءاً من برنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ونفذ المشروع في بنين وبوركينا فاسو وغانا وملاوي وكينيا وتوغو. وهو يستهدف النساء في التدريب المهني النظامي، وصغار الحائزات للأراضي اللواتي يفتقرن إلى فرص التدريب، والنساء اللواتي يدرن مؤسسات تجارية صغيرة أو صغرى. والغرض من المشروع هو التأكد من أن نظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني توفر للنساء العاملات في قطاع الأغذية الزراعية فرصاً تدريبية تتمحور حول سوق العمل وتزيد من دخلهن، بغية تزويدهن بالمهارات التي يحتاجن إليها لكسب العيش من عمل مدفوع الأجر أو العمل الحر. وإذ يراعي المشروع تنوع احتياجات النساء وأدوارهن الاجتماعية، يتيح لهن فرصة الانتفاع بخيارات تدريب غير نظامية ومرنة، مثل متابعة الدروس في المساء وفي نهاية الأسبوع، ترتبط بالتعليم النظامي وبالتدريب المقدم على الصعيد المحلي.

وتتعلق المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية المشمولة بالاستبيان بالسياسات الرامية إلى تحسين موارد التعليم والتعلم.

7 إصلاح المناهج الدراسية والكتب الدراسية للقضاء على التحيز الجنساني والأفكار النمطية الجنسانية

ثمة عدد قليل نسبياً من عمليات التدخل التي تركز على المساعدة في إصلاح المناهج الدراسية والكتب المدرسية. وقد اشتملت مبادرة المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات في فينتام (2015-2017)، التي أقيمت في إطار صندوق اليونسكو - ملاله لحق الفتيات في التعليم، على شق يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني عند إعداد المناهج الدراسية والكتب الدراسية وممارسات التدريس. وفضلاً عن إسهام هذا المشروع في صياغة خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين في قطاع التعليم للفترة 2016-2020، فهو يرمي إلى التأثير في المواقف تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند إعداد المناهج الدراسية والكتب المدرسية من خلال تنمية القدرات الأساسية لمُعدي المناهج الدراسية والمدرسين والمديرين والمعنيين بالتعليم والتلاميذ، على جميع المستويات على

الصعيد الوطني. وتشمل أبرز نتائج هذا المشروع استحداث وزارة التعليم والتدريب إطاراً معدّلاً للمناهج الدراسية لمرحلتى التعليم الابتدائي والثانوي بمشاركة معدّي المناهج الدراسية المدربين في إطار هذا المشروع. وسيستفيد من تعديل هذه المناهج والكتب أكثر من 15 مليون تلميذ و850 000 معلم.

أما برنامج "مهارات أفضل لأوكرانيا الحديثة" في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي لتنمية المهارات (EU4Skills) الذي يموله الاتحاد الأوروبي وألمانيا وفنلندا وبولندا، وتنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومصرف التنمية الألماني، فيمتد من عام 2014 إلى عام 2020. ويتمثل الهدف العام منه في إصلاح وتحديث نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أوكرانيا لتحسين جودته وجاذبيته للمتعلمين من الجنسين وزيادة ملاءمته لاحتياجات سوق العمل، ولا سيما للقضاء على الفصل بين الجنسين في سوق العمل. وتشتمل أنشطة المشروع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تطبيق معايير المناهج الدراسية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المراعية للفروق بين الجنسين والقائمة على الكفاءات على التعليم المهني النظامي وغير النظامي وعلى مواد التعلم والتقييم المراعية للاعتبارات الجنسانية. ونفذت في سياق المشروع أنشطة استهدفت المسائل الجنسانية، مثل بناء مساكن ومغاسل ومراحيض للفتيات في الكليات المهنية، وتنمية القدرات على التوجيه المهني بمراعاة الاعتبارات الجنسانية للقضاء على الفصل بين الجنسين على صعيد فرص العمل.

8

تدريب المعلمين بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية

استهدفت الجمعية الفلمنكية للتعاون من أجل التنمية والمساعدة التقنية تنفيذ مشروع تعليمي يركز على اللعب ويراعي الاعتبارات الجنسانية في عام 2018 في فيتنام، بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع وزارة التعليم والتدريب في فيتنام، وإدارات التعليم والتدريب في المقاطعات والمناطق، ومنظمة غير حكومية محلية، ومركز البحوث للمسائل الجنسانية والأسرة والبيئة في التنمية، وذلك في 15 منطقة جبلية تعاني من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والخطر البيئي ومعدلات مرتفعة لزواج الأطفال. ويركز المشروع على معلمي رياض الأطفال، لأن السنوات الأولى هي التي ترسي أسس التعلم في المستقبل وهي فترة ينمو فيها الدماغ بصورة طيبة، فيمكن محاربة المعايير والأفكار النمطية الجنسانية بفعالية. وعندما يطبق معلمو رياض الأطفال القيم الجنسانية التقليدية في قاعة الدرس، يصبح سلوكهم وسلوك التلاميذ تجسيدا للأفكار النمطية الجنسانية.

ويقوم المشروع من خلال العمل مع المعلمين ومديري المدارس والوالدين والأوصياء، بتحويل روضة أطفال واحدة في كل مقاطعة إلى مدرسة نموذجية تنمي الثقة بالنفس واحترام الذات والمهارات التعاونية لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 أعوام. ويتمثل الهدف من المشروع في إشاعة جو يراعي الاعتبارات الجنسانية في أوساط المعلمين ومديري المدارس والموظفين الحكوميين المشاركين في دعم جميع رياض الأطفال في فيتنام، البالغ عددها 156 روضة موزعة على 15 منطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع المشروع مجموعة أدوات تعليمية في رياض الأطفال تركز على اللعب وتراعي الاعتبارات الجنسانية موضع التجربة، وهو يسعى إلى تمكين قدرات معلمي رياض الأطفال ومديري المدارس والموظفين الحكوميين. ويجري إعداد نموذج للتوعية المشتركة بين الوالدين والمدرسة، مع التركيز بوجه خاص على الآباء. وأخيراً، من المقرر تنظيم حملة مناصرة على الصعيد الوطني لدمج هذا النهج في البرنامج الدراسي لتدريب معلمي رياض الأطفال في أثناء الخدمة.

ونفذت منظمة "Plan International"، بدعم من منظمة "دبي العطاء" ومانحين كنديين، مشروع "الدعم لتحسين فرص الفتيات" في موزمبيق بين عامي 2014 و2018. واستهدف المشروع 30 000 فتاة محرومة، لتحسين معدلات إتمامهن لمرحلة التعليم الابتدائي، ورفع معدلات انتقالهن من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، وإعادة الفتيات اللواتي استبعدن من التعليم إلى مقاعد الدراسة. وكان النشاط الأساسي لهذا المشروع معالجة عدم المساواة الهيكلية من خلال تنمية القدرات المهنية للأقران ودعم المعلمين.

9

المعلمات في المناطق الريفية

تعتمد البلدان استراتيجيات مختلفة لتحسين توافر المعلمين في المناطق الريفية، ويشمل ذلك توظيف معلمين محليين، ولمنح الحوافز المالية وتحسين ظروف العمل. وبدأ تنفيذ مشروع دعم المعلمات للتعليم في المدارس الريفية في ملاوي منذ عام 2010، بدعم من منظمة المعونة الدولية "ActionAid" واتحاد المعلمين في ملاوي والمنظمات الأهلية. وقدم هذا المشروع الدعم لبناء منازل في المناطق الريفية للمعلمات اللواتي يمثلن قدوة ويساعدن في تعزيز استبقاء الفتيات في المدرسة. ويشترط لبناء كل منزل إبرام اتفاق بين اللجنة المحلية لإدارة المدرسة وغيرها من أفراد المجتمع المحلي من جهة والمسؤولين عن التعليم في المقاطعة من جهة ثانية، على تعيين معلمة في المدرسة.

وينفذ مشروع "الانتفاع بالتعليم الأساسي الجيد" في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهو مشروع متعدد الجهات المانحة يموله الاتحاد الأوروبي وأستراليا والولايات المتحدة، ويقام بالشراكة مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات "Plan International" و"World Vision" وأنقذوا الأطفال وتحالف منظمات صندوق الطفل غير الحكومية، والوزارة الوطنية للتعليم والرياضة. ويرمي البرنامج إلى تحسين تدريب معلمي المرحلة الابتدائية قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة. ويقدم البرنامج منحة دراسية محددة الأهداف للأقليات العرقية للالتحاق بكليات تدريب المعلمين. وتلقى 520 معلما التدريب حتى الآن، تمثل الإناث 70% منهم. ويوفد العديد من هؤلاء المعلمين إلى القرى النائية.

وتتعلق المجالات الثلاثة الأخيرة ذات الأولوية بالسياسات الرامية إلى تحسين بيئة التعلم.

10

المدارس الآمنة من شتى الجوانب، ومنها الحماية من الاعتداءات وسلامة الطريق إلى المدرسة

يجب أن تكون سلامة الطريق إلى المدرسة والأمان في المدرسة ضمن سلم الأولويات. ويجب أن يشعر الفتيان والفتيات بالانتماء إلى المدرسة وبأن حياتهم المدرسية تسهم في تمكينهم. بيد أن تحقيق ذلك يمكن أن يكون صعبا، ولا سيما في حالات النزاع والطوارئ، حيث يجعل عدم الاستقرار المدارس والطرق المؤدية إليها غير آمنة ومعرضة لخطر العنف المنتشر واعتداءات الجماعات المسلحة.

وتمثل أفغانستان البلد الذي يسجّل فيه أعلى تفاوت بين الجنسين من حيث الالتحاق بالمدرسة. وتعدّ الأخطار الأمنية الشديدة والمعايير السلبية والموارد الشحيحة الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة. وأثبت إنشاء المدارس الأهلية في هذه الظروف أنه وسيلة واحدة لرفع معدل التحاق الفتيات بالمدرسة. وساعدت كندا منذ عام 2006 في إنشاء أكثر من 200 مدرسة من هذا النوع، تجاوزت نسبة الفتيات فيها 80% من التلاميذ البالغ عددهم 273 000 تلميذ. وهذه المدارس، فضلا عن أنها أثمرت عن زيادة معدل القيد في المدارس، أدت دورا فاعلا في تحسين النتائج الدراسية، وخاصة لدى الفتيات؛ وخففت العوائق الشاملة التي تحول دون تعليمهن والناجمة عن بُعد المدارس وانعدام الأمن؛ ورفعت عدد المعلمات المعيّنات؛ وعززت الثقة في أهمية مقدمي الخدمات العامة وشرعيتهم.

واضطلعت وحدة الانتقال إلى التعليم الأهلي التابعة لوزارة التربية بالإشراف على نماذج المدارس الأهلية منذ عام 2018؛ وتعترف السياسات والمبادئ التوجيهية الأهلية لعام 2018 بالمدارس الأهلية بوصفها جزءا من نظام التعليم النظامي. وتتص السياسات على أنه يجب تأهيل المراكز الأهلية واستخدامها بصفة مدارس أهلية عندما تتجاوز المسافة الفاصلة بين السكن والمدرسة الحكومية 3 كيلومترات وتحول الأخطار الأمنية دون الوصول إلى المدارس الحكومية. ويجب أن تكون المدارس الأهلية مجهزة بمصادر المياه ومرافق النظافة الصحية المناسبة وأن تركز على توظيف معلمات وتدريبهن.

أما في بنغلاديش، فدعم صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" مشروع "توفير التعليم للأطفال الروهينجا والمجتمعات المحلية المضيفة" لمدة 12 شهرا في مدينة كوكس بازار. وساعد هذا الدعم في بناء أكثر من 270 مركزا تعليميا وهو في طريقه لإكمال 50 مركزا آخر. وأصبح أكثر من 25 000 طفل لاجئ تتراوح أعمارهم بين 4 أعوام و14 عاما ينتفعون ببيئة تعليمية آمنة تمنحهم الحماية. ولتشجيع مشاركة الوالدين وأفراد المجتمع المحلي، أقيمت أنشطة توعية لزيادة القيد في المدارس وتوفير مرافق النظافة الصحية. تشدد على أهمية توفير بيئة تعليمية آمنة، وبلغت زهاء 20 000 شخص. واستهل صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، بالتعاون مع حكومة بنغلاديش واليونيسف واليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج هبات جديدة في عام 2018 لفائدة 88 500 طفل ومرافق من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويرمي برنامج الهبات المتعددة السنوات إلى ربطه بمبادرات أخرى في السنوات القادمة بحيث يشمل أكثر من 500 000 شاب من اللاجئين والمجتمعات المضيفة و9 800 معلم.

11

العنف الجنساني في المدرسة

مولت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا مشروع مكافحة العنف الجنساني في المدرسة الذي نفذته اليونسكو بالشراكة مع اليونيسف ومنظمة "Plan International" في الكامرون والسنغال وتوغو بين عامي 2016 و2018. وأقيم المشروع بالتعاون مع وزارات التعليم والحماية الاجتماعية، استنادا إلى نهج متعدد القطاعات طبق داخل المدرسة وخارجها لتنفيذ تدابير شتى. واتخذت في سياقها إجراءات لتعزيز الأطر القانونية واللوائح الداخلية ومدونات السلوك الرسمية. وأعدت برامج تدريبية للمجتمع التعليمي للتنوعية بمسائل العنف الجنساني والمساواة بين الجنسين في المدرسة. وتم إشراك التلاميذ وأفراد وزعماء المجتمعات المحلية فيه من خلال نهج تشاركي، فنُفذت برامج توعية بشأن نبذ العنف وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات. ولقياس نتائج أنشطة منع العنف، أنشئت آليات لجمع بيانات عن حالات العنف الجنساني في المدرسة وخارجها والإبلاغ عنها ومتابعتها ورصدها، عبر التنسيق بين القطاعات.

وأيد 21 بلداً في أفريقيا الشرقية والجنوبية، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، التزاماً وزارياً بشأن التربية الجنسية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في عام 2013. وفي عام 2016، رُسمت خريطة طريق وإطار مساءلة على الصعيد الإقليمي واستراتيجية بشأن مشاركة المجتمع المدني وخطة عمل بشأن تولي الشباب المسؤولية، لمساعدة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تتبع تقدم البلدان في هذا المجال وتحقيق أهدافها بحلول عام 2020. وتنفذ اليونيسكو وشركاؤها، بدعم من السويد، برنامج "حقوقنا، حياتنا، مستقبلنا للفترة 2018-2020" من أجل التشجيع على تحقيق هذه الأهداف، ويرمي هذا البرنامج إلى ضمان توفير برامج جيدة في مجال التربية الجنسية الشاملة. وينشد هذا البرنامج تقديم هذه الخدمات إلى 10.7 ملايين تلميذ و186 000 معلم بين عامي 2018 و2020. وسيتم تقديمها إلى 30 مليون شخص آخرين من خلال المشاركة الأهلية وإلى 10 ملايين شاب من خلال منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الجديدة.

12

توافر المياه ومرافق الصرف الصحي الجيدة والمناسبة

نُفذ مشروع "توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للفتيات في المدارس" (Win54Girls)، الذي تموله كندا، في بوركينافاسو وغانا والنيجرونيجيريا بين عامي 2015 و2018. وفي غانا، قدم المشروع الدعم إلى الحكومة، بالشراكة مع جامعة غانا ومنندى المختصات الأفريقيات بالتربية، لإعداد وتعميم مجموعة من المعايير الدنيا الوطنية المفصلة المستندة إلى رؤية تراعي المساواة بين الجنسين. فتم بناء مراحيض منفصلة في المدارس للإناث، أضيف إليها في أكثر من 500 مدرسة غرف لتغيير الملابس من أجل التشجيع على الاهتمام بالنظافة في أثناء الحيض. ويرمي المشروع إلى الحث على تغيير السلوك عبر توفير معلومات أساسية عن مسألة الحيض. وكثيرات هنّ الفتيات اللواتي لا يعرفن شيئاً عن هذه المسألة إلى أن يحضن بأنفسهن، وغالباً ما يعتقد الناس أن الدورة الشهرية تجعل الفتيات والنساء غير قادرات على أداء مهامهن اليومية العادية. واستهدفت حملة وطنية بعنوان "Be Amazing. Period" ركزت على بث الثقة في نفوس الفتيات وزيادة فهم الفتيان للحيض بوصفه جزءاً طبيعياً وإيجابياً من نمو الفتاة.

ضرورة إسفار المساعدات المخصصة للمساواة بين الجنسين في التعليم عن نتائج مستدامة

يمثل التشديد على المساواة بين الجنسين في برامج المساعدة مؤشراً هاماً على مدى الالتزام بهذه المسألة لكنه غير كاف لإحداث تغيير. ولا يتوخى من المجموعة المختارة الكبيرة لنهوج الجهات المانحة الرامية إلى مواجهة الصعوبات التي تعترض تعليم الفتيات، التي تم عرضها آنفاً، أن تمثل عينات تمثيلية لجميع أنواع الأنشطة التي يمكن تنفيذها في المجالات ذات الأولوية، وهي ليست بالضرورة مرجعاً أو اقتراحاً للممارسات الجيدة في مجال تصميم هذه الأنشطة و/أو تنفيذها. ولتقييم ما إذا كانت المشاريع أو البرامج التي تمويلها الجهات المانحة تطبق الممارسات الجيدة، لا بد من تقييمها استناداً إلى معايير معينة قد تشمل ما يلي:

- فعالية المشروع أو البرنامج من حيث معالجة أولوية واحدة أو أكثر، ووجود بيانات تدل على أثرها الإيجابي في تحقيق المساواة بين الجنسين - معدلات إتمام التعليم، وعدد المعلمات المؤهلات، وتحسين نواتج التعلم، على سبيل المثال؛
- إمكانية توسيع إطار البرنامج أو المشروع واستنساخه، أي أن المشروع أو البرنامج المفيد في سياق معين قادر بصورة أو بأخرى على التصدي لتحديات على نطاق أوسع بوصفه برنامجاً حكومياً و/أو في سياق مختلف؛
- استناد المشروع أو البرنامج إلى نهج المشاركة عند إعداده أو تنفيذه، ونيله دعم السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص.

ويتخطى تقييم استيفاء معظم الأنشطة المعروضة لمعايير الفعالية وإمكانية توسيع النطاق والمشاركة الإطار المحدد لهذا التقرير. ولا يتوافر ما يكفي من المعلومات للتحقق مما إذا كانت الأنشطة مصممة بحيث يمكن توسيع نطاقها ومن ثم تنفيذها بوصفها برامج وطنية.

ويجب أن يتضمن تخطيط الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وضع خطة واضحة تبين السبل التي ستفضي من خلالها هذه الأنشطة إلى التغيير عندما يجري تحويلها من مشروع ضيق النطاق نسبياً وخاضع لإشراف الجهات المانحة ولسيطرة الجهة المنفذة إلى برنامج وطني تقوده الحكومة ويستند بصورة كاملة إلى موارد وطنية. ولا يستلزم هذا الأمر اعتماد نظرية التغيير المناسبة فحسب، بل يتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات عملية مدروسة بدقة لإحداث التغيير. وينبغي في هذا الصدد أخذ الجوانب التالية في الاعتبار:

- هل وضعت خطة بشأن سبل تولي الحكومة للنشاط؟ وهل أُجريت مفاوضات كافية بين الجهة المانحة والجهة المنفذة والسلطات؟
 - هل يمكن خفض تكلفة البرنامج للفرد، التي هي بالطبع أعلى في المرحلة التجريبية، بحيث تبلغ مستوى مقبولاً يمكن الحكومة من التكفل بها؟
 - هل في وسع الحكومة حقاً استيعاب البرنامج من خلال تفعيل قنوات الميزانية والموارد المالية الموجودة؟
 - هل في وسع الحكومة حقاً استيعاب البرنامج من حيث آليات إدارته، عبر تولي مهام الإشراف أو التدريب المناسبة، على سبيل المثال؟
 - هل مضمون البرنامج ملائم على النحو الكافي لواقع البلد أم ما زال يلزم تكيفه؟ وهل من المحتمل أن يخفف ذلك من فعاليته؟
 - هل يمتلك البرنامج أدوات الاستهداف المناسبة لضمان بلوغ الأنشطة أشد الفئات احتياجاً لها، وهل في وسع الحكومة المضي في تطبيق هذه الأدوات؟
 - هل أنشئ إطار رصد يتيح جمع المعلومات الصحيحة عن التكاليف والتنفيد والنتائج؟
 - هل أثبت أي تقييم متين جدوى توسيع نطاق المشروع؟ هل كان هذا التقييم مستقلاً بما فيه الكفاية - وهل قام على نحو كاف بمراعاة تعقيدات توسيع نطاق المشروع - للتحقق بما لا يترك مجالاً للشك من موثوقية المشورة التي أسديت إلى الحكومة؟
- ويلزم التدقيق في هذه المسائل قبل اعتبار المشروع جاهزاً لتوسيع نطاقه، لأن المشاريع تتزاحم للحصول على موارد محدودة. ولا يتيح مستوى التمويل الحالي للتعليم في معظم البلدان تبرير هدر الموارد التي توفرها الجهات المانحة أو الحكومات - أو المجازفة بأن تتوقف المشاريع حينما تنفذ الموارد المالية الخارجية.

تنزانيا - تلاميذ ومعلمون في بوروندي
يتهافون على موارد التعلم

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون
اللاجئين/جورجينا غودوين



ضرورة وضع البلدان التي تتفاوت فيها مستويات التعليم بين الجنسين تفاوتاً كبيراً خطياً أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في قطاع التعليم

يمثل تصميم برنامج جيد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم وتوسيع نطاقه مسؤولية مشتركة. ويلزم على الجهات المانحة توخي الدقة وجمع المعلومات الملائمة لإثبات ديمومة الأنشطة. ويتعين على الحكومات أن تتقبل الأفكار الجيدة المستلهمة من واقع التعليم على الصعيد الوطني، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لاعتمادها وتعميمها. والخطوة الأولى التي ينبغي اتخاذها هي دمج هذه الأفكار في خطط التعليم الوطنية، للدلالة على الالتزام بتعميم المنظور الجنساني في السياسات الخاصة بالتعليم وفي عملية تخطيط التعليم (UNESCO, 2018a).

وسعى الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم إلى تحديد ما إذا كانت الحكومات تدرس مدى فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المانحة في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم، وإن كانت تقوم بذلك، ما إذا كانت تأخذ علماً بأكثر الأنشطة نجاحاً لإدراجها في خطط التعليم الخاصة بها. وينبغي أن تشير هذه الخطط إلى الطريقة التي تعتمدها الحكومات اتباعها للتصدي لأبرز التحديات بغية تحقيق الأهداف الرئيسية. ومع أنه لا يتعين على هذه الخطط أن تذكر بالتفصيل الإجراءات المقرر تنفيذها، ينبغي لها أن تشير إلى البرامج التي ستمثل الوسائل الرئيسية لتحقيق الأهداف الواردة فيها وتكلفة هذه البرامج. وإذا كانت المعايير والمؤسسات والسياسات والبيئات وقواعد تخصيص الموارد التي تنطوي على عدم المساواة بين الجنسين تمثل عقبات رئيسية تعترض تحقيق أهداف التعليم الوطنية، فينبغي للخطوة أن توضح سبل تذليل هذه العقبات.

واستناداً إلى تنوع الأنشطة التي تستهلها وتمولها الجهات المانحة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، اختار الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم 20 بلداً تسجّل فيها أعلى مستويات التفاوت في المشاركة في التعليم، وذلك لتقييم ما إذا كانت خطط قطاع التعليم تقر بهذه الأولويات وتتضمن مؤشرات واضحة على التزامها بتلبية هذه الاحتياجات. وتناول التحليل خطط قطاع التعليم في 17 بلداً، وخطة التعليم الوطنية و4 خطط تعليمية على مستوى إحدى المقاطعات الاتحادية (باكستان)، واستراتيجية التعليم الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخطة التنمية الوطنية - أي خطة لا تقتصر على قطاع التعليم - في أنغولا.

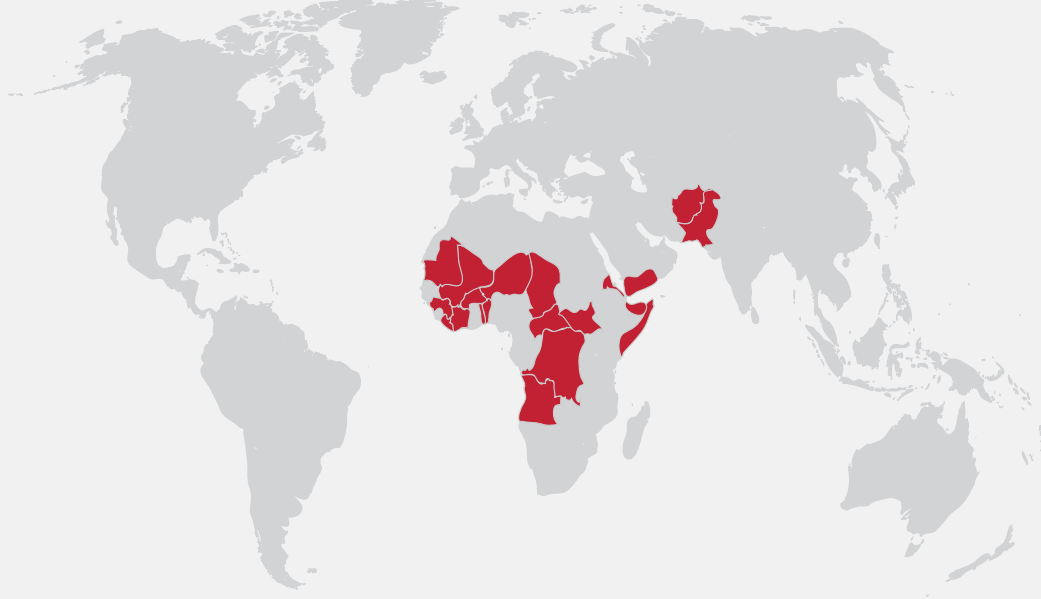
تقع البلدان في خمس مجموعات جغرافية متناثرة ومتجاورة إلى حد ما وهي: منطقة الساحل، وساحل أفريقيا الغربية، وأفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي ومحيطه، وجنوب آسيا (الشكل 16). واختيرت هذه البلدان استناداً إلى مؤشر التكافؤ بين الجنسين للنسب الإجمالية للقيود في مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي والمرحلة العليا من التعليم الثانوي، وتمت مقارنتها ببيانات عن التكافؤ بين الجنسين في معدلات إتمام هذه المراحل. ومما لا شك فيه أن أثر اختيار بلدان معينة دون غيرها كان ضئيلاً، لأن البيانات شحيحة في بعض الحالات. ويمكن أن تكون المعايير غير المتساوية إلى حد بعيد بين الجنسين والممارسات الإقصائية في مجال التعليم ما زالت سائدة في البلدان التي يسجّل فيها تفاوت صغير من حيث معدلات القيود في المدرسة.

وأصدرت الشراكة العالمية من أجل التعليم ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات مبادئ توجيهية لمخططي التعليم تتضمن معايير بشأن ما يمثل خطراً لقطاع التعليم مراعية للاعتبارات الجنسانية (GPE and UNGEI, 2017). وتشتمل المبادئ التوجيهية على قائمة من 19 سؤالاً بشأن 7 مجالات، تركز على ما إذا كانت الخطة (1) تسترشد بتحليل للمسائل الجنسانية، (2) وما إذا وضعت استناداً إلى عملية تشاور تشاركية ومراعية للاعتبارات الجنسانية مع الجهات المعنية، (3) وما إذا كانت تراعي الاستراتيجيات المتعلقة بالمسائل الجنسانية والدروس المستخلصة وتدمج الجانب الجنساني فيها، (4) وما إذا كانت تتوافر لها موارد مالية كافية، (5) وما إذا كانت مجسدة في الخطة التنفيذية، (6) وما إذا كانت تتوافر لها القدرات المؤسسية اللازمة، (7) وما إذا كانت معززة بعملية رصد وتقييم مراعيتين للاعتبارات الجنسانية.

وحاول هذا الاستعراض أن يعاين هذه الأسئلة قدر الإمكان، وإن أُجري ذلك على صعيد شامل في بعض الحالات. وتعدّ إجراء تقييم دقيق للتحقق من إجراء عملية تشاور تشاركية مراعية للاعتبارات الجنسانية، حتى عندما تضمنت الوثائق بعض المعلومات في هذا الشأن. فقد أشارت ليبيريا وتوغو إلى مشاركة الوزارات التي تعنى بالمسائل الجنسانية ومشاركة ممثلي مجموعات نسائية فيها، على سبيل المثال. وقدّم الصومال النسبة المئوية للإناث المشاركات في عملية التشاور. لكن مشاركة هذه الجهات المعنية لا تضمن سماع آرائها وأخذها في الاعتبار. أما تشاد، فاتبعت عملية شاملة للجميع، لكن ليس ثمة ما يؤكد ما إذا كانت مراعية للاعتبارات الجنسانية. وثمة بلدان أخرى، مثل جنوب السودان، لم تأت على ذكر تفاصيل إجراء عملية مراعية للاعتبارات الجنسانية لإعداد خططها، لكن هذا لا يعني أن التشاور لم يحدث. ولتقييم الوضع بصورة أفضل، كان يلزم الاتصال بجميع المشاركين، وهو ما كان

الشكل 16:

تركيز البلدان التي تسجل تفاوتاً كبيراً بين الجنسين في المشاركة في التعليم في مناطق جغرافية محددة
البلدان العشرة التي تم استعراض خطط قطاع التعليم فيها من زاوية المساواة بين الجنسين



المصدر: الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم

سيترتب عليه ثمن باهظ ليس على مستوى التكلفة فحسب بل أيضاً من الناحية العملية، بسبب طول الفترة الزمنية التي تستغرقها صياغة الخطط التي يعود بعضها إلى عام 2010.

ويصعب أيضاً تقييم توافر الموارد المالية الكافية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين لخطط قطاع التعليم. فميزانية خطة مالي، على سبيل المثال، ليست مفصلة بما يكفي لإجراء التقييم. وفي غينيا، تخصص ميزانية للأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ولكن لا تتوافر معلومات كافية لتقييم ما إذا كانت الميزانية مناسبة. ويتطلب هذا النوع من التحليل توافر معلومات ليس عن المبالغ المطلقة المخصصة في الميزانية فحسب، بل أيضاً عن تكاليف الوحدة، لتقييم ما إذا كانت واقعية ومستدامة، ولا سيما معلومات عن النفقات الفعلية وكيفية توزيعها. ولم تُدرج الخطط التنفيذية دوماً في خطط قطاع التعليم أو ملاحقها. وفي هذه الحالات، تم دراسة خطط البرامج أو أطر النتائج للتأكد مما إذا كانت تتضمن أنشطة متعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

وأخيراً وليس آخراً، فإن مدى توقع خطة قطاع التعليم ومراعاتها للأنشطة المرتبطة بالأنشطة التي بادرت إليها الجهات المانحة لا يثبتان بالضرورة أن الحكومات الوطنية اعتمدت هذه الأفكار. ومن الواضح أن بعض الخطط صيغت بمساعدة خارجية، مما أثار تساؤلات بشأن تولي البلد المعني زمام الأمور.

ويتطلب مراعاة الاعتبارات الجنسانية في خطط قطاع التعليم على مستوى الممارسة العملية وليس فقط على الورق أن تتضمن هذه الخطط برامج ومشاريع فعالة تدعمها الجهات المانحة وتتمحور حول المساواة بين الجنسين. واستعرض الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم ما إذا كانت الخطط تتضمن إجراءات تستجيب للمجالات الاثني عشر ذات الأولوية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم التي نوقشت في القسم السابق.

إهمال خطط قطاع التعليم للعديد من المجالات الرئيسية ذات الأولوية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين

كانت التحويلات النقدية والعينية من أكثر المجالات ذات الأولوية شيوعاً في خطط قطاع التعليم، فقد أُشير إليها في ثلاثة أرباع الخطط، مع أنه كان من الصعب تقييم النطاق الذي تشمله وحجم المساعدات. فمثلاً، تقترح "الخطة المرحلية لقطاع التعليم في تشاد للفترة 2018-2020" تقديم منح دراسية وإعانات مالية لاستخدام وسائل النقل ومجموعة أدوات وملابس وحقائب صغيرة تحتوي على مواد نظافة للفتيات. وتشير "خطة قطاع التعليم في جنوب السودان للفترة 2017-2022" إلى توفير منح إعانات للمدارس وفقاً لعدد التلاميذ وتحويلات نقدية للفتيات المقيدات في الصفوف العليا من مرحلة التعليم الابتدائي وفي التعليم الثانوي.

خلافاً لذلك، أُهملت بعض المجالات ذات الأولوية، وأبرزها إصلاح المناهج الدراسية والكتب المدرسية، ومشاركة الفتيات في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسلامة الطريق إلى المدرسة، التي ذكرها زهاء خمس البلدان. وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إزالة الأفكار النمطية الجنسانية من البرامج والكتب المدرسية؛ وتناولت بنين التوازن بين الجنسين في اختيار موضوعات الدراسة؛ وترمي الفعاليات على مستوى المجتمعات المحلية في أفغانستان إلى المساهمة في توفير الأمان.

ولا تسهل مقارنة جودة هذه الأمثلة ولا تتحول الإشارات البسيطة إلى الموضوعات المعنية بالضرورة إلى خريطة طريق واضحة المعالم. بيد أنه تبين، استناداً إلى هذا التحليل، أن بعض الخطط أكثر عمقاً من غيرها في تحليلاتها واستجاباتها للأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فقد استندت "الخطة المرحلية لقطاع التعليم في النيجر للفترة 2015-2016" إلى تحليل المسائل الجنسانية وتضمنت استراتيجيات تراعي هذه المسائل وإطاراً لنتائجها. وتضمنت اتخاذ إجراءات مثل إنشاء مراحيض غير مختلطة؛ وتوجيه الإناث نحو الفروع العلمية أو الصناعية للحصول على منح دراسية في التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعليم العالي؛ وتقديم منح دراسية قائمة على الجدارة إلى الفتيات المنتميات إلى أسر فقيرة، وتوفير مخصصات مدرسية للفتيات المستضعفات في مرحلة التعليم الثانوي، تشمل تحويلات نقدية وعينية؛ واتخاذ التدابير المناسبة لتوعية المجتمعات المحلية بأهمية تعليم الفتيات، تشمل وضع وحدات تعليمية بشأن المسائل الجنسانية في إطار برامج تدريب المعلمين والحملات الإذاعية في المناطق التي يشتد فيها اعتراض الزعماء الدينيين والتقليديين على تعليمهن.

وتميز "برنامج غينيا لتطوير قطاع التعليم للفترة 2015-2017" مواطن قوة من حيث تحليل المسائل الجنسانية ورصدها وتقييمها. وقد أعطى الأولوية لاستبقاء الفتيات في المدارس الابتدائية في المناطق حيث تُسجل أعلى معدلات التفاوت بين الجنسين، مع إدراك ضرورة اتخاذ تدابير فيما يتعلق بمرحلة التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعليم العالي. وتضمنت الأنشطة المقترحة فتح خط هاتفي في كل منطقة للإبلاغ عن حالات العنف في المدرسة؛ وإنشاء مدارس ثانوية عامة وتقنية للتميز مخصصة للفتيات؛ ودعم المقاصف المدرسية أو توسيعها، وتوفير وجبات غداء معلبة مجانية للفتيات.

وتتوخى "خطة قطاع التعليم في الصومال للفترة 2018-2020" وضع برامج للمنع الدراسية للفتيات اللواتي يستخدمن التحويلات النقدية المباشرة أو الهبات النقدية التي تقدّم إلى المدارس؛ وتوفير مرافق صحية غير مختلطة ومراعية للفوارق بين الجنسين؛ وتعيين معلمات في المدارس الثانوية في المناطق الريفية والمحرومة، باستخدام معادلات تقوم على الإنصاف وتقدم بدلات مشقة إلى المعلمين الذين يعملون في المناطق التي تشتد فيها المخاطر؛ وتنظيم أنشطة للتوعية الاجتماعية عبر برنامج "السفيرات الفتيات"، ولا سيما عبر ترويج الشخصيات النموذجية وإنشاء نوادٍ للفتيات، وإجراء حملات توعية سنوية للمجتمعات المحلية تستهدف الزعماء المحليين والمسؤولين الحكوميين.

أما على الطرف النقيض، فلم تقدّم أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وموريتانيا إلا بعض المعلومات القليلة بشأن اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم. ولا تقترح "الخطة المرحلية لقطاع التعليم في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة 2014-2017" أي خطوات هامة لتحسين تعليم الفتيات باستثناء إمكانية إلغاء الرسوم المدرسية لجميع الأطفال في المرحلة الابتدائية وتعيين المزيد من المستشارات التربويات لمرحلة التعليم الابتدائي. ولا تقترح "خطة قطاع التعليم في موريتانيا للفترة 2011-2020" إلا ثلاث دراسات لبحث أسباب عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والإجراءات التصحيحية في هذا الصدد، وثلاث حملات للتوعية تشمل ثلاث مناطق.

ويلزم لخطط قطاع التعليم أن تحرص على وجود رؤية واضحة وأولويات مشتركة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين في التعليم في البلدان التي تكون فيها كفة الميزان ليست في صالح الفتيات. ويجب تبيان الأنشطة التي تتطوي على قدرة محققة لتوسيع نطاقها ورعايتها ودعمها من أجل اعتمادها على الصعيد القطري. ويجب أن تحدد هذه الخطط سبل إدماج هذه الأنشطة في الآليات الحكومية للتمويل والإدارة. وينبغي أن تؤخذ تبعاتها من حيث التكلفة والرصد في عين الاعتبار.

الخلاصة

لقد أُحرز تقدم كبير على درب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وهذا دليل على أن الالتزامات الدولية يمكن أن تحفز البلدان على العمل على الصعيد الوطني. بيد أن هذا التقرير أظهر أن هذا التقدم وهمي في بعض الأحيان. فمتوسط معدلات التكافؤ يخفي في بعض الحالات استمرار التفاوت بين البلدان وداخلها. وما يثير القلق أكثر هو أن التقدم في مجالات ظاهرة، مثل مستوى القيد في المدارس، يتناقض مع التقاعس عن العمل في مجالات أقل ظهوراً. فلا يتلقى إلى قليل من المعلمين تدريباً بشأن كيفية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قاعات الدراسة. وما برحت بعض البلدان تمنع الفتيات الحوامل من ارتياد المدرسة. وتسجّل البلدان القليلة التي تمتلك بيانات مصنفة بحسب الجنس عن مديري المدارس مستويات تفاوت عالية من حيث تبوؤ النساء مناصب قيادية في قطاع التعليم. وتعاني الفتيات والنساء في الحالات الشائكة، ومنها حالات الهجرة والنزوح، من الإجحاف بسبب المعايير السلبية والضارة الشائعة منذ أمد طويل.

وتمثل الهدف من هذا التقرير، باستخدام إطار الرصد العام للمساواة بين الجنسين في التعليم، في الجمع بين مختلف جوانب مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين، داخل نظام التعليم وخارجه، عبر دراسة المدخلات والمخرجات والنواتج. ومع أن البيانات لا تزال شحيحة في العديد من المجالات، حاول التقرير أن يحدد بوضوح التقدم الذي يمكن أن يُحرز في مجالات شتى. وتمثل الغرض من استخدام هذا النهج في حث البلدان على النظر إلى أبعد من مجرد مؤشرات التكافؤ التي تظل تصوّر في بعض الأحيان الصورة الظاهرية للقضايا الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم. وبيّن استعراض مشاريع وبرامج الجهات المانحة ازدياد الوعي لدى الهيئات المعنية بضرورة تصميم الأنشطة المعدّة للمساعدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذها على نحو مدروس بدقة.

وفضلاً عن هذه المسألة، ركّز التقرير على الأسئلة التالية: هل البرامج الممولة من المساعدات تمهد الطريق كما ينبغي ليتسنى للحكومات اعتماد المبادرات الناجحة؟ وفي الحالات التي تقي فيها البرامج بالشروط اللازمة لتوسيع نطاقها، هل تحيط الحكومات علماً بها وتحاول دمجها في السياسات الوطنية؟ ومع أنه يلزم توافر المزيد من البيانات لتقديم إجابات شافية عن هذه الأسئلة، ثمة مؤشرات تعيد بأن على الجانبين تحسين أدائهما. ولا يُصنّف إلا القليل من البرامج التي تمولها الجهات المانحة تصميمًا خاصاً من حيث تكاليف الوحدة ونظرية التغيير وتقييم النتائج للتمكين من توسيع نطاقها. وفي الحالات التي تُستوفى فيها هذه الشروط، يبدو أن قلة من الحكومات مستعدة وعازمة على تحويل المشاريع التجريبية إلى برامج وطنية.

ويقدم التقرير عن المسائل الجنسانية لعام 2019 التوصيات التالية:

- يلزم على البلدان الموافقة على تحسين رصدها لمدى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وذلك وفقاً للإطار المستخدم في التقرير العالمي لرصد التعليم. ويقدم التفاوت في التحصيل العلمي والنتائج الدراسية، وخصوصاً عند تفصيله بحسب خصائص معينة مثل الفقر والموقع الجغرافي، انطباعاً أولياً إيجابياً عن الوضع الحالي والاتجاهات السابقة ولكنه لا يكفي لتوجيه العمل. وينبغي الاسترشاد بعمليات الرصد المحسّنة لإجراء عمليات تحليل للمسائل الجنسانية في خطط التعليم وميزانياته.
- تحتاج الجهات المانحة إلى أطر محدّثة للسياسات بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم وإلى أن تحذو حذو بلدان رائدة في هذا المجال مثل أستراليا وكندا. ولكن هذا الأمر هو نقطة انطلاق ليس إلا. فيتعين أن تركز البرامج على السؤال الرئيسي وهو كيفية تحويل المشاريع المثيرة للاهتمام والمبتكرة إلى سياسات وطنية. ويقتضي احترام مبادئ فعالية المساعدات والتنسيق بين الجهات المانحة من الهيئات المعنية ضمان استدامة المشاريع، وتنمية القدرات على تنفيذها، وتقييمها، بحيث يتم تبيان الممارسات الجيدة وتعميمها على وجه السرعة.
- ينبغي للبلدان التي تسجّل مستويات تفاوت عالية بين الجنسين ألا ترى في خططها الخاصة بقطاع التعليم مجرد إجراء لتلبية مطالب الجهات المانحة والحصول على المساعدات. بل يتعين عليها أن تدرك أن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التخطيط لقطاع التعليم تقع في صميم التزامها بضمان توفير تعليم شامل وعادل وعالي الجودة للجميع بحلول عام 2030، وأن تستند إلى هذه الخطط لتسريع خطى تقدمها على درب تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ندى*، فتاة سورية في سن الرابعة عشرة، حُرمت من القيد في المدرسة ثلاث مرات لأنها تعاني من مشاكل جسدية وعقلية. لكنها لم تستسلم قط ومضت تحاول العثور على مدرسة تقبلها. وأخيراً، أثمرت محاولاتها وعثرت على مدرسة عندما كانت في العاشرة من عمرها.

المصدر: نور وحيد/منظمة أنقذوا الأطفال



إطار رصد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم

أُحرز تقدم حقيقي في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، مع أن المعدلات العالمية أو الإقليمية في هذا الصدد قد حجبت التفاوت المستمر بين الجنسين على الصعيد القطري وداخل البلدان لدى فئات محددة، مثل الفقراء. لكن المساواة بين الجنسين في مجال التعليم هي مسألة أوسع نطاقاً بكثير. ومع أن نص الغاية 4-5 لأهداف التنمية المستدامة لا يتطرق إلى المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، فإن إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 يعترف بوضوح بالمساواة بين الجنسين بوصفها مبدأً من المبادئ التوجيهية التي ترتبط بتحقيق الحق في التعليم، مشيراً إلى ضرورة تمكين الفتيات والفتيان والنساء والرجال "في التعليم ومن خلاله" على قدم المساواة.

ومع أن تحقيق المساواة بين الفتيات والفتيان على صعيد الانتفاع بالتعليم هو خطوة أولى حاسمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والحق الأساسي في التعليم للجميع، فإن المدارس قد تعيد إنتاج عدم المساواة القائمة بين الجنسين عوضاً عن التصدي لها. وقد يتجلى هذا النموذج من خلال سلوك المعلمين وتباين التوقعات من الطلاب والطالبات والتفاعل مع كل منهما، والقواعد السائدة في مجموعات الأقران، والمنهج الدراسي (سواء أكان يتناول المسائل الجنسانية بوضوح أم لا)، وتوزيع الموارد التعليمية، وبنية المدرسة وتنظيمها وإدارتها.

ومن ثم لا ينطوي التعليم من أجل المساواة بين الجنسين على الحد من التفاوت في نسبة الالتحاق بالتعليم وإتمامه فحسب، بل يشمل بناء المعارف والمهارات اللازمة لتمكين الفتيات والفتيان المحرومين، وفقاً لما تقتضيه الظروف. ويتعين على الطلاب والمعلمين التفكير في القواعد والأعراف القائمة وتشجيعهم على تغييرها. ويجب أيضاً تناول التمييز والعنف الجنسين. وينبغي توفير الدعم للأخذ بخيارات لعيش حياة صحية، ويشمل ذلك الخيارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن تحقيق هذه الغايات من خلال جملة من التدابير منها وضع برامج لتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية.

وسعيًا إلى تلبية هذه الاحتياجات، يستخدم التقرير العالمي لرصد التعليم إطار رصد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، الذي يحدد ستة مجالات للرصد (انظر الشكل 1). ويتضمن هذا الإطار مؤشرات متنوعة لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في كل مجال من المجالات الستة باستخدام البيانات المتاحة والقابلة للمقارنة على الصعيد العالمي في معظم الأحيان (انظر الجدول 1-أ).

- 1- **الفرص في مجال التعليم.** يركز هذا المجال بصورة رئيسية على التكافؤ بين الجنسين في عمليات المشاركة والتعلم. وقد اعتمد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مؤشر التكافؤ لرصد الجوانب الجنسانية لل غاية 4-5، وهو ما يوسع نطاق استخدامه بحيث يتجاوز نسب القيد في المدارس ويشمل جميع مؤشرات التعليم، ومنها نتائج التعلم.
- 2- **المعايير والقيم الجنسانية.** هنالك مؤشرات واضحة بشأن المعايير تركز على العوامل المرتبطة بالسياق التي تؤثر تأثيراً مباشراً في المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وتشمل هذه المؤشرات معدل زواج الأطفال، والآراء المعرب عنها في الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن القيم فيما يتعلق بتعليم المرأة والفرص المتاحة لها ما بعد التعليم، ونسبة انتشار العنف الذي يمارسه الشريك الحميم مرة واحدة على الأقل في العمر.
- 3- **المؤسسات خارج نظام التعليم.** توفر التقارير الوطنية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة معلومات عن التشريعات التي تحظر التمييز المستند إلى الجنس. ويستند مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين إلى القوانين الرسمية والعرفية التي تحد من انتفاع المرأة والفتاة بالحقوق والعدالة وفرص التمكين في 180 بلداً.
- 4- **القوانين والسياسات الخاصة بالتعليم.** هنالك معايير لتقييم مراعاة خطط قطاع التعليم للاعتبارات الجنسانية. ويمثل مدى حماية القوانين والسياسات الوطنية للمراهقات الحوامل وتيسير تعليمهن مؤشراً على الالتزام بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم. أما النسبة المئوية للمدارس التي توفر تعليم المهارات الحياتية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية فتمثل مؤشراً معتمداً في إطار المؤشرات المواضيعية لهدف التنمية المستدامة 4.
- 5- **نظم التعليم.** يمكن اتخاذ تدابير مختلفة لتقييم المساواة بين الجنسين في البيئات التعليمية (مثل المياه والصرف الصحي، والعنف الجنساني في البيئة المدرسية)، وعلى صعيد المعلمين والتدريس (مثل نسبة المعلمات في المناصب القيادية والإدارية، وإعداد المعلمين بشأن القضايا الجنسانية)، والشؤون المالية (مثل نسبة المساعدات المخصصة للتعليم التي تستهدف المساواة بين الجنسين).

6 - **نواتج التنمية.** التعليم هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في سائر نواتج التنمية، مثل الفرص الاقتصادية وفرص العمل (معدلات المشاركة في القوى العاملة بحسب الجنس مثلاً)، والمشاركة والقيادة في المجال السياسي (نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس التشريعية مثلاً)، والصحة والرفاه (نسبة النساء البالغات اللواتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن رعاية الصحة الإنجابية مثلاً).

الجدول الإحصائية

يتواصل العمل على وضع تدابير جوهرية أفضل لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. ويجري في الوقت الراهن العمل على تبادل الاستراتيجيات لإحراز التقدم على الصعيد العالمي في مجال القياس، بمشاركة عدة هيئات منها معهد اليونسكو للإحصاء، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويُقدّم الجدولان الإحصائيان التاليان للإسهام في هذه المناقشة. ويتناول الجدول الإحصائي 1 المجال الأول لإطار رصد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، في حين يشمل الجدول الإحصائي 2 مؤشرات مختارة بشأن المجالات الأربعة التالية. وتوفر الملاحظات المصنفة بحسب المؤشر تعاريف لتفسير البيانات (انظر الجدول أولاً-2).

أما مصدر البيانات فهو قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، ما لم يذكر خلاف ذلك في الحواشي. وقد استُمدت أحدث بيانات معهد اليونسكو للإحصاء الواردة في الجداول من بيانات التعليم الصادرة عن المعهد في شباط/فبراير 2019، التي تحيل إلى العام الدراسي أو السنة المالية المنتهية في عام 2018، أي العام الدراسي 2018/2017 للبلدان التي يتخلل فيها العام الدراسي سنتين تقويميتين متتاليتين، وعام 2018 للبلدان التي يطابق فيها العام الدراسي السنة التقويمية. وتتوافق بيانات التعليم المقدمة إلى معهد اليونسكو للإحصاء مع التصنيف الدولي الموحد للتعليم (إسكد) المنقح في عام 2011. ويمكن أن تكون لدى البلدان تعاريف خاصة بها لمراحل أو مستويات التعليم لا تطابق تصنيف إسكد لعام 2011. وقد تتجم الفروق الموجودة بين إحصاءات التعليم المقدمة على الصعيدين الوطني والدولي عن استخدام مستويات التعليم المعرّفة على الصعيد الوطني عوضاً عن التعريف المعتمد في تصنيف إسكد، فضلاً عن الفروق المتعلقة بالسكان المذكورة آنفاً.

وتضم الجداول الإحصائية 209 بلدان وأقاليم كلها دول أعضاء في اليونسكو أو أعضاء منتسبون إليها. ويقوم معظمها بتقديم بياناتها إلى معهد اليونسكو للإحصاء باستخدام استبيانات نموذجية يصدرها المعهد نفسه. ويجمع معهد اليونسكو للإحصاء بيانات التعليم فيما يخص 49 بلداً من خلال استبيانات مشتركة بين معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات). وتستخدم الجداول الإحصائية، فيما يخص المجموعات الإقليمية (المناطق)، التصنيف الإقليمي الذي وضعته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لأغراض عرض البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع بعض التعديلات. ويضم التصنيف الذي وضعته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة كل الأقاليم، سواء أكانت كيانات وطنية مستقلة أم أجزاء من كيانات أكبر. ولا تحتوي قائمة البلدان المدرجة في الجداول الإحصائية مع ذلك إلا على الدول الكاملة العضوية في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها، فضلاً عن برمودا، وجزر تركس وكايكوس، والدول غير الأعضاء التي كانت مدرجة في الجداول الإحصائية الخاصة بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. ولا يجمع معهد اليونسكو للإحصاء بيانات عن جزر فارو، فلا يشمل التقرير العالمي لرصد التعليم هذا الإقليم مع أنه يتمتع بصفة عضو منتسب إلى اليونسكو.

الجدول أولاً-1:

مؤشرات مختارة من إطار رصد المساواة بين الجنسين في التعليم

مؤشر هدف التنمية المستدامة	المجال والمؤشر	الجدول الإحصائية
1	الفرص في مجال التعليم	
1-5-4	المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين	
(2-3-4)	• نسبة القيد الإجمالية بحسب مرحلة التعليم	نعم
(5-1-4)	• معدل الإتمام بحسب مرحلة التعليم	نعم
	• معدل الانتقال (من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مثلاً)	
(1-1-4)	• نسبة الأطفال والشباب الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، (2) الرياضيات (الصف الثاني/الثالث، نهاية المرحلة الابتدائية، نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي)	نعم
(2-6-4)	• معدل القرائية لدى الشباب والكبار	
(2-4-4)	• الكبار الملمون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
	• نسبة الإناث في البرامج التقنية والمهنية في التعليم الثانوي	
	• نسبة الإناث في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي	نعم
2	المعايير والقيم الجنسانية	
	البالغون الذين يوافقون على بيانات من النوع التالي:	
	• "التعليم الجامعي أكثر أهمية للفتيان منه للفتيات"	
	• "أهم دور يتعين على المرأة الاضطلاع به هو رعاية الأسرة"	
	• "يسفر عمل المرأة المدفوع الأجر عن معاناة الأطفال"	نعم
1-3-5	النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة واللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة	نعم
	النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة واللواتي أنجبن مواليد أحياء في سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة	نعم
	النسبة المئوية للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة والذين يؤدون الأعمال المنزلية مدة 28 ساعة أو أكثر في الأسبوع بحسب الجنس	نعم
	النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة المنخرطين في عمالة الأطفال بحسب الجنس	نعم
3	المؤسسات	
	الوضع من حيث عدد عمليات التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية الملزمة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستثناءات	نعم
	الأحكام العامة المتعلقة بعدم التمييز المستند إلى الجنس في الدساتير الوطنية	
1-1-5	الأطر القانونية القائمة من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	
4	القوانين والسياسات الخاصة بالتعليم	
	خطم قطاع التعليم المراعية للاعتبارات الجنسانية	
	إدراج موضوعات المساواة بين الجنسين (التمييز بين الجنسين، والأدوار الجنسانية، والعنف الجنساني، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية) في المناهج الدراسية والكتب المدرسية	
	القوانين والسياسات التي تحمي المراهقات الحوامل وتيسر تعليمهن	
	القوانين والسياسات التي تتناول العنف الجنساني في البيئة المدرسية	
	القوانين والسياسات التي تحمي الأطفال من عمالة الأطفال وأثرها في التعليم	
2-7-4	النسبة المئوية للمدارس التي توفر تعليم المهارات الحياتية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية	نعم
5	نظم التعليم	
	البيئات	
1-4	النسبة المئوية للمدارس حيث تتوفر مرافق الصرف الصحي الأساسية المناسبة، ومنها المراحيض المنفصلة للفتيان والفتيات	نعم
2-4	النسبة المئوية للطلاب الذين يتعرضون للتسلط، والعقوبات الجسدية، والمضايقة أو التحرش، والعنف، والتمييز الجنسي والاعتداء الجنسي بحسب الجنس	نعم
	المعلمون والتدريس	
	النسبة المئوية للمعلمين بحسب الجنس ومستوى التعليم	
	النسبة المئوية لأصحاب المناصب القيادية والمديرين بحسب الجنس ومستوى التعليم	نعم
	النسبة المئوية للمعلمين الذين يتلقون التدريب بشأن القضايا الجنسانية	
	الشؤون المالية	
	التحويلات النقدية المشروطة بالحضور في المدرسة والمصنفة بحسب الجنس	
	النسبة المئوية للمساعدات المخصصة للتعليم التي تستهدف المساواة بين الجنسين بحسب الجهة المانحة	
6	النواتج	
	معدل مشاركة السكان من سن 15 سنة وما فوق في القوى العاملة بحسب الجنس	
	الفرق في الأجور بين الجنسين بحسب المهنة	
1-2-5	نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللواتي يبلغن 15 سنة وما فوق واللواتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي ارتكبهن عشيرهن خلال الاثني عشر شهراً الماضية	
2-2-5	نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللواتي يبلغن 15 سنة وما فوق واللواتي تعرضن لعنف جنسي ارتكبه شخص غير العشير خلال الاثني عشر شهراً الماضية	
1-5-5	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس التشريعية الوطنية والحكومات المحلية	
2-5-5	نسبة النساء والرجال في المناصب الإدارية	
1-6-5	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستتيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية	

الجدول أولاً-2:

ملاحظات بشأن المؤشرات الواردة في الجداول الإحصائية

المؤشر	
الجدول 1	
	<p>المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين، بحسب المؤشر</p> <p>مؤشر التكافؤ بين الجنسين هو نسبة القيمة الخاصة بالإناث إلى القيمة الخاصة بالذكور في مؤشر معين. وإذا كانت القيمة الخاصة بالإناث أقل من القيمة الخاصة بالذكور أو مساوية لها، يكون المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين (GPIA) مساوياً لمؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI). وإذا كانت القيمة الخاصة بالإناث أعلى من القيمة الخاصة بالذكور، يُحسب المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين على النحو التالي: $GPIA = 2 - 1/GPI$، ويضمن ذلك أن تكون قيمة المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين قيمة مناظرة تقارب 1 وتظل في مجال يتراوح بين صفر و2. وتشير قيمة المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين البالغة 1 إلى التكافؤ بين الإناث والذكور.</p>
ألف	<p>المعدل الإجمالي للقيود في المدارس بحسب مرحلة التعليم، في عام 2018 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات</p> <p>مجموع الطلاب المقيدون في مرحلة تعليم محددة، بغض النظر عن العمر، مسجل بالنسبة المئوية لسكان في الفئة العمرية المحددة رسمياً لكل مرحلة من مراحل التعليم. ويمكن أن تتجاوز نسبة القيد الإجمالية 100% بسبب الالتحاق المبكر أو المتأخر بالتعليم و/أو بسبب الرسوب وإعادة.</p> <p>المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.</p>
باء	<p>معدل الإتمام، بحسب مرحلة التعليم، في الفترة 2013-2018</p> <p>النسبة المئوية للأطفال الذين تفوق أعمارهم بمقدار ثلاث إلى خمس سنوات السن الرسمية للدخول إلى الصف الأخير من مرحلة تعليم محددة والذين وصلوا إلى الصف الأخير من تلك المرحلة. فعلى سبيل المثال، يتمثل معدل إتمام المرحلة الابتدائية في بلد تمتد فيه مرحلة التعليم الابتدائي لمدة 6 سنوات، وتبلغ فيه السن الرسمية للقبول في الصف الأخير من هذه المرحلة 11 عاماً، في النسبة المئوية لمن بلغ الصف السادس من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و16 عاماً.</p> <p>المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.</p>
جيم	<p>النسبة المئوية للطلاب الذين بلغوا الحد الأدنى للكفاءة، بحسب مرحلة التعليم، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات</p> <p>يُعرف الحد الأدنى للكفاءة في القراءة والرياضيات تعريفاً مختلفاً في كل تقييم. وينبغي توخي الحذر عند تفسير البيانات لأنه لا يمكن المقارنة بين مختلف عمليات التقييم. وفي حال عدم وجود عمليات تقييم للتحصيل الدراسي في الصف المقترح في المؤشر، يستعاض عنها بنتائج دراسات استقصائية عن التحصيل الدراسي في الصف الأدنى أو الأعلى من الصف المقترح في المؤشر.</p> <ul style="list-style-type: none"> القراءة في نهاية المرحلة الابتدائية وفي نهاية المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي الرياضيات في نهاية المرحلة الابتدائية وفي نهاية المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي <p>المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء استناداً إلى عمليات التقييم الوطنية والدولية.</p>
دال	<p>النسبة المئوية لخريجات التعليم العالي، في عام 2018 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات</p> <ul style="list-style-type: none"> في برامج الهندسة والصناعة والإنشاءات في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال <p>المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.</p>

الجدول 2	
ألف	<p>المعايير الجنسانية: التصورات</p> <p>النسبة المئوية للأشخاص الذين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن "التعليم الجامعي أكثر أهمية للفتيان منه للفتيات"</p> <p>المصدر: حسابات تقرير فريق التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى الدورة السادسة للدراسة الاستقصائية العالمية بشأن القيم (2010-2016).</p>
باء	<p>المعايير الجنسانية: عمالة الأطفال</p> <p>المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين للنسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة المنخرطين في عمالة الأطفال</p> <p>المصدر: اليونيسف (2010-2017) https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2015/12/Child-labour-database_Nov-2017.xls</p>
جيم	<p>المعايير الجنسانية: الزواج المبكر</p> <p>النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة واللواتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة</p> <p>المصدر: اليونيسف (2010-2017) https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2015/12/Child-marriage-database_Mar-2018.xlsx</p>
دال	<p>المعايير الجنسانية: الولادات المبكرة</p> <p>النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة اللواتي لديهن أطفال أو أنهن حوامل حالياً</p> <p>المصدر: البنك الدولي</p> <p>https://datacatalog.worldbank.org/teenage-pregnancy-and-motherhood-women-ages-15-19-who-have-had-children-or-are-currently-pregnant-q2</p>

الجدول أولاً-2: تابع

المؤشر	هـاء
	<p>المؤسسات خارج نظام التعليم: التشريعات الدولية تصنيف البلدان بحسب مستوى التصديق على المعاهدات الثلاث التي تتناول المساواة بين الجنسين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة • الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية <p>وضمّت البلدان وفقاً لذلك على النحو التالي:</p> <p>الفئة 1: الدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلا أي تحفظ</p> <p>الفئة 2: الدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإما في الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p> <p>الفئة 3: الدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب</p> <p>الفئة 4: الدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتحفظ، وإما في الاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p> <p>الفئة 5: الدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتحفظ</p> <p>الفئة 6: ليست الدولة طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</p> <p>المصدر: مبادرة الحق في التعليم (2018).</p>
	<p>القوانين والسياسات الخاصة بالتعليم: التربية الجنسية النسبة المئوية للمدارس التي تعلم المهارات الحياتية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وتوفر التربية الجنسية، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.</p>
	<p>نظم التعليم: العنف الجنساني في البيئة المدرسية المؤشر المعدل للتكاثر بين الجنسين لنسبة الطلاب الذين يتعرضون للتسلط، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.</p>
	<p>نظم التعليم: المعلمون النسبة المئوية للمعلمات، في عام 2017 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.</p>
	<p>نظم التعليم: المديرون الفرق في النسبة المئوية لمعلمات المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي والمدرسات (2010-2013). تدل النتيجة الإيجابية على أن نسبة المعلمات أعلى من نسبة المدرسات. المصدر: حسابات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم استناداً إلى الدراسة الاستقصائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدريس والتعلم وغيرها من الدراسات الاستقصائية الوطنية.</p>
	<p>نظم التعليم: الصرف الصحي النسبة المئوية للمدارس الثانوية الخالية من مرافق الصرف الصحي (عدم وجود مرفق أو أنه غير محسن)، في عام 2016 أو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات المصدر: برنامج الرصد المشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية https://washdata.org/report/jmp-2018-wash-in-schools-final.</p>

الجدول 1: الفرص في مجال التعليم

البلد أو الإقليم	الف			باء			جيم			دال		
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة القيد الإجمالية			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة الإتمام			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لبلوغ الحد الأدنى من الكفاءة			خريجات التعليم العالي (%)		
	المرحلة الثانوي	المرحلة الدنيا	المرحلة العليا	المرحلة الثانوي	المرحلة الدنيا	المرحلة العليا	المرحلة الثانوي	المرحلة الدنيا	المرحلة العليا	الرياضيات	القراءة	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى												
أنغولا	0.86	0.59	0.79	0.89	0.76	0.65	38	22
بنين	0.94	0.85	0.53	0.83	0.51	0.46	1	0.97	55	55
بوتسوانا	0.97	0.95	1.11	1.19
بوركينافاسو	0.98	1.04	0.7	0.9	0.96	18
بوروندي	1	1.16	0.82	1.16	0.8	0.84	1.11	1.18	27	8
كوت ديفوار	0.93	1.01	1.19	38	22
كابو فيردي	0.9	0.88	0.82	0.97	0.9	0.78	1.06	1.15
الكامرون	0.76	0.68	0.58
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.78	0.5	0.38	0.78	0.55	0.37	0.64	0.78
تشاد	0.96	1.04	1.09
جزر القمر	0.9	1.1
الكونغو	0.91	0.77	0.7	0.88	0.62	0.82	0.79	1.05
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.99	0.66	0.62	0.93	0.84	0.7	37	10
جيبوتي	0.89	0.84	0.82
غينيا الاستوائية	0.99	1.03
إريتريا	0.86	0.88	0.94	0	28
إسواتيني	0.92	1	0.95	1.17	1.13	1.07
إثيوبيا	0.91	0.89	0.98	1.03	1.12	1.18
غابون
غامبيا	1.08	1.1	...	0.94	0.96	0.85
غانا	1.01	1	0.93	1.05	1	0.84	0.94	1	11	14
غينيا	0.82	0.67	0.63
غينيا - بيساو	0.8	0.69	0.52
كينيا	1	1.01	...	1.06	1.12	0.85	1.03	1.06	30	19
ليسوتو	0.97	1.25	1.3	1.33	1.46	1.32	23	21
ليبيريا	0.92	0.81	0.74	0.9	0.8	0.53
مدغشقر	1	1.04	0.94	23	19
ملawi	1.03	0.99	0.75	1.18	0.92	0.84
مالي	0.89	0.87	0.69	0.84	0.75	0.6	1.02	0.93
موريتانيا	1.05	0.97	0.93	0.86	0.73	0.57	41	12
موريشيوس	1.02	1	1.13
موزمبيق	0.93	0.95	0.82	27	24
ناميبيا	0.97	1.06	...	1.11	1.23	1.1	43	34
النيجر	0.87	0.76	0.64	0.68	0.85	42	14
نيجيريا	0.94	0.92	0.88	0.98	0.84	0.79
رواندا	0.99	1.13	1.07	1.22	1.16	0.84	35	25
ساوتومي وبرينسيبي	0.96	1.09	1.19	1.07	1.08	1.43
السنغال	1.14	1.11	1.02	1.02	0.9	0.66	0.93	0.98
سيشيل	1.01	0.98	1.18	33	29
سيراليون	1.01	0.99	0.88	1.05	0.66	0.74
الصومال
جنوب أفريقيا	0.96	1.05	1.11	37	32
جنوب السودان	0.71	0.59	0.45
توغو	0.95	0.78	0.58	0.89	0.64	0.49	0.95	1.1
أوغندا	1.03	1.07	0.87	0.79	0.85	1.01
جمهورية تنزانيا المتحدة	1.02	1.03	0.67	1.1	0.86	0.69
زامبيا	1.02	0.97	...	1.03	0.88	0.68
زيمبابوي	0.98	1.04	0.93	1.03	1.01	0.77	46	20
شمال أفريقيا وغرب آسيا												
الجزائر	0.95	54	41
أرمينيا	1	1.02	1.1	1	1.05	1.25	1.01	31	12
أذربيجان	1.02	1	47	28
البحرين	1	1.01	1.01	1.13	...	48	33
قبرص	1	0.99	0.99	...	0.99	1.1	1.23	...	31	33
مصر	1	1	0.96	1.01	1.02	0.96	1.08	...	37	21
جورجيا	1.01	1	1.03	...	1	1	1.11	1.28	25	17
العراق
إسرائيل	1.01	1.01	1.02	1	1.11
الأردن	...	0.99	1.15	1.16	1.32

الجدول 1: تابع

البلد أو الإقليم	جيم						باء			ألف		
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لبلوغ الحد الأدنى من الكفاءة						مؤشر التكافؤ بين الجنسين			مؤشر التكافؤ بين الجنسين		
	خريجات التعليم العالي (%)		نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي		نهاية التعليم الابتدائي		نسبة الإتمام			نسبة القيد الإجمالية		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الهندسة	الرياضيات	القراءة	الرياضيات	القراءة	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	
الكويت	25	...	1.07	1	
لبنان	0.97	1.1	1	0.98	0.92	
ليبيريا	
المغرب	46	45	1	0.95	0.86	0.95	
عمّان	39	74	1.23	1.02	0.92	1.03	
فلسطين	32	48	1.28	1.14	1.01	1.25	1.05	1	
قطر	37	38	1.06	1.25	1.33	1.05	0.99	
المملكة العربية السعودية	6	46	1.15	0.76	0.79	0.98	
السودان	46	0.83	1.02	0.97	1.06	0.98	0.94	
الجمهورية العربية السورية	44	57	1.1	0.97	0.97	
تونس	45	61	0.87	1.22	1.21	0.98	0.97	
تركيا	27	34	1.03	1.16	1.01	...	1.05	0.96	0.99	0.94	1.02	
الإمارات العربية المتحدة	35	58	1.1	1.24	0.89	0.98	0.97	
اليمن	0.64	0.73	0.78	0.7	0.75	0.87	
وسط وجنوب آسيا												
أفغانستان	4	0.45	0.52	0.6	0.55	0.59	0.69	
بنغلاديش	46	28	0.84	1	...	1.01	0.82	1.02	1.11	1.05	1.07	
بوتان	25	0.99	1.13	1	
الهند	31	50	0.85	0.96	1	0.97	1.05	1.14	
جمهورية إيران الإسلامية	20	42	1.05	1.04	0.99	1.03	
كازاخستان	29	39	1.02	1.13	1	...	1.02	1	1.01	1.01	1.02	
قيرغيزستان	30	45	1.03	1.02	1	1.02	0.99	0.99	
الملايكا	0.97	1	
نيبال	14	0.95	0.98	1.13	1.07	1.06	
باكستان	1.03	1.04	0.76	0.85	0.86	
سري لانكا	26	39	1.12	1.11	0.99	0.99	
طاجيكستان	0.75	0.97	0.99	
تركمانستان	1.03	1	1	0.91	0.99	0.98	
أوزبكستان	0.99	0.99	0.98	
شرق وجنوب شرق آسيا												
بروني دار السلام	48	46	1.03	0.99	0.99	
كمبوديا	15	8	1.22	1.3	0.97	0.96	1.12	0.99	1.08	
الصين	1	1.06	1.15	1.08	1.02	1.05	1.01	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	17	36	1.02	1	1	
هونغ كونغ، الصين	1.02	1.07	0.96	0.95	0.98	
إندونيسيا	23	35	1.06	1.2	1.04	1.02	0.96	
اليابان	14	1.01	1	1	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	17	35	0.91	0.95	0.97	
ماكاو، الصين	14	19	1.03	1.09	1.05	0.95	0.99	
ماليزيا	32	45	1.06	1.22	1.08	1.01	1.01	
منغوليا	32	31	1.26	1.05	1.01	1.06	0.99	0.98	
ميانمار	1.33	1.03	1.03	1.18	1.05	0.95	
الفلبين	24	48	1.22	1.25	1.12	1.14	1.07	0.97	
جمهورية كوريا	21	29	1.05	1.11	1	1.01	1	
سنغافورة	27	33	1.01	1.05	1	0.98	1	
تايلاند	17	48	1.03	1.22	1.19	1.12	1	1.02	0.9	
تيمور - ليشتي	1.1	1.1	1.1	1.09	1.07	0.97	
فيتنام	37	26	1.04	1.1	...	1.17	1.06	1.01	...	1.01	1	
أوقيانوسيا												
أستراليا	23	19	1	1.1	1.02	1.04	0.9	0.88	1	
جزر كوك	1.2	0.96	0.94	
فيجي	1.04	0.99	
كيريباتي	1.13	1.06	
جزر مارشال	1.16	1.06	1.02	
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	1.03	1	
ناورو	1.08	1.01	1.03	
نيوزيلندا	29	23	1	1.1	1.12	0.99	1	

الجدول 1: تابع

البلد أو الإقليم	الف			باء			جيم			دال		
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة القيد الإجمالية			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة الإتمام			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لبلوغ الحد الأدنى من الكفاءة			خريجات التعليم العالي (%)		
	الابتدائي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	الابتدائي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	القراءة	الرياضيات	نهاية التعليم الابتدائي	نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التكنولوجيا والإتصالات	الهندسة
نيوي	0.86	0.98	0.95
بالاو	1.05	1.04	0.96
بابوا غينيا الجديدة	0.64	0.82	0.91
ساموا	1.14	1.02	1
جزر سليمان	...	1.06	0.99
توكيلاو	1.56	0.89	0.88
تونغا	1.17	1.02	0.97
توفالو	1.23	1.2	0.97
فانواتو	1.08	1.05	0.98
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
أنغويلا	1.23	1.22
أنغيغوا وبربودا	1.18	0.84	0.97	1.14	1.33
الأرجنتين	1.11	0.99	1	0.95	1.1
أروبا	0.97
البهاما	1.07	1.04	1.05
بربادوس	1.06	1.02	0.98
بليز	1.15	1.01	0.95	1.06	1.15	1.01
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	0.99	0.93	0.98
البرازيل	1.14	0.97	0.97	1.19	1.1	1.09	1.19	1.1	0.99	1.04	0.79	15
جزر فيرجين البريطانية
جزر كايمان
شيلي	1.02	0.98	0.97	1.05	1.01	1	1.05	1.01	1	1.03	0.88	13
كولومبيا	1.13	1.02	0.97	1.12	1.1	1.04	1.12	1.1	0.98	1.02	0.96	25
كوستاريكا	1.17	0.97	1.01	1.01	1.02	0.76	23
كوبا	1.1	0.94	0.95	1.01	1.01	1	1.01	1.01	33
كوراساو	1.11	1.03	0.96
دومينيكا	1.1	0.93	0.97
الجمهورية الدومينيكية	1.18	1	0.93	1.27	1.14	1.07	1.27	1.14	0.99	1.12	0.95	39
إكوادور	1.04	1.02	1.01	1.06	1.03	1	1.06	1.03	1	1.05	0.93	37
السلفادور	1.03	0.97	0.97	1.08	1.02	1.05	1.08	1.02	26
غرينادا	1.04	1.06	0.95	22
غواتيمالا	1.05	0.9	0.97	0.91	0.87	0.95	0.91	0.87	0.91	1.12	...	21
غيانا	1.24	1.11	1.03	1.24	1.11
هايتي
هندوراس	1.21	1.06	1	0.94	1.06	...	30
جامايكا	1.07	1.04
المكسيك	1.05	1.1	1.01	0.98	0.99	1	0.98	0.99	1.06	1.22	0.9	32
مونتسيرات	1.36	1
نيكاراغوا	0.95	1.04
بنما	1.09	0.98	0.98	1.17	1.07	1.01	1.17	1.07	0.98	1.08	...	56
باراغواي	1.08	1.12	1.09	1.09	1.12	1.09	1.02	1.08
بيرو	1.01	0.99	1	0.88	50
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا	1.03	0.99	1.04	1.15
سانت فنسنت وغرينادين	1.12	0.87	0.98
سنت مارتن	75
سورينام	1.45	1.16	1
ترينيداد وتوباغو	1.14	1.22
جزر ترنكس وكايكوس
أوروغواي	0.98	1.01	0.72	1.16	0.96	1.05	0.89	20
جمهورية فنزويلا البوليفارية	1.12	1.04	0.97
أوروبا وأمريكا الشمالية												
ألبانيا	0.91	0.97	0.97	47
أندورا	100
النمسا	0.93	0.98	1	...	0.98	...	1.01	0.98	...	1.08	0.93	14
بيلاروس	0.94	1.01	1	24
بلجيكا	1.15	1.02	1	0.99	1.03	0.97	1.06
برمودا	1.17	1.02	0.98	9
البوسنة والهرسك	27

الجدول 1: تابع

البلد أو الإقليم	ألف			باء			جيم			دال	
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة القيد الإجمالية			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة الإتمام			مؤشر التكافؤ بين الجنسين لبلوغ الحد الأدنى من الكفاءة			خريجات التعليم العالي (%)	
	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	الابتدائي	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	الابتدائي	المرحلة العليا من التعليم الثانوي	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	الابتدائي	الرياضيات	القراءة
بلغاريا	0.98	0.96	0.99	0.9	1.01	...	1.04	1.2	1.01	...	30
كندا	1.01	1.02	1	1.06	1.06	20
كرواتيا	1.05	1.04	1.01	0.98	1.02	...	0.94	1.1	0.99	...	34
تشيكيا	1.02	1	1.01	1	1	...	1.11	1.11	33
الدنمارك	1.05	1	0.99	1.08	1.01	...	1.06	1.06	29
إستونيا	1.03	0.99	1	1.1	1.01	...	1.07	1.07	32
فنلندا	1.14	0.99	1	1.08	1	...	1.1	1.1	22
فرنسا	1.03	0.99	0.99	1.12	1.01	...	1.1	1.1	26
ألمانيا	0.9	0.97	0.99	1.03	0.99	...	1.06	1.06	1	...	20
اليونان	0.93	0.95	1	0.99	0.98	...	1.16	1.16	34
المجر	1.01	0.97	1	0.95	1	...	1.1	1.1	1	...	29
آيسلندا	1.01	1	1	1.29	1	...	1.14	1.14
آيرلندا	1.05	1	0.99	1.03	1.03	...	1.04	1.04	18
إيطاليا	0.98	0.98	1	1.09	1	...	1.07	1.07	32
لاتفيا	1	0.98	1	1.05	1.02	...	1.13	1.13	27
ليختشتاين	0.64	0.96	0.96
ليتوانيا	0.94	0.96	1	1.05	0.99	...	1.15	1.15	1.01	...	25
لكسمبرغ	1.07	0.98	1	1.07	1.04	...	1.09	1.09	20
مالطة	1.09	0.96	1.04	1.05	1.02	...	1.17	1.17	23
موناكو
الجبل الأسود	1	0.99	0.99	1.04	1.01	1	1.18	1.18
هولندا	1.07	0.96	1	1.21	0.98	...	1.08	1.08	24
مقدونيا الشمالية	0.98	0.98	1	1.29	1.29	42
النرويج	0.94	0.98	1	1.11	0.99	...	1.11	1.11	23
بولندا	0.97	0.97	1.01	1.04	1.03	...	1.1	1.1	42
البرتغال	0.98	0.97	0.96	1.21	0.98	...	1.07	1.07	33
جمهورية مولدوفا	0.99	0.99	1	1.25	1.25	29
رومانيا	1.01	0.98	0.99	1.01	1.02	...	1.09	1.09	1	...	35
الاتحاد الروسي	0.92	1.02	1	1	1	1	1.09	1.09	1
سان مارينو
صربيا	1.03	0.99	1	1.15	1	1	1.04	1.04	1.04	...	37
سلوفاكيا	1.04	0.99	0.99	1.01	1	...	1.15	1.15	0.97	...	28
سلوفينيا	1.03	0.99	1	1.04	1	...	1.12	1.12	24
إسبانيا	1.04	0.97	1.01	1.19	1	...	1.07	1.07	26
السويد	1.16	1.03	1.03	1.02	0.99	...	1.12	1.12	1.02	...	32
سويسرا	0.94	0.99	0.99	0.94	0.99	...	1.1	1.1	15
أوكرانيا	0.92	1	1.02	23
المملكة المتحدة	1.08	1.12	1	1.06	1	...	1.07	1.07	23
الولايات المتحدة الأمريكية	1.03	0.96	1	1.03	1	1	1.08	1.08	20

ألف - المؤشر المعدّل للتكافؤ بين الجنسين لنسبة القيد الإجمالية بحسب مستوى التعليم

باء - المؤشر المعدّل للتكافؤ بين الجنسين لنسبة الإتمام بحسب مستوى التعليم [المصدر: تحليل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية]

جيم - المؤشر المعدّل للتكافؤ بين الجنسين للنسبة المئوية للطلاب الذين بلغوا على الأقل الحد الأدنى للكفاءة في القراءة والرياضيات

دال - النسبة المئوية لخريجات التعليم العالي في (أ) برامج الهندسة والصناعة والإنشاءات، و(ب) برامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

ملاحظة: المصدر هو معهد اليونسكو للإحصاء ما لم يُشار إلى خلاف ذلك.

الجدول 2: المعايير والمؤسسات والقوانين والسياسات والنظم

البلد أو الإقليم	ألفا التعليم الجامعي أهم للتفتيات منه للتفتيات (%)	باء مؤشر التفاوت بين الجنسين للمرغبات الذين يودون الأعمال المعزولة	جيم نسبة الزواج المبكر (%)	دال نسبة الحمل في سن مبكرة (%)	هاء التزام الحكومة على المستوى الوطني بالمساواة بين الجنسين	واو المدارس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية (%)		زاي مؤشر التكافؤ بين الجنسين للطلاب الذين يتعرضون للتسلط	حاء المعلمات (%)		طاء الفرق بين نسبة المعلمات والمتدربات (نقاط مئوية)	ياء المدارس الثانوية الحالية من مرافق الصرف الصحي (%)
						المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التعليم الإبتدائي		التعليم الثانوي	التعليم الإبتدائي		
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى												
أنغولا	...	1	30	34	الفئة 2	47	29
بنين	...	1	26	16	الفئة 1	1.08	25	10	...	24
بوتسوانا	الفئة 3	74	0
بوركينافاسو	...	1	52	27	الفئة 1	0	2	...	47	17	...	24
بوروندي	...	1	20	12	الفئة 2	100	100	...	53	26	...	0
كوت ديفوار	الفئة 2	100	75	...	72	47	...	0
كابو فيردي	...	1	31	25	الفئة 2	54	35	...	29
الكامرون	...	1	68	...	الفئة 1	19	47	...	23
جمهورية أفريقيا الوسطى	...	1	67	36	الفئة 2	18	7
تشاد	...	1	32	11	الفئة 3	20	9	...	65
جزر القمر	27	33	الفئة 1	54	9	...	25
الكونغو	...	1	27	30	الفئة 1	30	16	...	12
جمهورية الكونغو الديمقراطية	...	1	37	27	الفئة 2	0	0	...	29	12
جيبوتي	الفئة 2	27	26	...	4
غينيا الاستوائية	30	...	الفئة 2	44	4
إريتريا	41	...	الفئة 2	39	22	...	27
إسواتيني	...	1	5	...	الفئة 1	97	100	0.94	69	49	...	14
إثيوبيا	...	1	40	12	الفئة 2	37	24	...	46
غابون	...	1	22	28	الفئة 2	53
غامبيا	...	1	30	18	الفئة 2	36	19	...	0
غانا	30	1	21	18	الفئة 2	1.04	41	25	...	8
غينيا	...	1	51	34	الفئة 1	31	5	...	8
غينيا - بيساو	...	1	24	...	الفئة 2	22
كينيا	23	19	الفئة 2	50	42
ليسوتو	17	19	الفئة 2	75	55
ليبيريا	36	34	الفئة 1	14	5
مدغشقر	...	1	41	39	الفئة 1	55	43	...	24
ملاوي	...	1	42	29	الفئة 2	42	31	...	32
مالي	...	1	52	38	الفئة 1	31	14	...	30
موريتانيا	37	...	الفئة 4	0.96	38	11	...	66
موريشيوس	الفئة 1	0.7	77	58	...	0
موزمبيق	48	46	الفئة 3	1.03	45	31
ناميبيا	7	19	الفئة 2	0.95	68	54
النيجر	...	1	76	40	الفئة 4	100	6	...	53	22	...	44
نيجيريا	46	1	44	32	الفئة 1	48	48
رواندا	36	1	7	7	الفئة 1	100	100	...	54	31	...	0
ساوتومي وبرينسيبي	...	1	35	...	الفئة 2	100	50	...	55	33	...	0
السنغال	...	1	31	16	الفئة 1	84	100	...	33	27	...	16
سيشيل	الفئة 1	86	93	1.11	89	61	...	0
سيراليون	...	1	39	35	الفئة 1	43	21	...	27	14
الصومال	الفئة 6
جنوب أفريقيا	39	الفئة 1	79	58
جنوب السودان	52	...	الفئة 3	15	13	...	30
توغو	...	1	22	16	الفئة 1	16
أوغندا	...	1	40	24	الفئة 1	43	24
جمهورية تنزانيا المتحدة	...	1	30	27	الفئة 1	1.11	51	35	...	0
زامبيا	31	28	الفئة 2	...	62	...	50
زيمبابوي	16	...	32	22	الفئة 1	56	46	...	6
شمال أفريقيا وغرب آسيا												
الجزائر	37	1	2	...	الفئة 4	0	0	1.13	76	0
أرمينيا	25	0	5	4	الفئة 1	0.6
أذربيجان	31	...	11	...	الفئة 2	91	73	...	0
البحرين	الفئة 4	0.64	75	57	...	0
قبرص	14	الفئة 1	83	66
مصر	36	1	17	11	الفئة 4	0	0	0.99	61	47	...	0
جورجيا	18	0	14	...	الفئة 1	91	80
العراق	31	1	24	...	الفئة 4	0.68
إسرائيل	الفئة 4	0.49	85	...	24	0

الجدول 2: تابع

بلد أو الإقليم	أفضا للتعبئة من التعليم الجامعي أهم للفتيات منه للفتيات (%)	مؤشر التكاثر بين الجنسين للمراهقين الذين يؤدون الأعمال المنزلية	نسبة الزواج المبكر (%)	نسبة الحمل في سن مبكرة (%)	هاء	واو		زاي	حاء		طاء	يحاء
						المدراس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية (%)	المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي		المدراس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية (%)	التعليم الابتدائي		
الأردن	29	0	8	4	الفئة 4	78	59
الكويت	36	الفئة 1	0.77	90	56	...	0
لبنان	31	الفئة 4	0.49	88	68	...	1
ليبيا	32	الفئة 1
المغرب	20	الفئة 4	0.72	58	36	...	6
عمان	الفئة 5	0.87	70	68
فلسطين	27	1	15	...	الفئة 2	71	52	...	1
قطر	28	...	4	...	الفئة 5	100	100	0.71	81	53	...	0
المملكة العربية السعودية	الفئة 4	100	100	...	53	51
السودان	...	1	34	...	الفئة 6	30
الجمهورية العربية السورية	الفئة 4
تونس	24	1	2	...	الفئة 4	62	51	...	0
تركيا	32	0	15	...	الفئة 2	59	50
الإمارات العربية المتحدة	الفئة 5	0.67	90	68
اليمن	45	...	32	11	الفئة 2	0.71	33
وسط وجنوب آسيا												
أفغانستان	...	1	35	12	الفئة 1	1.06	34	32
بنغلاديش	...	1	59	31	الفئة 4	0	0	0.64	61	22	...	3
بوتان	...	1	26	...	الفئة 3	0.93	40	42	...	3
الهند	35	...	27	8	الفئة 4	51	43	...	21
جمهورية إيران الإسلامية	...	1	17	...	الفئة 6	67	54
كازاخستان	22	...	7	...	الفئة 1	99	77
قيرغيزستان	41	1	12	6	الفئة 1	100	100	...	98	77
الملاييف	الفئة 4	100	0	0.97	70
نيبال	...	1	40	17	الفئة 2	0.81	44	23
باكستان	51	...	21	8	الفئة 4	55	61	...	9
سري لانكا	...	0	الفئة 1	100	...	0.57	87	70	...	0
طاجيكستان	12	7	الفئة 1	76	46
تركمانستان	...	0	6	...	الفئة 2
أوزبكستان	49	الفئة 1	91	60
شرق وجنوب شرق آسيا												
بروني دار السلام	الفئة 4	0.86	77	69
كمبوديا	...	1	18	12	الفئة 2	0.99	57	31
الصين	22	الفئة 1	66	54
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الفئة 2	84	45
هونغ كونغ، الصين	23	95	100	...	77	56	...	0
إندونيسيا	14	10	الفئة 1	0.8	66	55	...	12
اليابان	16	الفئة 2	33
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	...	1	35	...	الفئة 2	0.74	52	51
مكاو، الصين	83	58	...	0
ماليزيا	43	الفئة 5	100	100	0.74	70	67	21	0
منغوليا	...	1	5	...	الفئة 1	0.7	96	73	...	15
ميانمار	...	1	16	6	الفئة 3	0.95	82	86
الفلبين	39	1	15	10	الفئة 1	0.92	88	73	...	7
جمهورية كوريا	26	الفئة 2	78	59	55	0
سنغافورة	26	الفئة 5	80	65	12	0
تايلاند	29	...	22	...	الفئة 2	0.73	71	64
تيمور - ليشتي	19	7	الفئة 2	0.64	40	29
فيتنام	...	1	11	...	الفئة 2	1	73
أوقيانسيا												
أستراليا	4	الفئة 1	21	0
جزر كوك	الفئة 3	32	0	1.08	90	58	...	0
فيجي	الفئة 3	0.78	59	57
كيريباتي	الفئة 3	0.76	82
جزر مارشال	الفئة 3
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	الفئة 5	56
ناورو	الفئة 3	50	...	0.95	78	50

الجدول 2: تابع

البلد أو الإقليم	ألفاً	ب.أ. مؤشر التكاثر بين الجنسين للمراهقين الذين يؤدون الأعمال المنزلية	ج.م. نسبة الزواج المبكر (%)	دال. نسبة الحمل في سن مبكرة (%)	ه.أ. التزام الحكومة على المستوى الوطني بالمساواة بين الجنسين	و.أ. المدارس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية (%)		زاي. مؤشر التكاثر بين الجنسين للطلاب الذين يتعرضون للتسلط	ح.أ. المعلمات (%)		ط.أ. الفرق بين نسبة المعلمات والمدرسات (نقاط مئوية)	ب.أ. المدارس الثانوية الخالية من مرافق الصرف الصحي (%)
						المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي		التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي		
نيوزيلندا	5	الفئة 1	84	63
نيوي	الفئة 6	0	100	...	92	57	0	...
بالاو	الفئة 6
بابوا غينيا الجديدة	الفئة 2	0	0	0.88	49	38	19	...
ساموا	11	...	الفئة 3	77	57
جزر سليمان	...	1	21	...	الفئة 1	1.05	43	33
توكيلاو	1.01	73
تونغا	...	6	الفئة 6	0.67	72	58
توفالو	الفئة 3	0.37	82	56
فانواتو	...	1	21	...	الفئة 3	0.98	57	42
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
أنغويلا	1.26	75	68
أنتيغوا وبربودا	الفئة 3	98	100	...	91	74
الأرجنتين	17	1	الفئة 1	0.98
أروبا	85	59
البهاما	الفئة 4	0.89	90	71
بربادوس	...	1	11	...	الفئة 1	0.71	77	65	0	...
بليز	...	0	26	...	الفئة 1	1.03	74	63
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	19	...	الفئة 2	0.89	66	52
البرازيل	9	1	الفئة 1	89	64	-3	2
جزر فيرجين البريطانية	91	67
جزر كايمان	88	67
شيلي	20	الفئة 1	0.88	81	60	9	...
كولومبيا	11	0	23	17	الفئة 2	77	51
كوستاريكا	...	1	21	...	الفئة 1	0	74	...	79	57	5	...
كوبا	26	...	الفئة 2	81	64
كوراساو
دومينيكا	الفئة 1	100	100	...	87	73	0	...
الجمهورية الدومينيكية	...	1	36	20	الفئة 1	0.85	81	63
إكوادور	23	1	الفئة 1	76	57
السلفادور	...	0	26	...	الفئة 2	1.14	74	55
غرينادا	الفئة 2	100	100	...	81	65
غواتيمالا	...	0	30	21	الفئة 1	0.75	64	49
غيانا	...	1	30	...	الفئة 2	0.91	89	71
هايتي	60	1	18	14	الفئة 2
هندوراس	...	0	34	24	الفئة 1	1	74	59
جامايكا	...	1	8	...	الفئة 1	0.94	89	71
المكسيك	21	1	26	...	الفئة 2	68	50	13	4
مونتسيرات	87	64
نيكاراغوا	35	...	الفئة 1	77	55
بنما	...	0	26	...	الفئة 1	77	59
باراغواي	...	1	22	...	الفئة 2	0.76	71	62
بيرو	14	1	22	13	الفئة 1	1.03	69	45	3	...
سانت كيتس ونيفس	الفئة 3	0.82	92	69
سانت لوسيا	...	1	8	...	الفئة 3	86	72	0	...
سانت فنسنت وغرينادين	الفئة 1	100	100	...	84	68	0	...
سنت مارتن	90	58
سورينام	...	1	19	...	الفئة 2	95	73
ترينيداد وتوباغو	6	...	11	...	الفئة 2	0.73
جزر تركس وكايكوس	92	60
أوروغواي	9	...	25	...	الفئة 1	100	100	1.13
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الفئة 1	100	100
أوروبا وأمريكا الشمالية												
ألبانيا	...	1	الفئة 1	0.77	85	66
أندورا	الفئة 3	100	100	...	85	62	0	...
النمسا	الفئة 2	0.83	92	66
بييلاروس	21	1	3	...	الفئة 1	99	80	0	...
بلجيكا	الفئة 2	82	63
برمودا	46	100	...	88	67
البوسنة والهرسك	4	...	الفئة 1	87	61

الجدول 2: تابع

بلد أو الإقليم	ألف التعليم الجامعي أهم للمفتيان منه للمفتيات (%)	باء مؤشر التكافؤ بين الجنسين للمراهقين الذين يؤدون الأعمال المنزلية	جيم نسبة الزواج المبكر (%)	دال نسبة الحمل في سن مبكرة (%)	هاء التزام الحكومة على المستوى الدولي بالمساواة بين الجنسين	واو المدارس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية (%)		زاي مؤشر التكافؤ بين الجنسين للطلاب الذين يتعرضون للسلط	حاء المعلمات (%)		طاء الفرق بين نسبة المعلمات والمدرّسات (نقاط مئوية)	ياء المدارس الثانوية الخالية من مرافق الصرف الصحي (%)
						المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي		التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي		
بلغاريا	الفئة 1	0.92	94	79	10	...
كندا	الفئة 2	1.15
كرواتيا	الفئة 1	0.94	94	70	14	...
تشيكيا	الفئة 1	0.91	97	66	28	...
الدنمارك	الفئة 1	1.02	69	56	27	0
إستونيا	16	الفئة 2	0.95	91	76	24	0
فنلندا	الفئة 1	100	100	0.79	79	67	32	0
فرنسا	الفئة 1	0.95	83	59	24	0
ألمانيا	16	الفئة 1	1.03	87	63	...	0
اليونان	الفئة 2	0.93	71	60
المجر	الفئة 1	1	97	70	...	0
آيسلندا	الفئة 2	0.86	82	...	17	...
آيرلندا	الفئة 2	1.09	85
إيطاليا	الفئة 1	0.8	96	69	23	0
لاتفيا	الفئة 1	1.02	93	83	12	0
ليختنشتاين	الفئة 2	78	54
ليتوانيا	الفئة 2	0.99	97	82
لكسمبرغ	الفئة 1	1.09	76	54
مالطة	الفئة 4	0.71	85	65
موناكو	الفئة 4	100	100	...	83	58	...	0
الجيل الأسود	...	1	4	...	الفئة 1
هولندا	5	الفئة 1	1.03	87	53	24	0
مقدونيا الشمالية	...	1	7	...	الفئة 1	0.73	81	59
النرويج	الفئة 1	0.9	75	63	3	0
بولندا	12	الفئة 1	0.89	86	69	8	...
البرتغال	الفئة 1	0.84	81	70	34	0
جمهورية مولدوفا	12	...	الفئة 1	100	100	1.04	98	79	...	0
رومانيا	21	الفئة 1	0.85	90	72	5	...
الاتحاد الروسي	23	الفئة 1	0.9	99	82
سان مارينو	الفئة 2	91	78
صربيا	...	1	3	...	الفئة 1	86	65	10	...
سلوفاكيا	الفئة 1	0.87	90	74	22	0
سلوفينيا	8	الفئة 1	0.74	97	74	...	0
إسبانيا	12	الفئة 1	0.7	76	57	14	0
السويد	3	الفئة 1	1.17	77	64	12	...
سويسرا	الفئة 2	0.96	83	49	...	0
أوكرانيا	18	1	9	...	الفئة 1	0.96	97	80
المملكة المتحدة	الفئة 1	85	63
الولايات المتحدة الأمريكية	6	الفئة 6	87	63	...	0

- ألف - النسبة المئوية للرجال الذين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن التعليم الجامعي أكثر أهمية للمفتيان منه للمفتيات [المصدر: الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن القيم]
- باء - المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين للنسبة المئوية للمراهقين الذين يؤدون الأعمال المنزلية [المصدر: اليونيسف]
- جيم - النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللواتي تزوجن أو ارتبطن قبل سن الثامنة عشرة [المصدر: اليونيسف]
- دال - النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة اللواتي لديهن أطفال أو أنهن حوامل حالياً [المصدر: البنك الدولي]
- هاء - حالة التصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. تشير الفئة 1 إلى أعلى مستوى من الالتزام وتشير الفئة 6 إلى أدنى مستوى من الالتزام. [المصدر: مبادرة الحق في التعليم].
- واو - النسبة المئوية للمدارس التي توفر التربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتربية الجنسية بحسب مستوى التعليم (%)
- زاي - المؤشر المعدل للتكافؤ بين الجنسين للنسبة المئوية للطلاب الذين يتعرضون للسلط
- حاء - النسبة المئوية للمعلمات بحسب مستوى التعليم
- طاء - الفرق في نسبة معلمات المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي والمدرّسات [المصدر: الدراسة الاستقصائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدريس والتعلم ومصادر وطنية]
- ياء - النسبة المئوية للمدارس الثانوية الخالية من مرافق الصرف الصحي [المصدر: اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية]
- ملاحظة: المصدر هو معهد اليونسكو للإحصاء ما لم يُشار إلى خلاف ذلك.

يبيّن إعلان إنشيوّن بشأن التعليم بحلول عام 2030 وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الغرض المراد من التقرير العالمي لرصد التعليم، إذ يفيد كلاهما بأنه ينبغي للتقرير العالمي لرصد التعليم أن يكون آلية لرصد هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم ورصد ما يخصّ التعليم في سائر أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير في هذا الصدد، فضلاً عن تقديم معلومات عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والدولية الرامية إلى المساعدة على مساءلة جميع الشركاء المعنيين عن الوفاء بتعهداتهم في إطار التدابير العامة لمتابعة واستعراض المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتولى إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم فريقٌ مستقلٌ تستضيفه اليونسكو.

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ويتحمل الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم المسؤولية عن اختيار وعرض المواد الواردة في هذا المنشور، وكذلك المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه التي لا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء. ويتحمل مدير الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم كامل المسؤولية عن وجهات النظر والآراء الواردة في التقرير.



التقرير عن المسائل الجنسانية

بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين

يخلص التقرير عن المساواة بين الجنسين لعام 2019 إلى أن التقدم الظاهر نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم ليس مؤشراً كافياً على التقدم الحقيقي المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

فما زال يعتقد الكثيرون أن التعليم الجامعي أفضل للرجل منه للمرأة. ولا يتلقى المعلمون تدريباً على سبل معالجة المسائل الجنسانية في الفصول الدراسية إلا نادراً. ولا تزال بعض البلدان تحظر على الفتيات الحوامل الالتحاق بالمدرسة. وتعد مهنة التدريس مهنة نسائية معظم الأحيان بينما يتولى الرجال مناصب المسؤولية. ومن ثم لا بد من النظر إلى المساواة بين الجنسين في مجال التعليم من زاوية أوسع.

لذا يستند هذا التقرير إلى إطار رصد المساواة بين الجنسين في مجال التعليم الذي صدر أول مرة في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016. ويفحص هذا الإطار، فضلاً عن المساواة بين الجنسين على صعيد المشاركة في التعليم والإنجازات والتحصيل الدراسي، مختلف الجوانب المتعلقة بالسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويتمتع فيما يحصل داخل نظام التعليم وخارجه، مدركاً أنه لا سبيل لإحداث تغيير في مجال التعليم ما دامت المعايير الجنسانية المجحفة شائعة، أو الإرادة السياسية للتغيير غير كافية.

ويستند هذا المنشور إلى التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019، وقد تم إثراؤه عبر تحليل أوجه التقاطع بين الجنسانية والتعليم والهجرة والنزوح. وهو ينظر في سبل تأثير العلاقات القائمة في المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء في خبرات النساء والرجال المهاجرين واللاجئين - ودور التعليم في هذا الصدد.

وأخيراً، يستعرض هذا التقرير عن المساواة بين الجنسين مدى تركيز المساعدات المخصصة للتعليم على المساواة بين الجنسين، ويعرض جملة متنوعة من البرامج التي تمولها الجهات المانحة والتي تستهدف تعليم الفتيات. ويدعو الجهات المانحة إلى إعادة تقييم برامجها المتعلقة بالجنسانية حرصاً على استدامة مشروعاتها وإدماجها في السياسات الوطنية. وسعيًا إلى الإسهام في المناقشات التي حفزتها الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع لعام 2019، يحلل التقرير أيضاً إلى أي مدى توفر خطط قطاع التعليم في بعض البلدان، حيث يُسجّل التفاوت الأكبر بين الجنسين في مجال التعليم، الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.



أهداف التنمية المستدامة



منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التقرير العالمي لرصد التعليم



أهداف التنمية المستدامة



الهدف التعليم